جندرة القطاع الأمني.. بين شهوة السلطة ووصمة العنف

صبيحة + أليس

المحتويات

مقدمة نظرية ومنهجية 2

1. خلفية تاريخية لقطاع الأمن ومشاركة النساء 4

2. أثر القطاع الأمني على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سوريا 10

3. قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام في فترة النزاع 12

4. تجارب مشاركة النساء في قطاع الأمن حول العالم..... 15

5. نتائج جلستي النقاش المركزة مع عينة من النسويات والسياسيات السوريات..... 19

6. رؤية القيادات المجتمعية السورية لقطاع الأمن المراعي للنوع الاجتماعي ونتائج المقابلات المعمقة 30

7. النتائج والتوصيات 46

8. الملاحق والجداول..... 47

9. المراجع والمصادر..... 147

مقدمة نظرية ومنهجية

مشكلة البحث:

على الرغم من أهمّية الدور الذي يتمثّل في إصـلاح القطاع الأمني في التحوّل الديمقراطي، ما تزال معظم الدول تُعيد هيكلته بمعزل عن مشـاركة النسـاء على الأغلب، ما يعني غياب المقاربة النسـوية والمنظور الجندري عن مؤسسـة حيويّة، تعتبر صمام الأمان والسلام والاستقرار في أي دولة. وإذا أيقنّا أن مشاركة المرأة ركنٌ أسـاس من أركان الديمقراطية، فإننا نجد أن غياب النسـاء ورؤيتهن عن ذاك القطاع هو أول أسباب فشل الديمقراطية، فالمكان كما قال ابن عربي: "إن لم يُؤنث لا يُعَوّل عليه"، وبدورنا نستنبط أن المؤسسة التي لا تؤنث لا يمكن التعويل عليها أيضاً.

يندر أن يخلو أيّ نزاع مسـلح من الانتهاكات الجسـيمة ضـد المدنيين/ات عموماً، والنسـاء والأطفال خصوصاً، حيث تصبح أجساد النساء أنفسهن ساحة حرب بين الخصوم، فينتشر التحرش والاغتصاب والاتجار بالبشـر، أضـعاف ما يكون عليه في زمن السـلم، وبالعودة إلى القرار 1325، حول المرأة والأمن والسلام، نجد أن ركائزه الأربعة تتجلى في: المنع والحماية والمشاركة والتعافي، ما يعني أن بناء شبكات الأمان لا يقتصر على زمن الحرب فقط، بل يجب أن يشمل زمن السلم أيضاً، لدرء الصراعات وإرساء دعائم السلم المستدام.

واسـتناداً إلى ما سـبق، تكثف مشـكلة البحث بالتسـاؤل التالي: ما هو الأثر التراكمي لإدماج معايير النوع الاجتماعي على إصـلاح القطاع الأمني؟ وكيف ينعكس ذلك في الميادين الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية؟

فرضية البحث:

غالباً ما يتم تشـكيل أو إصـلاح القطاع الأمني المتمثل في الجيش والشـرطة والأمن، بمعزل عن النسـاء ورؤيتهن أو مشاركتهن، وتكاد تكون هذه المساحة هي البيئة الأشد ذكورية من بين مؤسسات الدول/ة، لكن لا أحد ينكر ما لهذا القطاع من أثر على تثبيت أو إلغاء مبادئ احترام القانون، والحفاظ على سـلامة وكرامة المواطنين/ات، وصـون كيان الدولة. وبالمقابل، ما زال هناك تجاهل متعمّد للدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في هذا القطاع.

أهمية البحث:

تحضر أهمية البحث من أهمية المشاركة النسائية في القطاع الأمني، الذي يعدّ في الذهنية السورية من اختصاص الذكور فقط، وبالتالي يساهم البحث في ردم هذه الفجوة المعرفية لدى السوريين، حول موضوع انخراط النساء في العمل بالقطاع الأمني.

ومن المتوقع أن يتوصل البحث إلى نتائج وتوصيات استشرافية على المستقبل، وذلك عبر المقابلات الفردية المعمقة وجلسات النقاش المركزة على عيّنة من القيادات المجتمعية السورية والخبراء/الخبيرات، حول مشاركة النساء في العمل بالقطاع الأمني في سورية المستقبل.

أهداف البحث:

1- يدرس البحث أثر غياب إدماج قضايا النوع الاجتماعي على القطاع الأمني، وأهميته في بناء الاستقرار والسلام المستدام، ودوره في حلّ الصراعات ونزع فتيل الحروب.
2- سيحاول هذا البحث ردم الفجوة المعرفية في غياب منظور الجندر عن القطاع الأمني في الدراسات السابقة، والتي لم تأخذ هذا المنظور (الجندر) كمتغير تابع يؤثر على جودة وانضباط قطاع الأمن، ويفسح المجال للشفافية والمساءلة، ويعيد ملكية المؤسسة لجميع المواطنين/ات، بدءاً من المشاركة الفعلية، وانتهاءً بالرقابة على أدائه في تحقيق المساواة والعدالة وإزالة كافة أشكال التمييز .

منهج البحث:

يعتمد البحث المنهج التاريخي، لتتبع أثر مشاركة النساء في قطاع الأمن، والمنهج الوصفي المقارن والتحليلي من أجل قياس أثر مشاركة النساء أو غيابه في هذا القطاع في بعض البلدان، كما سيتم إجراء مقابلات فردية معمقة مع قيادات مجتمعية وناشطات/ نشطاء مدنيات/ مدنيين، وسياسيّات/ين ونسويات/يين وضباط سابقين، من أجل الوصول إلى تصور واقعي، وإثبات فرضية البحث حول أهمية مشاركة النساء في القطاع الأمني. وسيعمد البحث إلى إجراء جلستي نقاش مركزة، مع مجموعتين مركزتين، مجموعة من الناشطات النسويات وأخرى من السياسيات، بغية الوصول إلى أرضية تحليلية مفصّلة عبر تحليل الخطاب والرؤية المجتمعية السورية لموضوع الأمن والنوع الاجتماعي.

مدخل إلى البحث:

اعتكفت "فاطمة" في قريتها النائية في منطقة عفرين لعقود، دون أن تبرحها، حتى حين هاجر جميع أولادها إلى مدينة حلب، لم تجرؤ على زيارتهم في المدينة، ولو لمرة واحدة في حياتها، بل كانت تكتفي بانتظار قدومهم إليها في الأعياد والمواسم فقط، تحت وطأة فوبيا الخوف من الدرك. في بعض الأحايين القليلة التي كانت الشرطة تأتي إلى قريتها، لأي سبب كان، كانت تختبئ داخل غرفتها، وتقفل على نفسها الباب، ولا تخرج إلا حينما يقال لها إنهم غادروا القرية! وإذا عرفنا أن تلك السيدة كانت امرأة طبيعية، في كل سلوكها اليومي مع الأهل والجيران والمحيط، بل كانت هي من تهتم بكل تفاصيل العناية بكروم الزيتون الخاصة بالعائلة، باستثناء مواجهة الشرطة، فهذا ربما يحيلنا إلى أن حال البعض من السوريين/ات، وبخاصة النساء، لم يكن بأفضل حال، فيما يخص علاقتهم/ن بالقطاع الأمني، تلك العلاقة القائمة على الخوف والتجنّب والتخفي منهم وعنهم، حتى تصبح/ين لا مرئيّاً/ة تماماً[1].

1. خلفية تاريخية لقطاع الأمن ومشاركة النساء

يعتبر مصطلح "الأمن الوطني" حديثاً نسبيّاً في التاريخ، وبحسب البعض فإن أول إشارة له كانت "في عام 1648، بعد معاهدة وستفاليا للسلام مع بداية ظهور الدولة القومية في أوروبا.. أما الاستخدام الرسمي للمصطلح، فكان في نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1947"[2]، حيث يعيد بعض الخبراء والمختصين في الشؤون الأمنية ظهور مصطلح الأمن إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى، لكن الأهم من كل ذلك هو اللغط الكبير الذي يحيط به من حيث التعريف، كتحديد ماهيته ومهامه ومجالات اختصاصه. لغويّاً، تعريف (الأمن) هو نقيض الخوف، ومرادف الاطمئنان والثقة، "أمن الرّجل: اطمأنَّ ولم يخف، أمِنَ منه بعد جهد جهيد: سَلِمَ منه، نجا منه، أمن من شره، ولا يأمن أحدٌ من شرّه. أمن الرجل على كذا: وثق به، اطمأنَّ إليه... إلخ"[3]. وثمة تعاريف فسرت الأمن بدلالة نفي التهديد، أو نفي الخوف، كما عمد البعض إلى تفسيره بالشكل المطاطي الفضفاض، "مفهوم نسبي ومتغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة، وهو أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية الذي اتسم بالغموض الشديد منذ ظهور العلاقات الدولية، كحقل مستقل عقب الحرب العالمية الأولى" [4]. فمفهوم الأمن قد يضيق أو يتسع، بحسب التبدل الحاصل

[1] قصة تناقلها الأهالي شفاهاً في ثمانينات القرن المنصرم تعكس علاقة قسم من المواطنات/ين بأجهزة السلطة

[2] هايل عبدالله المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ص 19.18، نسخة PDF الأمن-الوطني-وعناصر-قوة-الدولة-في-ظل-النظام-العالمي-الجديد---هايل-طشطوش.pdf

[3] معجم المعاني الجامع، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A3%D9%85%D9%86/

[4] أ. نعيمة خطير، جامعة الجزائر03، الأمن كمفهوم مطاطي في العلاقات الدولية... إشكالية التعريف والتوظيف 217-Texte de l'article-290-1-10-20180226 (1).pdf

في النظام العالمي، فمن نظام متعدد الأقطاب عقب الحرب العالمية الأولى، إلى نظام ثنائي القطب بعد الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، إلى نظام أحادي القطب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وكامل المعسكر الاشتراكي، في نهايات الثمانينيات وبداية تسعينات القرن المنصرم. ومن ثم الاستقطاب الحالي الجديد وبوادر ظهور نظام عالمي جديد، تتمخض عنه الأحداث الحالية بين القوى المتصارعة الكبرى: الصين والولايات المتحدة وروسيا. وهناك اعتقاد راسخ أن أولويات الأمن كانت تتغير مع كل انتقال لمرحلة جديدة من المراحل المذكورة. وبالعموم، يمكن "**تعريف الجزء التشغيلي من قطاع الأمن على أنه جميع المؤسسات التي يتمثل دورها الأساسي في توفير الأمن الداخلي والخارجي، إلى جانب الهيئات المسؤولة عن إدارتها وتحديد مهامها ومر اقبتها في الممارسة، هذا يعني الجيش والشرطة وأجهزة الاستخبارات والقوات شبه العسكرية والوكالات الحكومية المسؤولة عنها**"[5]. يوجد اليوم حول العالم، بالإضافة إلى الأمن الوطني الخاص بكل دولة، شبكات وهياكل تحت مسمى الأمن الإقليمي والدولي، بعضها ذو تأثير وفاعلية اقتصادية وأمنية نشطة مثل الاتحاد الأوروبي، والبعض الآخر بروتوكولي، مثال جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي. عدا عن التحالفات العسكرية الصرفة الناتو بقيادة الولايات المتحدة، ووارسو بزعامة الاتحاد السوفييتي السابق، والذي انهار بانهيار المعسكر الاشتراكي، هذان الحلفان بالتحديد كان لهما دور بارز في صياغة الأمن، على أساس التهديد الكامن في وجود الطرف الآخر: حيث إن "وثيقة مجلس الأمن الوطني 68.. لم تحاول أن تثبت أن الولايات المتحدة تواجه تهديداً عسكريّاً.. بل قالت إن الاتحاد السوفييتي.. يمثل (عقيدة متعصبة جديدة)، وإنه يسعى إلى فرض سلطته المطلقة على بقية العالم. وفي هذا السياق، كان لكل تطور في كل مجتمع في العالم تأثير على أمن الولايات المتحدة"[6].

عقّد انغماس العالم في فرضية التهديد والتهديد المضاد، المشهد الغامض والمبهم أصلاً حول مفهوم الأمن، والذي أضحى يحمل ضمناً نقيضه المدمّر له وهو الحرب. هذا التفسير السلبي لمفهوم الأمن جعل من سباق التسلح غاية الدول، إذ لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون الإنفاق على العسكرة أضعاف مضاعفة مقارنة بغيرها من المجالات، بينما يكون الإنفاق على عمليات السلام شحيحاً، ولا يمكن المقارنة بينهما: "في عام 2000، كانت تقديرات الإنفاق العسكري قد تجاوزت التريليون دولار، ومنذ ذلك الحين زاد

[5] ديفيد شوتر، حوكمة وإدارة قطاع الأمن، الطبعة الأولى عن معهد الدراسات الأمنية، الترجمة بتمويل من الاتحاد الأوربي وألمانيا كجزء من مبادرة دعم عملية السلام السورية، بريتوريا/ تشوانيه، جنوب أفريقيا، 2011. ص 32
Chuter_GoverningManagingDefenseSector_AR.pdf

[6] المصدر السابق، ص 36

الإنفاق العسكري بما يقرب من 60% ذلك الحين، أو ما يكافئ 2500 عاماً من إنفاق المنظمات الدولية الداعية إلى نزع السلاح"[7].

هناك اتجاه آخر في التفكير يرى أن المساحة الفاصلة بين الأمن والحرب واهية ومختلطة، وقد يحمل الأول فحوى دلالات الثاني، فالأمن حتى وإن لم يكن الحرب نفسها، إلا أنه يشمل بالتأكيد تحضير أدواتها "السلاح والجنود"، وباقي الموارد الأخرى المادية واللوجستية، تلك العدة التي تبيح للجيوش وباقي مكونات المؤسسة الأمنية النظامية استخدام العنف المقونن، بموجب دساتير وقوانين تنظمها علاقات محددة في كل دولة، بشرط الولاء لتلك الدولة "أن يقبل الجيش أنه خادم الأمة، حيث تكون الدولة وكيلها"[8]. إلا أن هذه المعادلة نادراً ما تستقيم في الدول الشمولية، والتي يكون العنف وسيلة وحيدة بيد السلطة في حكم الدولة والمجتمع معاً لصالح الحاكم الفرد المستبد. وحتى إذا استقامت الدولة، فهل يجب أن تبدو ديمومة الأمم واستمرارها رهن استخدام العنف! قضية العنف وارتباطها بفرض هيبة الدولة التي توطد سلطتها عبر العنف المقونن هي مواضيع غير محسومة تماماً على الصعيد الفكري النسوي، ما لم تكن مرفوضة بتاتاً، "علينا أن نتيقن مما إذا كان استخدام القوة بالتوافق مع القانون، يبدل من طبيعة القوة نفسها، ويعطينا صورة مختلفة كل الاختلاف للعلاقات البشرية"[9]. لكن الواقع يقول إن النسويات كجزء من البشرية معنيات بمواجهة قضاياها كافة، والمساهمة في تغيير قواعد اللعبة، إن كان من الناحية القيمية أو السلوكية، إذ لا يعقل أن يحدث الفصل التام بين الجنسين على اعتبار أن أحدهما ينتمي لفصيلة الملائكة والآخر للشياطين.

أما الجيوش في عموم الدول العربية، فقد تشكلت إثر تفكك الإمبراطورية العثمانية، ففي سوريا تشكلت مؤسسة الجيش بعيد الانتداب الفرنسي، حيث أنشأت فرق القوات الخاصة للشرق، والتي أصبحت فيما بعد نواة الجيش السوري في عام 1945 [10]. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 1920-1946، لم يكن قوام قطاع الأمن يحتوي سوى على الجيش والدرك، في عام 1946 أسس العقيد سعيد حبي المكتب الثاني أو

---

[7] راديكا كوماراسوامي، منع النزاع، وتحويل العدالة، وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة 2015. ص 134 global_study_on_1325_ar.pdf

[8] ديفيد شوتر، حوكمة وإدارة قطاع الأمن، الطبعة الأولى عن معهد الدراسات الأمنية، الترجمة بتمويل من الاتحاد الأوربي وألمانيا كجزء من مبادرة دعم عملية السلام السورية، بريتوريا/ تشوانيه، جنوب أفريقيا، 2011. ص90. Chuter_GoverningManagingDefenseSector_AR.pdf

[9] حنة آرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، الطبعة الثانية 2015، ص 34-35.

[10] د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ط1 دار الجابية .لندن بريطانيا، 2008، ص 111. الجيش والسياسة في سوريا.pdf

الشعبة الثانية، كأول جهاز للاستخبارات العسكرية[11]. وإبان الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، أسس عبد الناصر ملامح الدولة الأمنية، وكانت اللبنة الأولى في مسار الدولة البوليسية (الأمنية) لترويض المجتمع عبر رسم دوائر الممنوعات والمحظورات الصارمة والعنيفة في كل من سوريا ومصر.

منذ تأسيس الدولة السورية بعد الاستقلال، تولد صراع خفي بين النخب السياسية التقليدية والنخب العسكرية، كانت نتيجتها سنوات من عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية: "تولى الجيش دور (الحارس) الدائم للسياسة السورية بعد عام 1949"[12]. وانتهى الصراع بصعود نخبة جديدة، حزب وعسكرية هجنت الجيش بحزب البعث، أي حزّبته وحولته إلى نادٍ سلطوي لطبقة سياسية مسلحة نسبت لنفسها قيادة الدولة والمجتمع في آن واحد: "كان لتحويل الجيش إلى جيش حزبي "بعثي" آثار غامضة على تماسكه.. وتمت إزالة المعايير المحترفة.. حيث جندوا أو صرفوا أو رقوا الضباط بناء على أساس الولاء السياسي"[13]. تلك العلاقة القائمة على الهيمنة العقائدية التي سيّست الجيش، وطهرته من النخب التقليدية آنذاك، ولجمت المجتمع، أدت فيما بعد إلى إنهاء حقبة الانقلابات بعد انقلاب البعث 1963، وانقلاب حافظ الأسد على رفاقه البعثيين عام 1970.

منسجماً مع عزمه على ترسيخ حكمه المطلق، ركّز الأسد جميع السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في يديه، وأسس بناء دولته الأمنية بالتمركز على الذات بالدرجة الأولى، أي بقائه وديمومته في سدة الحكم، وهو ما سوّقه، داخليّاً وخارجيّاً، تحت مسمى الاستقرار. فالأمن كمفهوم تبلور لديه بـ "أمن الحاكم"، واعتبار "المجتمع" مصدر التهديد له، لذلك جهد طوال فترة حكمه الثلاثين على مكافحة هذا التهديد، أي مكافحة المجتمع وإقصائه عن السياسة وحجب الفضاء العام عنه. ومع أنه أسس منظومته الأمنية على أنقاض إرث عبد الناصر، ولكنه حرص على ألّا يوحدها في مؤسسة واحدة قوية ينمو بداخلها أشخاص قد يتكاتفون للإطاحة به أو يشكلون أي نوع من التهديد الإضافي لحكمه. ففضل تشتيتهم في شعب وأفرع متعددة ومتنافسة ومتناحرة فيما بينها، ولكنها منسجمة في الولاء والتبعية للأسد وليس البلد. ولعل أقدم أقسامه هو جهاز الأمن القومي التابع لحزب البعث، الذي تأسس عام 1966، أما تقسيماته المعروفة فهي على النحو التالي:

1. المخابرات العسكرية
2. المخابرات الجوية

[11] نفس المصدر السابق، ص 129.
[12] رايموند هينبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة حازم نهار، ط1، رياض الريس، لبنان- بيروت، نوفمبر 2014، ص 146
[13] نفس المصدر السابق، ص 257

3. المخابرات العامة (أمن الدولة)
4. الأمن السياسي

وهي تشكل بمجموعها 48 فرعاً أساسيّاً، إضافة إلى فروعها في المحافظات[14]. جرت بعض التعديلات على مسمياتها بين الفينة والأخرى، دون أن تلامس جوهره أو عقيدته القائمة على الولاء المطلق لرأس النظام منذ زمن الأسد الأب حتى الوقت الراهن. اعتمد الأسد في تدريب جهازه الأمني على البلدان الاشتراكية السابقة، وعلى وجه الخصوص ألمانيا الديمقراطية السابقة، بنسختها الشمولية القاتمة، عبر جهاز الشتازي[15]، الذي قدم خدمات جليلة لأغلب الدول ذات الأنماط العسكرية في العالم العربي، وعلى رأسهم مصر عبد الناصر، سوريا حافظ الأسد، بالإضافة إلى العراق وليبيا واليمن. "ذكرت ملفات شتازي أن الجهاز هو من ساعد الرجلين في هيكلة أجهزة المخابرات وأمن الدولة لديهما بعد سنوات من العزلة السياسية والدولية"[16]. ولعل دولة التلميذ الأسد فاقت دولة معلمه هونيكر في التوحش والتغول غير المحدود في استخدام العنف، حتى ضد أقرب الأصدقاء والأعداء على حد سواء.

أدرك الأسد الذي وصل إلى سدة الحكم عبر انقلاب عسكري، تلا انقلاباً سابقاً قام به رفاق حزبه، ضرورة تأسيس الجيش وفق قواعد وأسس تضمن استمرارية حكمه قبل كل شيء، وأيضاً الحفاظ على شرعية وإن صورية. ما دفعه إلى الاهتمام بتفاصيل أي انضمام جديد إلى الجيش، وخلال فترة وجيزة من حكمه، استطاع التخلص من الخصوم المحتملين، وكافأ المقربين منه بمناصب تمكنه من زرع أعين له في كل مكان. هذه الغربلة الأقرب إلى التطهير أدت إلى وجود نسبة طاغية من المكون العلوي، ووجود تمثيلي رمزي لباقي المكونات حرص على وجوده بالحدود الدنيا. "تضخمت أعداد الجيش ووصلت إلى 400,000 في أواخر الثمانينات، وكانوا يستولون على ثلثي ميزانية الدولة تقريباً: "رغم قيام محاولات متواضعة لتقليم الميزانية العسكرية عام 1987، فقد ظلت القوات المسلحة تمتص أكثر من 50% من الإنفاق الحكومي"[17].

تتميز سوريا عن غيرها من دول المنطقة بقبولها المشاركة الرمزية للنساء في قطاع الجيش، ومنذ عام 1920 أثناء حكم الملك فيصل، منحت الرائدة النسائية نازك العابد رتبة نقيب في الجيش[18]، تقديراً لجهودها في قيادة جمعية "النجمة الحمراء"، والتي تحولت فيما بعد إلى منظمة الهلال الأحمر، ورافقت

[14] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الأجهزة الأمنية وأفرعها والقائمين عليها، https://shortest.link/6ssj
[15] تعريف: وزارة أمن الدولة في ألمانيا الشرقية
[16] فريق العمل، مسالخ أمن الدولة في ألمانيا الشرقية.. هنا مدرسة المخابرات العربية، الساسة بوست، 20 ديسمبر 2019. https://shortest.link/6yXF
[17] باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 10، ص 732، 2007، PDF
[18] سنان ساتيك، نازك العابد.. جان دارك سوريا وأول عسكرية في الجيش، الجزيرة، 14.07.2019، https://cutt.us/iDNBZ

الجيش في المعارك وقدمت الخدمات الطبية للجرحى، لذا لقبت نازك العابد بـــ "جان دارك العرب". لكن هذا السبق الرمزي لم ينعكس إيجاباً على مستوى الإسراع في قبول الانضمام الرسمي للنساء في الجيش، بل تأخرت تلك الخطوة قرابة الستين عاماً، قبل أن تدخل حيّز التطبيق الرسمي في عام 1981، حين أسس حافظ الأسد الكلية العسكرية للبنات. هذه الخطوة جاءت بعد قمع حركة الإخوان المسلمين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وانتشار ظاهرة المظليات اللواتي استخدمن في قمع المجتمع آنذاك، ما أدى إلى وصمة مجتمعية ونقمة ضد المنتسبات لهذه المنظومة، وتجلت في انحسار المنتسبات إليه، واقتصارها على الطائفة العلوية وقلة من باقي الأقليات أخرى، وظلت نسبة تواجدهن متواضعة ورمزية، استخدمت للدعاية والترويج للنظام. أما طريقة تجنيد النساء فقد كانت عبر الخرق الممنهج لمؤسسات الدولة التي تسلط عليها البعث كحزب وهي: الجيش-الحزب-التعليم، ما جعل الانتقال بين هذه المؤسسات الثلاث بحسب حاجة الحاكم الفرد إليها، بتحريك الموالين له بين هذه المؤسسات، حسب احتياج سلطته لهم/ن، في سعيه المباشر لعسكرة الدولة، والمجتمع والمؤسسات والنقابات. فتح الأسد باب الانتساب للنساء إلى الكلية العسكرية والحربية وأكاديمية الأسد[19]، وكن يتخرجن بنفس رتب زملائهن الرجال، لكن يبقين في الوظائف الإدارية الخدمية، دون المهام القيادية القتالية.

بعد الحراك الشعبي السلمي في عام 2011، دفع النظام النساء للمهام القتالية بين عامي 2013-2016، وشكلت كتائب خاصة بالنساء، تحت مسميات عديدة، وصلت أعدادها إلى الآلاف[20]، لكنهن لم يسلمن من التحرش وسوء المعاملة من قبل ضباط كبار[21]. في سنوات الحرب الإحدى عشرة شهدت الساحة السورية مشاركات نسائية في معظم الأجسام العسكرية المتصارعة، قوات (قسد) وفرع YPJ، لبوات الأسد، والفرقة 130، كتيبة الخنساء لدى داعش، ما يعني أن الحروب تفرض إيقاعها على المجتمع وتكسر جمود مئات السنين من التمترس الاجتماعي.

[19] داليا غانم ودينا عرقجي، المرأة في القوات العربية المسلحة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط والمعهد العربي للمرأة في الجامعة اللبنانية الأمريكية، 2020، ص 17، https://shortest.link/6v87

[20] المصدر السابق، ص 17

[21] Alex MacDonald, Assad's women soldiers complain of sexual harassment, Middle East Eye, 6 October 2016, https://shortest.link/6z0y

2. أثر القطاع الأمني على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سوريا

يلعب القطاع الأمني دوراً محورياً في كافة المجالات، الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بحسب الوظيفة المنوطة به، وهو الحفاظ على أمن وأمان المواطنين/ات واستقرارهم وحمايتهم من كل خطر محدق، داخلياً وخارجياً. وفيما يلي نستعرض هذا الأثر في جميع المجالات:

- **المجال الاجتماعي:** وفق منظور الدولة الأمنية للتنوع الإثني والديني والطائفي السوري، اعتُبر هذا التنوع مصدراً للتهديد وليس للثراء، وعليه لعبت دوراً مدمراً في تردي العلاقات الاجتماعية البينيّة لمكونات الشعب السوري على قاعدة "فرّق تسُد". وبهدف التحكم والسيطرة، اعتمدت تلك الأجهزة على خلق وتسويق صور نمطية مصطنعة لكل مكون أو منطقة، عبر إسنادهم أدواراً بعينها أو استبعادهم من أدوار أخرى، وبطريقة ممنهجة تجعل من توافق هذه المكونات مهمة مستحيلة، لكيلا تشكل بديلاً لنظامه. وعلى الرغم من الجدل غير المحسوم، حول إدراج النظام السوري في خانة الطائفية، فإن فرزاً عميقاً قد تم على مستوى الطبقات الاجتماعية، سواء بإضعاف طبقات مدنية عريقة من أهالي المدن، عبر ظاهرة ترييف المدن وإغراقها بمهاجري القرى والأرياف، أو عبر صعود طبقات جديدة لمشهد النخبوية من طائفة الرئيس تحديداً: "فرغم أنهم يشكلون 12% من السكان، وكانوا سابقاً أكثر الشرائح بؤساً، فإنهم لم ينجبوا الرئيس فحسب. فقد جاؤوا من آخر الصفوف ووصلوا إلى القمة، وبذلك كانوا يسيرون في الممر السريع في المجتمع السوري"[22]. وعدا عن زحف الريف نحو المدينة، فقد استخدمت سلطة الدولة ذات نفسها لخلق وقائع ديموغرافية جديدة على الأرض، على سبيل المثال، مشروع الغمر والحزام العربي، الذي استثمر فيه النظام لضرب العرب بالكرد، في الوقت الذي منحت الأراضي المستملكة لطائفة الرئيس، فما اقتطع من الفلاحين العرب، تم تعويضه من حساب الفلاحين الكرد[23]. ما يعني أن الدولة الأمنية أرخت بثقلها على التركيبة الاجتماعية السورية، وما تدخلاتها السافرة في التركيبة العشائرية وتنصيب الأعيان الجدد الموالين للسلطة، إلا ضرب جديد من ضروب الهدم الاجتماعي لاستكمال مشروع ضرب الثقة المجتمعية. وعبر ترويج الوشاية كأداة مسلطة على رقاب الناس، تراجعت أواصر الثقة بين الأفراد والجماعات، وحلت علاقات الشك والريبة والتناحر، محلّ التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع الواحد. يمكن الزعم أن أجهزة النظام الأمنية كانت قادرة

[22] باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط10، ص 234، 2007، PDF
[23] همبرفان كوسه، الحزام العربي قصة أكبر تغيير ديمغرافي في سوريا، رصيف 22، 6 أغسطس 2019، https://shortest.link/6vlz

على بناء شخصية جديدة من المواطنين/ات المخبرين/ات، فكل مواطن/ة هو/هي مشروع مخبر لدى نظامه، حتى شاع الخوف لدرجة أصبحت فيها للجدران آذان.

- **المجال الاقتصادي:** يظهر دور الأمن والأمان أساسياً في تحقيق التنمية المطلوبة، لجذب رؤوس الأموال، فالمال يحط رحاله حيث يتوفر الأمان، وهناك اعتقاد سائد بأن رأس المال جبان، وربما التقط النظام السوري هذه الإشارة باكراً، فاستثمر في الجبن الناجم عن حسابات الربح والخسارة الدقيقة، والتي يجيدها أصحاب رؤوس الأموال، لكنهم لم يستطيعوا النأي بأنفسهم عن شراكات غير مرغوبة، فُرضت عليهم من متنفذين عسكريين وأمنيين في السلطة، فأصبحوا بذلك جزءاً من منظومته القمعية، وإن بصورة غير مباشرة. دفعت كل القطاعات الإنتاجية كلف الأمن والاستقرار، فكان قطاع الصناعة والزراعة والتجارة يمرّ عبر وكلاء أمنيين، استطالت أذرعهم لتلتف حول مجمل المشاريع وتستثمر مع أصحابها عنوة من بوابة السلطة. على مدار أربعين عاماً، وقبل اندلاع الحراك الشعبي عام 2011، لم تنعكس معدلات التنمية المسجلة سورياً على رفاه المواطنين/ات، بقدر ما تناهبت الحاشية المقربة اقتصاد البلاد بين بعضها كرشاوى ومكافآت ولاء: "كان معدل النمو الاقتصادي السوري، في سبعينات القرن الماضي، يعدّ أعلى معدل نمو في المنطقة العربية بأسرها، حيث بلغ 10.5%، لكن عملية نهب المال العام الشديدة الجشع جعلت حصة كبيرة من ثمار النمو الاقتصادي تذهب إلى الشرائح البيروقراطية الحكومية والسياسية والعسكرية والأمنية العليا[24]". في سوريا، تلاعبت عناصر الأمن وأفرعها المتعددة في الهيمنة على الاقتصاد ورؤوس الأموال في المشاريع الصناعية والتجارية[25]، الأمر الذي أدى إلى مأسسة الفساد وتعميمه في الدولة والمجتمع. تجلى الفساد الممأسس عبر إنشاء شركات ضخمة يديرها ضباط عسكريون، وأنشؤوا لها أفرعاً وامتدادات في كافة المحافظات السورية، منها على سبيل المثال شركة الإنشاءات العسكرية، بفروعها الثلاثة عشرة في منتصف الثمانينات، والإسكان العسكري التي أسسها العقيد خليل بهلول: "خلال عقد.. صارت مؤسسة الإسكان العسكرية أكبر مؤسسة في البلاد.. مجموعة من 66 شركة، تستخدم أكثر من نصف العاملين في الإنشاء والبناء، والبالغ عددهم 150,000.. لم ينقصها سوى علم ونشيد وطني!"[26]. أمّا قطاع

[24] حسام الدين درويش، نصوص نقدية في الفكر السياسي العربي والثورة السورية واللجوء (بشارة وباروت أنموذجاً)، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017. ص 76

[25] محمد صباغ شرباتي.. رجل الأعمال الذي لم تنفعه شراكة رامي مخلوف، بواسطة: فؤاد عبدالعزيز، 30 أيلول 2017.
محمد صباغ شرباتي.. رجل الأعمال الذي لم تنفعه شراكة رامي مخلوف | اقتصاد مال و اعمال السوريين(eqtsad.net)

[26] باتريك سيل، ص 727-728

الزراعة، فقد كان أشد بؤساً من باقي القطاعات، حيث لم تكن تدخلات السلطة لصالح الفلاح، سواء من ناحية تحديد نوع المزروعات، أو أسعار المنتجات التي تحددها السلطة المركزية أو حتى تصنيع الخام منه كالقطن في المدن الكبرى. والمثير للاستغراب أن الفلاحين/ات في سنوات الجفاف كانوا يتركون لمصيرهم يكابدون العوز والفاقة.

- **المجال السياسي:** ظهرت الأحزاب السياسية في سوريا بعيد الاحتلال العثماني، وعاشت سوريا حالة من التعددية السياسية قبل عهد الوحدة بين سوريا ومصر، ولكن سنوات الوحدة الثلاث كانت كفيلة بتدمير الحياة السياسية في سوريا. وبعد وصول البعث للسلطة عام 1963، عبر انقلاب عسكري، انتهج نفس السلوك الإقصائي وعملياً انتهت الحياة السياسية إلى الركود التام بعد انقلاب حافظ الأسد على رفاقه، صارت السياسة من المحرمات المتداولة في المجتمع، واستطاع النظام أن يسخّر موارد الدولة الاقتصادية والعسكرية والأمنية كلها لتوطيد سلطة عائلته 1970. حيث اتخذ الأسد من الجبهة الوطنية التقدمية التي أسسها عام 1972 واجهة دعائية للتسويق لمبدأ التعددية السياسية الشكلية، وبموجب ميثاق الجبهة حظر على الأعضاء ممارسة أي نشاط سياسي في المدارس والجيش باستثناء حزب البعث[27]. هذا الشرط الذي ينقض مبدأ الشراكة القائمة على التكافؤ والندية، كان الشكل المعلن لبعض من سلوكيات قمع النظام في وجه جميع القوى السياسية والمدنية، ولكن الذي لم يعلن كان أشد طغياناً لحجز المجتمع السوري بكامله في سجن كبير استولى فيه على سوريا بأكملها: "العلاقة بين الدولة والمجتمع في سورية محكومة -بالأحرى- بالوحشية والعنف الأعمى"[28]. ولعل هذا التوحش تجلّى في قمعها لحركة الإخوان المسلمين 1979-1982، وارتكاب المجازر ضدهم، حماة على سبيل المثال، والزج بالآلاف من المعتقلين/ات في السجون لسنوات طويلة، من الإخوان والشيوعيين. وحتى الوقت الراهن، وبعد مرور عقد ونيف على ثورة شعبية قامت ضدها، لا يلوح في الأفق ملامح أي تغيير في استراتيجيتها تجاه شعبها، بل ما زال التصحر السياسي ينهش كامل الأركان في سوريا.

3. قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والأمن والسلام في فترة النزاع

صدر قرار مجلس **1325** حول المرأة والأمن والسلام، بعد عقود طويلة من عمل المنظمات النسوية لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة، حيث عقدت مجموعة من النساء الداعيات للسلام لوقف الحرب

[27] ميشيل سورا، سورية الدولة المتوحشة، ترجمة أمل سارة ومارك بيالو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، ص 270، 2017

[28] ميشيل سورا، ص 52

العظمى آنذاك، الحرب العالمية الأولى، وعقدن أول مؤتمر لتلك الغاية في لاهاي عام 1915، وكانت النساء حينذاك ما تزال محرومة من حقوق المواطنة الأساسية. ثم تتالت المؤتمرات النسائية العالمية، وكان أولها في المكسيك عام 1975[29]، ثم تبعه مؤتمر الثاني في كوبنهاغن 1980، والثالث في نيروبي عام 1985، وكان الرابع وهو الأهم الذي عقد في بكين عام 1995، الذي خرج بتوصيات سميت "بمنهاج عمل بكين"، وكان حاسماً لجهة المطالبة بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات برعاية الأمم المتحدة (وهو بيان من 189 دولة بالإجماع) إعلان ومنهاج عمل بكين، يعبر عن الالتزام السياسي للحكومات المشاركة بالنهوض بأهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء في كل مكان، وضمان التنفيذ الكامل للحقوق الإنسانية للنساء والفتيات) [30]. على الرغم أن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز سبقت القرار 1325 بنحو عقدين 1979، إلا أنها لم تشكل أرضية أممية جامعة وملزمة للدول الأعضاء بخصوص حقوق المرأة، فقد جاء التوقيع والمصادقة ملحقاً بجملة من التحفظات التي وضعتها الدول، هذه التحفظات أفرغت الاتفاقية من روحها ومحتواها على السواء [31].

يعتبر القرار رد فعل على عجز الاتفاقيات والقوانين الدولية بحماية النساء والفتيات في الصراعات والنزاعات حول العالم، إذ لا يخلو أي نزاع من الانتهاكات الجسيمة بحق النساء والفتيات، وعلى رأسها جرائم العنف الجنسي، بعد حرب راوندا والبلقان تحديداً، بدأت الأصوات تعلو بضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير أخرى أكثر فاعلية في حماية النساء الفتيات أثناء النزاعات. وفي 31 أكتوبر عام 2000[32] صدر القرار 1325، من مجلس الأمن تحت البند السادس، وبإجماع خمس عشرة دولة، وهو العدد الذي يتشكل منه مجلس الأمن، والذي عملت على إنجازه القيادات النسائية آنذاك.

يتألف القرار من 18 بنداً، ويركز على أربعة محاور وهي: الوقاية/ المنع، والحماية، والمشاركة، والتعافي. ويحث الدول الأعضاء، كل بحسب ظروفها، على اتخاذ التدابير والإجراءات لتطبيق هذه البنود، سواء كان ذلك في مرحلة ما قبل النزاع، أو أثناء النزاع، أو ما بعد النزاع، كما حث القرار جميع الدول الأعضاء على إنجاز خطط وطنية خاصة بالقرار من أجل ردم الهوة والفوارق بين الجنسين، وإنشاء نظم الإنذار المبكر التي من شأنها استشعار خطر نشوب النزاعات، وفي توفير وقاية وحماية ومشاركة فاعلة للنساء، من

[29] مؤتمرات عالمية للمرأة بين عام 1975-1995، https://shortest.link/6wDv

[30] منظمة العفو، بكين + 15: إحقاق حقوق المرأة، من بيان اجتماع التنوع الجنسي إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة، 10 مارس/ آذار 2005. https://www.amnesty.org/ar/wp-content/uploads/sites/9/2021/06/act770052010ara.pdf

[31] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو، الأمم المتحدة https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

[32] قرار مجلس الأمن 1325 عام 2000 https://www.un.org/womenwatch/ods/S-RES-1325(2000)-A.pdf

خلال إشـراكها في مراكز صـنع القرار في جميع مراحل عمليات صـنع السـلام، وكذلك في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار.

فيما بعد، لحق القرار 1325 قرارات متعددة بخصـوص مواضـيع متعددة، منها على سـبيل المثال: القرار 1820 [33]، المتعلق بالعنف الجنسـي كأسـلوب من أسـاليب الحرب، وعنصـر حاسـم في الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين. والقرار 1888 [34]، الذي يدعو مجلس الأمن لتحليل الفجوات في استجابة النظم التابعة للأمم المتحدة للعنف الجنسـي في النزاعات المسـلحة. وقرار مجلس الأمن 1889[35]، الذي تناول اسـتبعاد النسـاء من عمليات الإنعاش المبكر وجهود بناء السـلام والتخطيط لتخصـيص التمويل المناسـب لتلبية احتياجات النسـاء. والقرار 1960 [36]، الخاص أيضـاً بالعنف الجنسـي ضـد المرأة والطفل في النزاع المسـلح، والذي يرتكب بشكل ممنهج وواسع النطاق.

فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ، صـدرت قرارات عن مجلس الأمن قرارات تحث الدول على صـياغة خطط وطنية لتنفيذ بنود ومحاور القرار 1325، ومنها القرار 2242 [37]، والقرار 2250 [38]، وكلاهما صـدرا في العام 2015. ويعتبر توفر الإرادة السـياسـية ركناً أسـاسـياً لصـياغة الخطط الوطنية، والتي تتم بالتشـارك بين جهات حكومية رسـمية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، منذ مرحلة التخطيط وصـياغة الأهداف، ولغاية مرحلة التقييم والمتابعة والرصـد، ورفع التقارير إلى الجهات الأممية حول مسـتوى الإنجاز. حتى الآن، بلغ عدد الدول الأعضـاء في الأمم المتحدة، التي تبنت خططاً وطنية، 98 دولة، تضـمنت خطط 35 دولة ميزانية مخصـصـة لتنفيذها، واحتوت خطط 31 دولة إشـارات وتحركاً بخصـوص نزع السـلاح، 70 خطة أسـندت دوراً خاصـاً لمنظمات المجتمع المدني للتنفيذ [39]. من بين الدول العربية التي عملت على خطة وطنية: العراق، الأردن، فلسطين، لبنان، اليمن، الإمارات العربية المتحدة، وتونس [40].

[33] https://undocs.org/ar/S/RES/1820(2008)

[34] https://undocs.org/ar/S/RES/1888(2009)

[35] https://undocs.org/ar/S/RES/1889(2009)

[36] https://undocs.org/ar/S/RES/1960(2010)

[37] https://undocs.org/ar/S/RES/2242(2015)

[38] https://undocs.org/ar/S/RES/2250(2015)

[39] 1325 National Action Plans – An initiative of the Women's International League for Peace and Freedom (peacewomen.org)
تمت زيارة الموقع بتاريخ 21.01.2022

[40] National Action Plan by Region – 1325 National Action Plans (peacewomen.org)

4. تجارب مشاركة النساء في قطاع الأمن حول العالم

تفيد الدراسات حول قطاع الأمن أن الجيش هو حاضنته الأولى، فمنه تتشكل باقي الأذرع والمفاصل الأخرى لقطاع الأمن، في الوقت الذي لا تخلو أي حرب من مشاركة النساء المقاتلات، "منذ القرن الرابع، شاركت النساء في اليونان في أثينا وإسبارطة" [41]، وبغض النظر عن النسب المئوية لتلك المشاركة التي ارتفعت وانخفضت في مراحل بذاتها أو بلدان بعينها، كالحربين العالميتين، نجد أن مشاركتها في أجسام المؤسسات الأمنية ومراكز صنع القرار في تلك المؤسسات كانت وما تزال ضئيلة جداً، وأحياناً معدومة في بعض البلدان. "في عام 2000، كانت ستة بلدان فقط من حلف الناتو تطبّق تجنيد الرجال والنساء على قدم المساواة. في عام 2013، أتاح جميع أعضاء حلف الناتو هذه الفرصة، على الرغم من وجود العديد من المناصب في عدد من البلدان التي لا تزال غير متاحة للنساء، وبخاصة في المناصب القتالية، والغواصات والدبابات. ولكن، بالرغم من أن هذه التغيرات في السياسات تعتبر هامة، إلا أن متوسط تمثيل المرأة لم يرتفع إلا بقدر ضئيل من 4.7 في المئة في عام 1999، إلى 6.10 في المئة في عام 2013"[42]. في العقدين الأخيرين، سعت بلدان كثيرة لزيادة النساء في الجيش والشرطة، لكن نسبة مشاركة النساء في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ما زالت متدنية، إذ "لا يوجد لدى أكبر ثلاثة بلدان مساهمة بقوات -وهي بنغلاديش والهند و باكستان- سوى أعداد ضئيلة من النساء في قواتها المسلحة. وبالعكس، فإن العديد من البلدان التي لديها نسبة مئوية مرتفعة من النساء في القوات المسلحة، تسهم بعدد قليل من قوات حفظ السلام في بعثات الأمم المتحدة، حيث كانت نسبة النساء فقط 3% في يوليو 2015، بعد أن كانت نسبتهم 1% فقط"[43]. بالمقابل، **لا يمكن اعتبار كل زيادة عددية مؤشراً إيجابياً، ما لم تلتزم المؤسسة بتضمين منظور النوع الاجتماعي كمعيار أساسي لضمان السلامة الجسدية والنفسية للمجندات**، التي من شأنها أن تحتفظ بالنساء، وتضمن الاستدامة والاستمرارية لهن في العمل، بهدف صنع الفرق في جودة أداء هذا القطاع، وضمان عدم تعرض الجنديات الإناث للعنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، "في عام 2013، وجدت لجنة في الكونغرس الأمريكي أن 23 في المئة من النساء في القوات المسلحة في الولايات المتحدة تعرضن لاتصال جنسي غير مرغوب فيه، منذ التحاقهن بالخدمة... في عام 2015، ذكرت التقارير أن قائد القوات المسلحة الإندونيسية دافع عن ممارسة اختبارات العذرية لجميع

---

[41] سفيتلانا أليكسييفيتش، ليس للحرب وجه أنثوي، ترجمة نزار عيون السود، دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع ط1، 2016.

[42] راديكا كوماراسوامي، منع النزاع، وتحويل العدالة، وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة 2015، ص 137 نسخة PDF global_study_on_1325_ar.pdf

[43] المصدر السابق، ص 139

المجندات"[44]. هذه الممارسات التي تشكل انتهاكاً صارخاً ضد النساء في المجال العام ليست الشكل الوحيد للتمييز ضد النساء في القطاع الأمني، بل يكاد تهميش النساء وإقصائهن من الترقية الوظيفية والوصول إلى الرتب العليا يكون نهجاً عالمياً على أساس صريح للنوع الاجتماعي.

قد يعتبر الغرب التجربة الجورجية في إصلاح القطاع الأمني قصة نجاح، في كتاب "من الثورة إلى الإصلاح: جورجيا مع بناء المؤسسات وإصلاح القطاع الأمني"[45]، الذي عمل عليه مكتب السياسة الأمنية في وزارة الدفاع النمساوية؛ أكاديمية الدفاع الوطني، فيينا، ومركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة بالتعاون مع PfP- اتحاد أكاديميات الدفاع ومعاهد الدراسات الأمنية، يقارب الكتاب مسألة الإصلاح الأمني بدلالة عدد من المتغيرات، لم يكن الجندر واحداً منها، وعلى الرغم أن أحد محاوره الرئيسة كان التحول الديمقراطي، لم يؤخذ دور مشاركة النساء كمعيار ومؤشر على تطبيق الديمقراطية المنشودة في القطاع الأمني، حتى في تناوله دور منظمات المجتمع المدني، لم تكن بين تلك المنظمات المذكورة أية منظمات نسوية، ولو على سبيل تمكين النساء على مفهوم الأمن وإدراج المدخلات النسوية في الرؤية الجديدة، أو الأخذ ببنود القرار 1325 ومساعدة الحكومة الجديدة في إعادة هيكلة القطاع الأمني في سياق بنود هذا القرار. يمكن القول إن عزل قضايا النساء وإلحاقها في المراحل النهائية كان ينطبق على التجربة الجورجية، أو على الأقل لم تكن قضايا النساء والأمن الأولوية رقم واحد، بل سبقتها أولويات أخرى، مثل العلاقات الروسية الأورو أمريكية وقضايا الأمن المتعثرة بين الناتو والأولى. بينما عملت الحكومة السويدية في كولومبيا، بعد اتفاقية السلام التي تلت خمسين عاماً من الحرب الأهلية، على بدء عملية التنمية السلمية، فقد "تم تكليف FBA من قبل الحكومة السويدية لدعم التنمية السلمية في كولومبيا. وفقاً لاستراتيجية السويد للتعاون الإنمائي مع كولومبيا 2016-2020، تم تكليف FBA بالعمل على نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة دمجهم، وتحويل قطاع الأمن، ومشاركة المرأة في عملية السلام في كولومبيا"[46]. استطاعت الـ FBA أن تقيم دورات تدريبية لمندوبات منظمات النساء من أجل سد الفجوة

---

[44] نفس المصدر السابق، ص 139

[45] Philipp H. Fluri Eden Cole, From Revolution to Reform: Georgia's Struggle with Democratic Institution Building and Security Sector Reform, Vienna and Geneva, July 2005
21_From_Revolution.pdf

[46] Training for women peacebuilders in Colombia, Folke Bernadotte Academy – Swedish agency for peace, security and development, FBA, 2018-08-20
/https://fba.se/en/newspress/nyhetsarkiv/2018/training-for-women-peacebuilders-in-colombia

المعرفية لدى النســاء من ناحية قطاع الأمن، وبالتالي دمج خبرة النســاء ومطالبهن في هيكلة القطاع الأمني من أجل بناء السلم المستدام.

في ليبيريا، رغم فظاعة ســنوات الحرب الأربع عشــرة، التي مورســت خلالها شــتى أنواع القهر والإذلال والاســتغلال وكل صــنوف العنف بما فيها العنف الجنســي كســلاح حرب، أخذت النســاء موقعاً متقدماً في مرحلة المفاوضــات، وبناء الســلام، بحيث بات من غير الممكن تجاهل مشــاركتهن في أي مرحلة من المراحل، بما في ذلك مرحلة إعادة بناء المؤســســات، وهيكلة القطاع الأمني. " تم تفعيل تنفيذ القرار 1325 داخل البعثة، من خلال خطط عمل النوع الاجتماعي خلال مراحلها المختلفة، لمتابعة أولويات بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والأحداث الرئيســية (بما في ذلك نزع الســلاح والتســريح وإعادة الإدماج والانتخابات والتعافي)"[47]. بدا جليّاً الأثر الإيجابي لتلازم تنفيذ قراري مجلس الأمن 1509[48] لعام 2003 الخاص بإحلال الســلام في ليبيريا، الذي احتوى بنوداً واضــحة وصــريحة حول تلبية احتياجات النســاء والفتيات وشــملهن ببرامج خاصــة وتخصــيص ميزانية للتنفيذ، والقرار 1325 الخاص بالمرأة والأمن والســلام في النزاع، وانخراط النســاء في مجمل عملية بناء الســلام، بدءاً من نزع الســلاح مروراً بالمشــاركة الســياســية، التي كانت نتيجتها وصــول امرأة إلى الحكم نتيجة انتخابات ديمقراطية، إلين جونســون ســيرليف Ellen Johnson Sirleaf، وانتهاء بالتجنيد في الجيش والشــرطة وهيكلة قطاع الأمن. اســتطاعت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا UNMIL أن تنجز مهمتها بنجاح، لأنها عالجت قضــية النســاء والنوع الاجتماعي على مســتويين آني واســتراتيجي، في استجابتها للتحديات التي تقف في وجهها.

هناك تجارب تقدم أدلة على الفارق النوعي الذي تضــيفه مشــاركة النســاء في هذا القطاع، وقدرات اســتثنائية تبشــر بصــنع الفرق الذي يجب لحظه وجعله هدفاً حين يتم اســتهداف إدماج النســاء، "في عام 2004، في دراســة حول إعادة دمج المقاتلين الســابقين في ســراليون، أشــار 55% من المســتجيبين إلى أن النســاء لعبن دوراً مميزاً للمســاعدة في الاندماج، بالمقارنة مع 20% قالوا إن قادة محليين ســاعدوهم، و32% تم مســاعدتهم من قبل العاملين في المســاعدات الدولية" [49]. "ومع ذلك، تجنح عمليات إصــلاح

[47] Gender Mainstreaming In Peacekeeping Operations Liberia 2003 – 2009, Best Practices Report, United Nations Mission in Liberia (UNMIL) Office of the Gender Adviser (OGA), Published by United Nations Mission in Liberia (UNMIL) in cooperation with Kofi Annan International Peacekeeping Training Centre (KAIPTC) and German Development Cooperation Accra, Ghana September 2010. Page 18

[48] المصدر السابق، ص 28

[49] MEGAN BASTICK, 4. Integrating gender in post-conflict security sector reform, Conflict and Security, 2007. P. 10

القطاع الأمني في مرحلة ما بعد الصراع، إلى التخطيط والاتفاق والتنفيذ من قبل الرجال"[50]. يدرك الخبراء **أنه ما لم تساهم النساء منذ مرحلة صياغة المفاهيم الأولية الخاصة بالأمن، فلن يكون بوسعهن الإحاطة بجملة التعقيدات التي تكتنف هذا القطاع، فليس المطلوب تحويل النساء إلى رجال في هذه المؤسسة، كما قد يفهمها البعض أو يطبقها، و إنما المطلوب جعل تلك المؤسسة مرنة بما يكفي لتضمين رؤية ومنظور النساء فيها.**

عربيّاً تحتل الجزائر مركزاً متقدماً عن باقي الدول العربية، بخصوص إدماج النساء في قطاع الامن، حيث بلغت نسبة النساء في قطاع الجيش والشرطة ما يقارب 10%، كما "عمدت إلى ترقية المرأة على مراتب أعلى في الجيش منذ حرب الاستقلال (1954_1962)، إلا أن تحقيق الاندماج الجندري في القوات المسلحة هو معركة مستمرة"[51]. وبغض النظر عن التحديات التي واجهتها حكومات الجزائر المتعاقبة في الاحتفاظ بالنساء في الجيش في المراحل الزمنية، نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية غير المواتية، تخللتها فترات من التخلي أو الاسترجاع لخدمات النساء في الجيش والشرطة، كان ولا يزال التحدي الاجتماعي طاغياً بما يحمله مفاعيل الموروث الثقافي وباقي الأسباب الأخرى، الذي يرسم أدوار النساء والرجال بصورة نمطية محددة وصارمة، حيث يعزو أسباب الفشل الأسري فقط إلى عمل النساء خارج المنزل، دوناً عن المؤسسات التي يجب أن توفر تلك الرعاية والخدمات للعاملات في القطاع الأمني وغيرها من القطاعات. في دراسة تناولت النظرة المجتمعية للمرأة العاملة في قطاع الأمن لدى طلاب الجامعات، كانت النتيجة مخيبة للآمال، "يرى الطلبة الجامعيين بأن العنف ضد المرأة العاملة بقطاع الأمن الوطني أثناء عملها ينعكس على أدائها، لا يوافق أغلب الطلبة الجامعيين على عمل المرأة في قطاع الأمن الوطني، يرى الطلبة بأن المرأة العاملة في قطاع الأمن الوطني تتأثر بالمحيط الخارجي الذي تعيش فيه، يرى الطلبة بأن ثقافة المجتمع تتدخل في تشكيل تمثلهم*/ (اتجاهاتهم) اتجاه المرأة العاملة في قطاع الأمن الوطني، يرى الطلبة الجامعيين أن هناك تحفظات بالنسبة لموضوع الزواج من المرأة العاملة في قطاع الأمن الوطني"[52]. وإذا علمنا أن البحث نفسه قد تمت إعادته مرتين قبل سنوات من قبل باحثين آخرين، وكانت

YB08 149 04.pdf

[50] المصدر السابق، ص 8

[51] دالية غانم، أهلاً بالمرأة في الجيش ولكن...، مركز مالكوم كيركارنيغي للشرق الأوسط، 09 آذار/ مارس 2018
https://carnegie-mec.org/diwan/75755

[52] خرابط لمياء وعبدالله نهاد وسرار شفيقة، تمثلات الطلبة الجامعيين حول المرأة العاملة بقطاع الأمن الوطني، دراسة ميدانية بجامعة تاسوست. جيجل، جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016.2015، ص 118
تمثلات الطلبة الجامعيين حول المرأة العاملة بقطاع الأمن الوطني.pdf

النتائج ذاتها ولم تتغير تقريباً، يمكننا استنتاج مدى تجاهل متطلبات المرأة في القطاع الأمني من قبل الحكومة، ومن المستغرب أن الدراسة خلصت إلى توصية تكرس الأدوار النمطية للنساء وحصرها في الأعمال الإدارية، "أن يعهد للعاملات في قطاع الأمن الوطني بالعمل المكتبي، و بأن يكون عملها في الفترة النهارية"[53].

عوضاً عن استدراك النواقص الموجودة في قطاع الأمن بعد إدراج النساء فيه، والأمر الذي يستدعي إعادة هيكلته من منظور جندري، "على مؤسسات القطاع الأمني.. أن تستثمر موارد مخصصة للموظفين المكرسين للمسائل الجنسانية لمساعدة هذه المؤسسات على مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملها.. يشمل مستشارين جندريين.. علاوة على ذلك يجب أن يتلقى جميع موظفي قطاع الأمن تدريباً على كيفية دمج منظور النوع الاجتماعي في عملهم"[54].

على الرغم أن قضية مشاركة النساء في قطاع الأمن في الدول العربية باتت أمراً واقعاً في معظم تلك الدول، لاسيما أن معظمها كانت محكومة من قبل حكام عسكريين، وصلوا إلى السلطة عبر انقلابات عسكرية، وسعوا إلى عسكرة مجتمعاتهم والمرأة لم تكن استثناء، فإن التحديات ذات الجذور الثقافية والدينية المشتركة ما زالت جمّة وعائقا. ويبدو أن استجابة الحكومات العربية لتلك التحديات، على اختلافها، ما تزال تدور في فلك التمييز المقونن أو النمطية في إسناد النساء أدواراً هامشية في تلك المؤسسة، وإبعادهن عن الأدوار القيادية أسوة بزملائها من الرجال، كترضية ضمنية لمعارضي دخولها في هذا المجال، وطمأنتهم أن التغيير المتمثل في اكتساب النساء للسلطة والنفوذ لن يحصل، الأمر الذي يخشون حدوثه كمحرك للتغيير الاجتماعي والسياسي.

5. نتائج جلستي النقاش المركزة مع عينة من النسويات والسياسيات السوريات

أجرينا جلستي نقاش مركزة مع مجموعتين من النساء الفاعلات، على الصعيد النسوي والسياسي، في الفضاء السوري العام، وكان عدد المشارِكات في كل جلسة ثمانية. غلب على المجموعة الأولى الطابع السياسي للمشاركات، أما الثانية فكانت مجموعة من النسويات، ممن يعملن في منظمات المجتمع المدني،

- تعرف التمثل: فعل فكري أو ذهني من خلاله يتم الربط بين شخص و موضوع، فالتمثل هو إعادة إنتاج ذهني لـ: شخص، شيء، حدث مادي أو معنوي، فكرة أو غيرها. نفس المصدر السابق، ص 22.

[53] نفس المصدر السابق، ص 119.

[54] فهم دور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤديين إلى الإرهاب الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون، OSCE منظمة الأمن والتعاون في أوربا، منشور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيينا، أبريل / نيسان 2019 ©OSCE 2019. ص 115.

لكن الفارق بين العينتين ظلّ واهياً، حيث النسوية بحدّ ذاتها هي سياسة، بوصفها تنشد التغيير الاجتماعي والسياسي. استغرقت كل جلسة أكثر من ثلاث ساعات. لاحظنا من خلال توجيه الدعوات أن عنوان النقاش كان سبباً لرفض بعضهن للحضور، ذلك لأن الموضوع غير مطروق من قبل النسويات، كونه ساحة ذكورية صرفة، أو أنه لم يكن في سلّم الأولويات، والنقاش يدور حول مؤسسة غالباً ما كان حضور النساء فيها غير مرئي، بل هو جهاز عصيٌّ على فهم غالبية السوريين/ات، وموصوم في ذاكرتهن بشتى صنوف القمع والإرهاب الممارس من قبل الدولة. وإن كانت أسباب بعض من اعتذرن من داخل سوريا مفهومة، لأن كلفة التعاطي مع موضوع كهذا ستكون باهظة جداً، وع ذلك كان من اللافت في الأمر أن مقاربة النساء لذاك القطاع كانت مختلفة، على نحو ما، عن مقاربات بقية الشخصيات من الرجال في المقابلات التي أجريناها.

وربما يُعزى جزءٌ من الأسباب إلى غياب نمط التفكير المسبق حول الموضوع، حيث أثار نقاشه عصفاً ذهنياً مركزاً، فاستحضرن أفكاراً جديدة لم يتطرق إليها الرجال في مقابلاتهم معنا، وهي ميزة تحتسب للنسويات والسياسيات، وهذا يؤكد أهمية فتح هذه الأبواب الموصدة أمام النساء، وإدراج الموضوع ضمن قائمة الأولويات، لارتباطه الوثيق بمشاركة السلطة والنفوذ، وهما العنصران اللذان عادة ما يُحرم منهما النساء. بعض أفراد العينة كنَّ على احتكاك مباشر مع هذه الأجهزة، ومنهن من خبرن تجربة الاعتقال إثر النشاط السياسي الممنوع من قبل تلك الأجهزة، وشاركن هذه الخبرات الثرية لتوصيف ماضي تلك الأجهزة وراهنها، ووضعنه في خدمة استشراف المستقبل في مرحلة إعادة الهيكلة.

وثمة مفارقة لاحظناها، من خلال النقاش، وهي أنّ غالبية المشاركات كنّ على دراية بأن القطاع الأمني لا يقتصر على أجهزة الاستخبارات، لكنّ ورود كلمة (أمن) كان يجعل النقاش يركّز على ذاك الجهاز الذي يحمل عنه معظم السوريين صوراً قاتمة، ويصبح الحديث عن الجيش والشرطة مهملاً دون قصد، وذلك بسبب السطوة التي تمتعت بها تلك الأجهزة وتفرّدها في التدخل في حياة السوريين/ات، دوناً عن باقي المؤسسات، "القطاع الأمني في الدول الحقيقية المبنية على الدساتير والقوانين، يعتمد أكثر شيء على قطاع الشرطة، أما نحن فلا يخطر ببالنا، حين يذكر أمامنا القطاع الأمني، سوى أجهزة المخابرات"[55].

- **الأمن والإرهاب:** غالبية المشاركات وصفت أجهزة الأمن وسطوتها بالإرهاب الممنهج الذي تمارسه الدولة بحق المواطنين/ات، "دورها يكمن بترهيب الناس حرفياً، والتدخل بأدق تفاصيل حياتهم

[55] **مهوش شيخي**، أصوات نسوية كردية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

الشخصية"[56]، في ذات السياق تصف مشاركة أخرى دور قطاع الأمن بقولها: "هي تلك الفزاعة بيد النظام، من اعتقال أو حتى الإشاعات التي تخرجها الأفرع الأمنية لنشر **الترهيب**"[57]. فالتراتبية الهرمية الشديدة في مؤسسات الأمن تجعل منها النموذج الأشد ذكورية من بين مؤسسات الدولة، حيث قلة من أصحاب الرتب العليا يتحكمون في البقية الباقية التي تليها بالتراتبية. هذا الربط بين دور الأمن وممارسة الإرهاب/ الترهيب، جاء تحديداً من السلوك العدائي لذاك القطاع تجاه الأفراد والجماعات، وعلى مدار عقود من الزمن وما زال مستمراً حتى الوقت الراهن، هو ما جعل صورته راسخة على هذا النحو.

- **المساحة الذكورية:** وصفت غالبية المشاركات القطاع الأمني المتصف بالمركزية والذكورية، كبيئة طاردة للنساء، واستخدامهن كواجهة صورية في بعض الأحيان لتزييف الواقع، تحت يافطات وهمية لا أثر لها ولا فاعلية، وإنما لتسويق صورة براقة يكتسي جهاز الأمن المتسم بالقمع صفته الحداثية والحضارية الوهمية، "الهيكلية الأمنية يوجد فيها هرمية، وهو قطاع ذكوري يخضع للأوامر فقط.. بمعنى **نفذ ثم اعترض**، والهرمية تتبع طاعة رؤساء الفروع للرئيس مباشرة"[58]. حتى لو وجدت النساء فهن لسن صاحبات قرار، بل يتلقين القرار من الهرم الأعلى، ضمن الدوائر التي وظفن بها: "لدي معلومات عامة عن هذا القطاع بأنه ذكوري بحت، ويسيطر الرجال على المناصب العليا"[59]. كان واضحاً من السياق أن إطلاق الصفة الذكورية على قطاع الأمن، ليس فقط بسبب هيمنة الرجال عليه، وقلة تواجد النساء، وإنما يرتبط بمنظومة فكرية عقائدية قائمة على الهيمنة، والاستخدام اللامحدود للعنف، خارج القانون والمحاسبة والمراقبة.
- **مُخبرات على هامش أجهزة قمعية ولسن صانعات قرار:** أشارت بعض المشاركات إلى تواجد النساء في بعض المهام الإدارية، واتفقن على الدور الهامشي الذي كان يسند لهن، "لم يكن لهن تواجد في الميدان، بل كُلّفن بمهام إدارية، إلا إذا استثنينا سجن النساء بسبب الحاجة إلى وجودهن، ولكن قيادته ذكورية، ولم يكنّ في مواقع صنع القرار، أيضاً كان لها دور كعميلة سرية ومخبرة، "كان لي زميلة مهندسة في الإسكان العسكري مكلفة بمراقبتي.. إضافة لهذا لم نر شرطيات في الشارع أيضاً.. بعد الثورة قاموا بتصديرها للواجهة، مثلاً على الحواجز كان هناك

[56] **رويدة كنعان**، إعلامية وباحثة- الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[57] **ثريا حجازي**، سياسية نسوية، الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[58] **هدى أبو حلاوة**، كاتبة سياسية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[59] **رهف الدغلي**، باحثة أكاديمية، جلسة النقاش عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

نسـاء في أواخر 2011 في حمص، والمجتمع قام بتعهيرهن آنذاك"[60]. إن اسـتخدام النظام للنسـاء على الحواجز بعد أن ثار الشعب ضده، يوحي برسالة ضمنية للمجتمع أن مشاركة النساء بمثابة سـلاح موجه لقمع حريتهم ومطالبهم المحقة، بذلك تترسـخ لديهم القناعة بعدم أهلية النسـاء في هذا القطاع لإقحامها وقت الأزمات كوسـيلة ضـغط في خدمة إرهاب الدولة ضـد شـعبها: "بمرحلة الثورة، تشكل ما يسمى لبوات الأسد، وحاول إبرازهن بشكل استعراضي عن طريق الإعلام لإظهار هذا الجانب الإجرامي"[61]. فالنسـاء كنّ يسـتخدمن لخدمة أهداف المنظومة الذكورية في الزوايا المظلمة (السـجون) من هذا القطاع، ولم يكنّ في متنه (شـرطيات في الشـارع)، ولعل هناك رمزية خاصـة لظهور النسـاء ببدلات عسـكرية في الفضـاء العام، الأمر الذي يكرّس التطبيع مع تقاسـم السـلطة جندريّاً في المجتمع بالتدريج. إذا حصـرنا المشـاركة بعملية صـنع القرار، تبيّن لنا أنها مشاركة عدمية للنساء، بل يشمل هذا عدداً غير قليل من الرجال أيضاً، فمؤسسات الدولة كانت تعمل تبعاً لأوامر رأس الهرم المتمثل بالرئيس. "لا يوجد صـناعة قرار، بل يقتصـر على الرئيس، وليس رؤسـاء الأفرع الأمنية حتى الوزراء ومجلس الشـعب"[62]. أوردت بعض المشـاركات أن ثمة وجوداً لكلية حربية التحقت بها النساء ووصل بعضهن إلى رتب عليا، لكن دورهن كان يقتصر على الأعمال الإدارية فقط، مما يؤكد أن الرتب التي منحت للنسـاء الضـابطات على قلتها لم تكن حقيقية، بل شكلاً من الإدماج الرمزي لتجميل صورة النظام. وتبين لنا من خلال النقاش مع كلا المجموعتين أن ظاهرة تجنيد المخبرات كانت لافتة بالنسـبة للمجتمع السـوري عموماً، وقد عبرت عنه إحدى المشاركات كنوع من فرض الهيمنة على كامل المجتمع، عبر نشر ثقافة مجتمعية قائمة على الوشـاية والخوف والترويض: " يتم اسـتخدامهن بغرض أمني في قطاعات مختلفة في جميع النقابات والمدارس كمخبرات، وحتى إن كن مدنيات في وزارة الدفاع"[63]. بعض المشـاركات كان لهن تجارب شـخصـية لاسـتخدامه كمقياس لأداء بعض النسـاء اللواتي اسـتخدمهن أجهزة الأمن في إذلال وامتهان كرامة المعتقلات، لدرجة قد ترقى إلى سـلوك التحرش الصـريح: "بعد 2011، كثير من صـديقاتي/أصـدقائي تم توقيفهن، ولم أسـمع أبداً أن أحداً منهم شـاهد سـجّانة، أنا أيضـاً سجنت ولم أر سجانة ولا حتى مفتشة! نسمع كثيراً أن الأفرع تستخدم السجينات القديمات في التفتيش، لكن موظفات نسـاء بالأفرع لم أسـمع قط بوجودهن. أول مرة وجدناهن في الشـرطة،

[60] **لينا وفائي**، تيار مواطنة، الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[61] **لمى قنوت**، سياسية وباحثة نسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[62] **لمى قنوت**، سياسية وباحثة نسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[63] **نغم الغادري**، سياسية ونسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

ليس بالمخافر التي ننتقل عبرها، وإنما بالسـجن المركزي بعدرا، مثلاً. لي تجربة كسـجينة وكزائرة، كان تعاملهن سـيئاً جداً، هن متحرشـات بطريقة بشـعة جداً"[64]. هذه التجارب بمجملها لخصـت الصـورة القاتمة، التي لم تتغير بوجود نسـاء في سـلك الأمن، وإنما عززت لديهن القناعة أن هذه الأجهزة لا يمكنها أن تسـتخدم أدوات نظيفة، سـواء وُجدت النسـاء أم غابت، ما لم تتغير عقيدتها المبينة على أمن رأس النظام إلى أمن المواطنين/ات.

- **شبح الطائفية:** ركزت بعض المشاركات على المسألة الطائفية التي اتسم بها قطاع الأمن في سوريا: "لم يكن للنظام ثقة إلا بالحاشـية أو الطبقة المقربة منه لحماية النظام باسـم الطائفة، رغم أنه كان يظلم الطائفة.. بالنسـبة لنا، كشـعب كردي، لم يكن أحد منا يتبوأ مراكز بقطاع الجيش أو الأمن حتى الرجال، وإذا وجدوا فقد كانوا بأدنى المراتب"[65]. ولعل هناك تقاطعاً بين مسـتويات الفرز الطائفي والإثني والجندري، وهذا الفرز قائم على أسـاس مقدار الثقة الممنوحة لكل فئة، والتي كانت محركاً أساسيّاً للنظام لقبول انضمام هؤلاء أو إقصائهم: "الطائفية بالنسبة للضباط الكبار وأصـحاب المناصـب العليا هم من العائلة المقربة، ونفس الشـيء ينطبق على النسـاء"[66]. والملاحظ أن المشـاركات ربطن مشـاركة النسـاء ضـمن الهرمية المكوّناتية المتبعة من قبل النظام السـوري: "الجيش لدينا مؤدلج وبلون واحد، بهذه الواقعية يجب أن نصف الحقيقة كما هي، لقد كان أخي ضـابطاً في الجيش وهو الوحيد من إدلب"[67]. وكي نحيط بكل الجوانب الإشـكالية التي تكتنف المؤسـسـة الأمنية، يجب تسـليط الضـوء على كافة القضـايا ومعالجتها في مرحلة إعادة هيكلتها.
- **إعادة صـياغة مفاهيمية انطلاقاً من الاحتياجات:** بعض المشـاركات وجدن في نسـف القطاع الأمني أمناً بحد ذاته: "أطمح إلى دولة لا تحتاج إلى قطاع أمني.. أنا ميّالة إلى إعادة هيكلة من الصفر، عند الحديث عن القطاع الأمني في سوريا المستقبل.. أقصد أنه في دولة مثل سوريا مرت بصـراع مرير دامٍ وعنيف، نحتاج إلى بناء هيكلية يمنع العنف ويطبق عمليات السـلام المرجوة"[68]. مشـاركات أخريات ربطن بين المشـاركة والتواجد الحقيقي في كامل عملية البناء، بدءاً بالتخطيط وانتهاءً بالتنفيذ والمراقبة: "إدراج النساء أو إشراكهن يجب أن يبدأ من البداية بكل السلسلة، من

[64] **ثريا حجازي**، سياسية نسوية، الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[65] **استير قاسم**، مجتمع مدني- الإدارة الذاتية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[66] **صبا الحكيم**، نسوية-عضوة في الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[67] **ربا حبوش**، نائبة رئيس الائتلاف الوطني السوري، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2022

[68] **علا رمضان**، نسوية/ بدائل، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

التشـــريعات والقوانين والتنفيذ والمراقبة"[69]. كانت غالبية المشـــاركات مدركات لتغلغل الأمن الاستخباراتي في مفاصل كافة المؤسسات، وهذا ما استرعى حساسيتهن تجاه البناء على جملة المفاهيم التي تتبنى قيماً جديدة، من شأنها إحداث فارق جوهري في بنية هذه الأجهزة: "كل شيء عندنا كان أمنيّاً.. المدرسة كانت أمنية، والجامعات أمنية.. مدراء المدارس يتم تعينهم من قبل أفرع المخابرات.. المعلم لديه خوف وذعر، تأتي الوساطات لتعيين المدراء والمفتشين من فرع المخابرات وليس من دار المعلمين، فعلياً الذهنية الأمنية هي القاعدة التي تحكم لتعزيز وترسيخ النظام الأمني. إذا أردنا الحديث عن إعادة الهيكلة، فعلينا العودة إلى ما قبلها، وإعادة الصياغة بصيغة مفاهيمية للقطاع الأمني ومن منظور نسوي"[70]. هذه الرؤى وغيرها التي غاصت بعيداً في تركيبة عقيدة الأمن بصورتها الحالية خلصت إلى المراجعة الشاملة بعدسة نسوية، لترسيخ قيم السلام في الدولة والمجتمع. فقطاع الأمن، بتركيبته الحالية، بيئة غير مخصصة لزمالة النساء، وتشميل خصوصيتها في مراحل الأمومة والحضانة والإرضاع، التي يرتبط جزء كبير منها بالنساء، بغض النظر عن الدور الرعائي الذي يمكن أن يؤديه كلا الجنسين، تقول إحدى المشاركات: "لا بد من وجود تأهيل وتدريب وقوانين تنصف المرأة في حالة الأمومة والإرضاع والمساواة بالرتب"[71]. بناء على هذه الخصوصية، ترى المشاركات أن تضمين احتياجات النساء في متن الهيكلة ضرورة، والحاجة إليها أكثر لإحداث التغيير وليس مجرد تجميل صورة الأمن وتسويقه بقالب عصري صوري.

- **انخراط في قطاع الأمن أم دور رقابي عن بعد!** تبين لنا، من خلال النقاش، عدم التوافق بين النسويات اللواتي يعملن في منظمات المجتمع المدني وبين اللواتي يعملن في الشأن السياسي، حول جزئية المشاركة في القطاع الأمني. فما دوافع الطرفين؟ وهل يمكن اختصارها بالموقعية التي تشغلها كل فئة! تقول إحدى المشاركات: "كنت على المستوى الشخصي لا أؤمن بالقطاع الأمني أو لا أريد وجوده، حتى في أكثر البلدان تقدّماً نرى أن هنالك إساءة في استخدام السلطة والدولة البوليسية، ونرى أشكالاً من قمع المواطنين تحت مظلة الأمن والحماية والسلامة وغيرها. فأسال نفسي: هل أريد وجود نساء في المكان الذي يوصف بهذا الشكل العنيف حتى في البلدان الديمقراطية؟ هل أنا معنية بإدراج النساء بهذا المكان؟"[72]. يمكننا استقراء الخوف الناجم عن

[69] **دوريس عواد**، باحثة نسوية-منظمة بيتنا، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[70] **ماسة المفتي**، مجتمع مدني، خبيرة في التربية والتعليم، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[71] **صبا الحكيم**، نسوية-عضوة في الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[72] **علا رمضان**، نسوية/ بدائل، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

السـلوك العنيف لتلك المؤسـسـة، وعدم الالتزام بالأهداف التي نشـأت لأجلها، فعدم المجازفة بالمشـاركة مرهون بضـمان الالتزام بأمان المواطنين، قولاً وفعلاً، وعادة ما تخل تلك المؤسـسـات بالتزاماتها المهنية وتسـيء اسـتخدام السـلطة. فثمة **حاجز أخلاقي بين النسـويات وقطاع الأمن** بشـكله الحالي، أسـبابه مرتبطة بوسـائله العنفية وسـلوكه المشـين المثقل بالانتهاكات. من جهة أخرى، كان لدى بعض المخالفات لذاك الطرح أسبابٌ وجيهة لإدماج النساء، تلك الأسباب ناجمة عن الشعور بالعطب، بسبب غياب النساء في دوائر السلطة وامتلاك القوة، وهن يرين أنه ما من مشـاركة حقيقية للنسـاء في إعادة الهيكلة، ما لم يكن في صـلب العملية ومنذ البداية واسـتكمالاً لجميع المراحل.

- **الكوتا ليست الأولوية رقم واحد:** على عكس المشاركة السياسية التي تشكل شبه إجماع نسويّ، والتي كانت مركز اهتمام وكفاح دؤوب من أجل ضـمان دور فاعل للنسـاء في صـناعة القرار السـياسي؛ أبدى قسـم كبير من المشـاركات حماسـاً أقلّ تجاه المشـاركة في قطاع الأمن، وعبّرن عن مخاوفهن بدل الانجرار وراء كوتا عددية بتواجد النسـاء، وركزن على أهمية إعادة هيكلة القطاع الأمني، ليصبح خاضعاً للقوانين والمحاسبة: "بدلاً من أن يكون مسلطاً على رقاب الناس، يجب أن يعمل لأجل أمن الإنسـان.. وهاجس أن يكون عدد النساء مساوياً لعدد الرجال لا أعتقد أنه يجب أن يكون مسـيطراً بقدر تركيزنا على إعادة الهيكلة، كنت أسـمع من الناجيات بأن السـجانات لا تقل عنفاً عن الرجال، بل أكثر تماهيّاً معه"[73]. فالمخاطر التي قد تتعرض لها النسـاء في هذا القطاع، بحسب رؤيتهن، جمّة، والأجواء التي تسمم ظروف العمل بصنوف القهر والعنف وسوء استخدام السلطة أكثر من أن تحصى.. ولعل تغييب النساء وإقصاءهن الطويل خلق فجوة كبيرة أمام الإحاطة بتفاصـيل وخبايا هذا القطاع الغامض المشـبع بالعنف كأداة وحيدة للعمل، والذي تنفر منه النسويات. بعض المشاركات لم يستسغن حتى مجرد التفكير بمبدأ "مشروعية العنف"، الذي يفترض أن تسـتمده تلك المؤسـسـة من القوانين والتشـريعات، فهو مرفوض بكل أشـكاله، ويشـكل حاجزاً بالنسـبة للكثيرات، والنسـويات على وجه الخصـوص، فهن يسـعين للوقوف مع المهمشـين/ات والمسـتضـعفين/ات، على عكس سـلوك هذا القطاع المجبول بالقوة المنفلتة والمتغوّلـة حتى على القـانون: "في بلـدنـا، يجـب أن أحصـر دور الجيش ومهمتـه بحفظ الأمن والحريات، وأحقق المفهوم النسـوي أكثر من التمثيل الموازي"[74]، فالمسـاهمة في صـياغة رسـالة

[73] **لمى قنوت**، سياسية وباحثة نسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[74] **رهف الدغلي**، باحثة أكاديمية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

قطاع الأمن وتضمين الرؤية النسوية هي الأساس الأهم، وليس الكم العددي، بحسب بعض المشاركات. بعض المشاركات استشهدن بإحصائيات من وزارات الدفاع في بعض الدول، وكم العنف الذي يمارس ضد العاملات ضمنه على أساس النوع الاجتماعي، لذا اشترطن المشاركة بإعادة الهيكلة التي تأخذ منظور النوع الاجتماعي، كأحد المضامين الأساسية لتحسين أدائه في احترام حقوق الإنسان عموماً وحقوق النساء خاصة، "لا نريد زج النساء بدون أن يكون هناك آلية للمحاسبة والشكاوى، وسلسة تدريب للعناصر والمتطوعين لكيفية الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي، ليس هاجسي العدد، بقدر ما هو مؤسسة خاضعة للقانون، ورؤية ملتزمة بحقوق الإنسان للنساء والرجال"[75]. الحساسية النسوية تجاه معيار التغيير نحو بناء قطاع أمني يراعي حقوق الإنسان وينبذ العنف ظهرت جلية، وكانت المشاركة مرتبطة من منظورهن بإحداث فرق في هذا المجال، لصالح بناء مجتمع يسوده قيم العدالة والكرامة: "ما زالت أدوارهن ذكورية.. ما زلنا نتذكر سجن أبو غريب، وإذا بقينا في هذا الإطار فلن يكون لتواجد النساء، مهما كانت نسبتهن، أي دور بالتغيير"[76]. فالتعويل على عملية التغيير من خلال إدماج النساء لا يتم بشكل آليّ، ما لم يتناول التغيير منظوراً وهدفاً لتشكل الجيوش التي لها وظيفة وحيدة، ألا وهي شن الحروب، وهذا فعل ذكوري يجب استبداله برؤية نسوية، تجعل من التنمية هدفاً أسمى. وعليه رأى قسم آخر من المشاركات أهمية تواجد النساء: "بدون تغيير المنظومات المترابطة مع بعضها، لا يمكن أن يحدث تغيير في القطاع الأمني، لأنه مرتبط ارتباطاً مباشراً بالنظام السياسي، وبالنظام العالمي الذي يدعم العسكرة على الأرض، لا نستطيع تغيير كل شيء، ولكن بشكل تدريجي، وعملنا يرتكز على تواجدنا في جميع القطاعات، وأن نحاول التغيير"[77]. هذا الانقسام في الرأي بين الإحجام، والمشاركة المشروطة، ربما يطيل زمن التوصل إلى أرضية مشتركة عن شكل المشاركة المستقبلية للنساء.

- **الاستفادة من التجارب رهن مقاييس الديمقراطية:** جميع المشاركات أكّدن أهمية التعرف على الدروس المستفادة من تجارب الدول التي سبقت سوريا في إدراج النساء في القطاع الأمني، ولكنهن اختلفن في تسمية هذه الدول: "نريد التعلم من دول يحكمها القانون والديمقراطية، وليس من دول تبطش بشعوبها"[78]، وأوردت بعض المشاركات تجارب بعينها، في بعض الدول العربية التي

[75] **لمى قنوت**، سياسية وباحثة نسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[76] **خولة دنيا**، سياسية نسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[77] **مريم جلبي**، سياسية نسوية-الحركة السياسية النسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[78] **لمى قنوت**، سياسية وباحثة نسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

تجمعنا بها سمات اجتماعية وثقافية مشتركة: "تجربة النساء في ليبيا بجمع السلاح، حيث استطعن إحداث خرق، وخاصة أن بيئتهن المجتمعية قريبة منا"[79]. لكن بغض النظر عن التجارب الملائمة أو غير الملائمة، رأت معظم المشاركات أن نسخ التجارب أمر غير ذي فائدة، وأن دراستها وتحليلها من أجل تعلم الدروس وتفادي الأخطاء هو الأهمّ. وقد توصلن إلى عدم وجود نسخة مكتملة لتجربة محددة تناسب سوريا تماماً، ولكن ثمة مشاركات اعتقدن أن التجارب الأوروبية ستلقى قبولاً أكثر في الأوساط السورية، كونها النموذج الأقرب إلى تماثل معايير حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية: "يجب أن تكون أعيننا على النموذج الأوروبي، وليس الأمريكي، على الرغم من وجود النساء في العسكرة الأمريكية منذ زمن طويل، لكن مثال (أبو غريب) هو مثال سيئ، لذلك نبتعد عنه، لأننا لا نريد وجود نساء بفهم ذكوري وقمعي وغير إنساني، بعكس وجود المرأة في أوروبا"[80]. فلم تبدِ المشاركات حماساً لتجارب الدول السباقة لتجنيد النساء، بالقدر الذي أبدين اهتماماً بنوع تلك المشاركة وقيم وعقيدة تلك الجيوش.

- **التحديات الكامنة خلف مفهوم العنف، كسيف ذي حدين مسلط على رقاب النساء:** معظم المشاركات أخذن العنف كمؤشر عطالة، يضعف الفاعلية وينكس المصداقية بذات الوقت: "أهم التحديات المتعلقة.. بالوصمة المتعلقة بمن يعملون في الشرطة والأمن، تحدٍّ آخر له علاقة بالعنف.. التحرش الذي يمارس في هذه المؤسسة، كأن تتعرض لعنف من زملائها الرجال أو التقليل من الاحترام، عنف من الوسط المحيط بها، كما تعلمن في قصة تونس، البوعزيزي أحرق نفسه لأن من صفعته شرطية/ امرأة، وليس شرطياً رجلاً!"[81]. إذ قد يبدو للوهلة الأولى أن القبول بإدراج النساء في قطاع هو قبول بالنهج العنفي المتبع من قبل ذاك القطاع، الأمر الذي فجّر جدلاً واسعاً بين المشاركات، لما له من أهمية قد تصيب المنظور النسوي في مقتل، إن قبلن التطبيع مع العنف، وبشروطه الحالية في أجهزة الأمن: "لو أصبحت جزءاً من جهاز أمني، فسأشعر أن لدي القوة والسلطة لقمع الغير، ويمكن أن أتبع ممارسات تفوق رجال اليوم"[82]. على الرغم من أن بعض المشاركات افترضن جوهر السلمية للنساء عموماً، وكمعيار ثابت مسلم به: "تعامل المرأة يكون مختلفاً، ونابعاً من طبيعة المرأة كرمز للسلام، والمرأة لا تحب العنف

[79] **ربا حبوش**، نائبة رئيس الائتلاف الوطني السوري، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2022

[80] **لينا وفائي**، تيار مواطنة، الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[81] **رويدة كنعان**، إعلامية- الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[82] **دوريس عواد**، باحثة نسوية-منظمة بيتنا، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

بطبيعتها"[83]. لكن أغلب المشاركات شكّكن بتلك الفرضية، بما للبيئة الذكورية المحيطة من دور في طحن المنضـــويين/ات في منظومة قمعية على اتباع ســـلوكيات عنفية، بغض النظر عن الهوية الجندرية (رجل/ امرأة): "بعض النساء اللواتي كن تابعات للأمن الوطني كنّ يساعدن الرجال على اغتصاب النساء، هذه شهادات حقيقية وموثقة، لذلك لا يمكنني القول إن النساء لسن عنيفات ورمز الســـلام"[84]. ودون التقليل من دور التحديات الاجتماعية المرتبطة بالموروث الثقافي، كانت المشـــاركات على دراية بأهمية القوانين والتشـــريعات في تذليل تلك العقبات، والذي يبنى على القانون يفرض إيقاعه على كل أبناء/ بنات المجتمع، ما لم يعكر الفســـاد صـــفو مؤســـســـاته: "لا ترعبنا المعوقات الاجتماعية بالتزامن مع القوننة والتمكين"[85]، "لدينا مشـــاكل تتعلق بالفســـاد وانتهاك حقوق الانســـان"[86]. فجلّ المعوّقات تتصـــل اتصـــالاً وثيقاً بالعنف الممارس على المرأة في الفضـــاء الخاص والعام، وغياب القوانين المنصـــفة للمرأة أو حتى شـــرعنة العنف وفق قوانين تمييزية تكرّس هذا العنف ضدّها، إلى جانب إبقاء المرأة كشخصيّة تابعة لأفراد الأسرة الذّكور، لا يتماشـــى مع متطلبات الاســـتقلاليّة وأخذ زمام المبادرة والقيادة المدفوعة بالثقة العالية بالذات، لأن قسماً كبيراً من القرارات داخل المؤسسة الأمنية يُنفّذ بسريّة تامة: "لنفترض أنّ إحدى النساء دخلت هذا القطاع، ووصلت إلى مراكز صنع القرار ولم تتحرّر من السلطة الذكورية، حيث تكون تابعة لسلطة الأب أو الأخ أو الزوج، فإنها ستتحول إلى أداة بيد المحيطين وسيسيّرونها بطريقتهم، وستكون مستخدمة ولن تلعب الدّور الحقيقي"[87]. لا بد من سنّ قوانين رادعة تجرّم العنف ضد النساء في الفضاء العام والخاص، بالإضافة إلى تغيير الصور النمطية، عبر خطاب إعلامي جديد لتشكيل رأي عام يناصر قضايا النساء عموماً، ويبث الأفكار والاتجاهات الإيجابيّة حول مشاركتها في مؤســـســـات الدولة كافة، غنى وفائدة لبناء مجتمع حرّ ومتوازن اجتماعياً اقتصـــادياً ســـياســـياً وأمنيّاً، يسوده العدالة ويكون خالياً من العنف والتمييز: "في الميدان، ستتعرض للتمييز والتحرش اللفظي والجسدي.. حسب دورها النمطي المرسوم في ذاكرتهم.. حتى بوجود النص التشريعيّ، لكن بدون قوانين تقر بالعقوبات التي تنظم وتحمي النســـاء!.. وهذا طبيعي، لأنه لم يحصـــل أن أخذت المرأة مركزاً قيادياً فعالاً في المناصـــب الأمنية"[88]. على الرغم من أنّ العنف شـــكل حيزاً كبيراً من

[83] **استير قاسم**، مجتمع مدني- الإدارة الذاتية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[84] **رويدة كنعان**، إعلامية- الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[85] **لينا وفائي**، تيار مواطنة، الحركة السياسية النسوية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[86] **خولة دنيا**، سياسية نسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[87] **دوريس عواد**، باحثة نسوية-منظمة بيتنا، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[88] **هدى أبو حلاوة**، كاتبة سياسية، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

اهتمام المشـاركات بوصـفه، فإن حق المسـاواة في مسـألة القطاع الأمني أثار تحفظّهن فيما يتعلق بالتجنيد الإجباري الذي يرفضـنه: "إذا طالبنا بالمسـاواة فسـيفرض هذا التجنيد على النسـاء، وسـندخل بدوامة أخرى بعيدة عما نبتغي"[89]. الأمر الذي قاد أغلب المشـاركات إلى ضـرورة إلغاء التجنيد الإجباري لكلا الجنسـين، وجعله طوعيّاً، لأنه لا يجوز المسـاس بمبدأ المسـاواة، حيث إن قسـماً غير قليل من الرجال أيضـاً متضـرر من التجنيد الإجباري. ولعل التحدي الأبرز للتربية والتعليم في المستقبل سيكون في مواجهة العنف والتطرف وتخفيف حدته، والذي ينتقل بالمحاكاة والتلقين وليس بالفطرة: "أثناء ورشـة عمل أجريتها مع أطفال سـوريين لاجئين بلبنان: هم أطفال من مناطق مختلفة تم تدميرها.. حين أخذنا الأطفال الأصـغر سـناً.. أي ما زالوا على الفطرة.. قلنا لهم تخيلّوا وارسـموا مدينتكم وقريتكم التي سـتعودون إليها يوماً لتبنوها.. بنوا مدرسـة وحديقة ومخفر شرطة وملعب كرة قدم.. الأكبر عمراً.. أضافوا لمخفر الشرطة سجناً.. الصغار توسعوا في الحديقة.. الأكبر عمراً وضـعوا مخفراً وسـجناً"[90]. خصـوصـاً أن العملية التربوية على مدار عقود كانت تدار بطريقة عسـكرية عنفية، سـواء عبر إلحاق التلاميذ والطلاب بمنظمات الطلائع والشـبيبة واتحاد الطلبة، ذات الطابع العقائدي العسـكري، أو منهجية إعداد المعلمين/ات.. الخ. برزت مخاوف لدى بعض المشاركات من التدخل الخارجي، ودوره في فرض تجارب بعينها واعتبارها نماذج مناسـبة للحالة السـورية في مرحلة الهيكلة: "مراجعة هذه التجارب بإمكانها أن تعلمنا خلق شـكل الإطار المناسـب والملائم للبلد. حتماً لسـت مع البناء على نماذج موجودة في المنطقة التي تتميز بكونها أشـد المناطق اسـتبداداً.. ولكن التعرف على نماذج متنوعة دون تكرار التجربة، كما يفعل المجتمع الدولي ويقول هذا يناسب السياق السوري وآخر للسياق اللبناني، وإنما التعلم من كل هذه التجارب وأخذ ما هو ملائم وتطويره"[91]. ولم يغب عن بال بعض المشاركات تحدي ذكورية النظام العالمي بحدّ ذاته، والذي ما زال يراوغ في تنفيذ الاسـتحقاقات الواقعة على عاتقه وتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء: "أكبر تحدٍّ أننا نعيش بمنظومة ذكورية عالمية"[92].

[89] **نغم الغادري**، سياسية ونسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

[90] **ماسة المفتي**، مجتمع مدني، خبيرة في التربية والتعليم، جلسة النقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[91] **علا رمضان**، نسوية/ بدائل، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 07.12.2021

[92] **مريم جلبي**، سياسية نسوية-الحركة السياسية النسوية، جلسة نقاش مركزة عبر تطبيق زووم، بتاريخ: 06.12.2021

6. رؤية القيادات المجتمعية السورية لقطاع الأمن المراعي للنوع الاجتماعي ونتائج المقابلات المعمقة

تم اختيار شخصيات العيّنة بعناية، بحيث تكون على دراية بخبايا الجهاز الأمني في سوريا، فمنهم من كانوا/كن من ضحاياه، كأي سوري/ة لم يمتثل لأوامر السلطة بالابتعاد عن التعاطي بالشأن العام، وبعضهم كانوا قريبين من تلك الدائرة كالضباط المنشقين، والأكاديميين/ات والقادة/القائدات في منظمات المجتمع المدني، والجميع له/ا باع في ملاحظة ومراقبة سلوك هذه الأجهزة على مدار عقود الاستبداد وما تلاه من عقد الحرب الطاحنة التي تلت الحراك الشعبي عام 2011. وجّهت الدعوة إلى عدد كبير من الشخصيات، واستطعنا الوصول إلى 24 شخصية، وإجراء مقابلات معمقة معها: ثمانية عشر رجلاً، وست نساء. جميع المقابلات تمت بحضور كلا الباحثتين، عدا مقابلة واحدة أجرتها صبيحة بشكل فيزيائي، وثلاث فضل أصحابها الاستجابة الكتابية للأسئلة[93]. مشارك واحد امتنع عن ذكر اسمه، واتخذ اسم "خبير في الحوكمة" الذي يحمل اقتباساته في متن البحث والملاحق المرفقة لأهمّ التجارب التي وردت في المقابلات.

- **الدولة الأمنية وعدم وضوح المصطلح:** اتضح من خلال المقابلات أن ثمة فهماً مشتركاً بين جميع المشاركين/ات تقريباً، بأن المصطلح عصّي على التعريف والإحاطة بخباياه التنظيمية المعقدة: "هذا القطاع مجهول وغامض، ولا نعرف أي نظام داخلي له" [94]. إضافة لهذا أنه ألغى وظيفة باقي الهياكل المجتمعية، وطغى على ما دونها من المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية: "لدينا خلل بمعرفة ما هي وظيفة قطاع الأمن، وما هي أدوار المجتمع.. لا يوجد لدينا بلد، بل أجهزة أمن مركب عليها بلد" [95]، فالأمن لم يكن يبنى على احتياجات المجتمع أو الدولة، بل تم التلاعب بالدولة والمجتمع ليلائما أجهزة الأمن. لذا بات خارج عن سلطة أي مؤسسة بما فيها السلطتين التشريعية والقضائية: "دور الأجهزة الأمنية قبلاً كان ملتبساً، لأنّها عملت خارج مؤسسة القانون"[96]، بذلك فقد المجتمع ملكيته لها. ولكن ثمة اعتقاد ساد لدى غالبية المشاركين/ات أن رأس النظام كان المصب النهائي لمجمل تشعبات تلك المؤسسة وهو الممسك الوحيد بخيوطها المتشابكة، حيث تتمثل عقيدة تلك الأجهزة بالولاء والتبعية له وحده دوناً عن الدولة والمجتمع. ثمة تشابك وتداخل في المهام والوظائف، تسوده روح التنافس الأقرب إلى التناحر منه إلى التعاون والتنسيق المشترك

[93] يرجى مراجعة جدول المشاركين/ات في الملاحق.

[94] **نوال اليازجي**: مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 08.12.2021

[95] **معن طلاع**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 12.11.2021

[96] **جمال سليمان**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 24.11.2021

فيما بينها، مرده أنّ الأب المؤسس (حافظ الأسد) لتلك الأجهزة كان عديم الثقة بأحد، فقام بتشكيلهم على هذا النحو، الأمر الذي يخوّله بالتحكم بهم جميعاً: "عدد مفارز الأمن أكثر من عدد المشافي أو المدارس، إن الأسد لم يكن يثق بأحد، لهذا لم يضع جميع الأجهزة بمطبخ واحد"[97]، وبذلك يضع الجميع في خدمة حكمه الاستبدادي، ويأمن من مخاطر أيّ انقلاب أو تخطيط وتنسيق ضد حكمه الفردي، حتى إن جزءاً من مهامها أصبح التجسس على بعضها البعض لصالح رأس النظام، هذا التنافر البيني المختلق جعل رأس النظام مطمئناً على كرسي حكمه، لاستحالة توافقهم وتشكيل أيّ خطورة بهذا الخصوص. ليس من اليسير تحليل بعض الظواهر الفريدة في سياق جهاز الأمن السوري، فرغم وجود بعض الأشكال التراتبيّة التي تغلّف هيكله الخارجي، فإننا حين نغوص عميقاً يتضّح لنا أن تلك الأجهزة قد نخرت جسد الدولة الطبيعي والمعياري، الأمر الذي يكرس الغموض في فهم العلاقات القائمة وموازين القوى، ومدى تأثيرها في صنع معادلات التغيير: "أستطيع تقييم القطاع الأمني قبل 2011، إنه هيمن على جميع مجالات الحياة والمجتمع والدولة، ودور المؤسسات المدنية، وهو من تولى تنظيم العلاقات الاجتماعية.. ومثال على ذلك عندما قامت الثورة وانشق رئيس الوزراء، لم يتأثر النظام. ولكن عندما انشق مناف طلاس، أثر هذا على النظام، لأن له دوراً أساسيّاً في المنظومة الأمنية.. إذاً المحور الأمني هو محور الدولة"[98]. نتيجةً لكمّ التغوّل والهيمنة الذي مارسته تلك الأجهزة الأمنية على باقي قطاعات الدولة، يتحول الجميع إلى منفّذي أوامر مدفوعين بآلة الرعب التي فتّتت أركان الوطن والمواطنة: "لقد أفرغ البلد من المجتمع المدني الحقيقي، ومثّل هذا نوعاً من السيطرة على الأفراد بهدف قتل فكرة المواطنة"[99].

- **تقفي أثر النساء في قطاع ذكوري بامتياز:** قد يتبادر إلى الأذهان أن التركيز هنا على التواجد العددي للنساء في القطاع الأمني، أو النسبة المئوية لتواجدهن فقط، لكن المشاركين/ات بغالبيتهم قد نفوا هذه الفرضية، بل ذهبوا إلى أبعد من هذا، وحددوا دور تواجد النساء باستعادة الدولة والمجتمع لملكية تلك المؤسسة، ما يقتضي وجوداً مرئياً ومتوازناً للنساء: "لأن دور القطاع الأمني في سوريا ليس لحفظ الأمن للمجتمع، حتى نفكر بوجود النساء ليقمن بالمساعدة على

[97] **أحمد رحال**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 17.11.2021

[98] **بسمة قضماني**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 04.11.2021

[99] **ريما فليحان**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 29.11.2021

عملية الحفظ هذه.. إذاً التواجد صـفري"[100]. فقد عبّر المشـاركون/ات بغالبيتهم/ن العظمى عن الدور المغيّب للنسـاء، لما له من تبعات تحثّ محرك التغيير باتجاه دولة القانون والعدالة والمساءلة، الأمر الذي سينفر ضده النظام القائم: "في 2008، حدثت نقاشات كنت مطلعاً عليها، على مستوى أفرع الأمن، بأن نعمل ليصبح التوظيف ضمن أطر المسابقات (توظيف وفق قانون العمل)، ونأتي بموظفات، فكان القرار بالرفض! بسـبب بنية الأمن، بالتأكيد هذا القرار جاء من خلفية موضوعية.. فهي بنية عصية على التغيير، وحلقات التغيير مترابطة ومتسلسلة، لأننا إذا فتحنا ملف تحسين شروط واقع عمل المرأة، قمنا بفتح الملف الحقوقي معه وهذا خط أحمر"[101]. مما يدل على أن النظام كان على دراية بارتباط ملف إدماج النساء بالملف الحقوقي، لأن إدماجهن بدون تحسين شروط العمل بداخل القطاع هو أمر مستحيل، وهذا التحسين سيكلف النظام فتح ملف المحاسبة الذي سيطال رموزه، الأمر الذي قد يتطور ويصل إلى سقوطه. لقد وصف أغلب المشـاركين/ات قطاع الأمن بالذكوري المغلق، لخلوّه من منظور الجندر الذي من شـأنه خلخلة تلك الدوائر المغلقة: "أحد الأركان الرئيسـية للخلل في المؤسـسـة الأمنية، أنها مؤسـسـة ذكورية ولا يوجد فيها عدالة جندرية ولا تتوفر فيها الكفاءات، وذات طابع مغلق وعنيف.. بسـبب وضـعنا العائلي كون والدي منفيّ، عندما تقوم والدتي بزيارة سـوريا تراجع أربعة فروع أمنية، بحيث كانت رسـائل التهديد واضحة، إما أن يقوم والدي بتسـليم نفسـه أو أن تتعرض العائلة للتهديد"[102]. فالنظام السوري تفنّن باستخدام النساء لتطويع وإرهاب معارضيه، عبر الضغط على النساء في السابق واللاحق، فالعديدات من النساء قضين سنوات من الاعتقال كرهائن عن رجال العائلة، زوج أو أخ أو أب. وبالرغم من دأبه المتواصل على إبقاء النساء على هامش المؤسسة الأمنية وليس في متنها، فإنه استثمر في النساء أمنيّاً بأبشع الصور، باستخدامهن مخبرات حيناً، ووسيلة ضغط وترهيب حيناً آخر: "لقد كنت في جمعية رعاية المساجين، وقمت بزيارة السجن المدني في السويداء واكتشفت قضايا فساد وانتهاكات ضد النساء في السجن، يتم استغلالهن جنسـياً، مقابل السـماح لهن بزيارة عوائلهن، لقد قمت بتوثيق إفادات مكتوبة.. قدمتها لوزير الداخلية ليقوم بالتحقيق والمحاسـبة، وبدلاً من هذا قاموا بحل الجمعية!"[103]. ما يعني أحد أمرين، إما أن وزارات الدولة كانت جزءاً من منظومة الاسـتغلال والعنف الجنسـي ذاك، أو أنها

[100] **خبيرة في الحوكمة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 22.11.2021

[101] **معن طلاع**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 12.11.2021

[102] **محمد سرميني**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 28.11.2021

[103] **ريما فليحان**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 29.11.2021

كانت دمى تحركها أيدي أجهزة الأمن، وربما الافتراض الثاني هو الأقرب إلى الحقيقة. كانت النظرة الدونية تكرس من خلال إسناد أدوار غير قيادية إلى النساء، في المهام الإدارية والخدمية الرعائية والتي تتماشى مع الصور النمطية السائدة مجتمعيّاً: "اقتصر دورهن بشكل خدمي ضمن الوظائف الإدارية، مثل إدارة السجلات والمطابخ، وكان يتم تسفيه هذا الدور، وحتى إذا تواجدت كانت تتعرض لكافة أشكال المضايقات ويتم النظر لها بدونية"[104]. لم تكن النساء يحظين بحماية قانونية، وفق مدونات سلوك رسمية ضد كافة أشكال التحرش والتنمر لحد الاستباحة أثناء العمل. من ناحية أخرى، خلص قسم من المشاركين/ات إلى أن غياب النساء في قطاع الأمن شكل ثغرة مهنية في عمل هذا القطاع في أداء مهامه على أكمل وجه، وأدى إلى استخدام أساليب بديلة، تحطّ من قيم ومبادئ حقوق الإنسان بشكل سافر، لسد الفراغ الذي يشكله هذا الغياب، كأن يتم إيقاف محرم مع الموقوفة المرأة: "أثناء التحاقي بسلك الشرطة في مدينة حلب، لم يكن هناك أي نساء معنا في الدورة، وأثناء خدمتي في مدينة الرقة عانينا كثيراً من غياب العناصر النسائية، كنا نضطر أحياناً إلى استقبال محرم مع بعض الموقوفات، حيث لم يكن هناك في المخفر لدينا سجن خاص بالنساء، ولم يكن هناك شرطيات، أذكر أنه هناك أب رافق ابنته في النظارة، وفي مرة أخرى كانت هناك أمٌّ رافقت ابنتها"[105]. إضافة لغياب الشرطيات، لم تكن البنية التحتية للمباني الخاصة بالسجون وغيرها من المرافق مخصصة لاستقبال النساء. وجد قسم من المشاركين/ات أن النظام السوري لم يكن معنيّاً بكلا الجنسين، ولكن الطبيعة الذكورية برزت كسمة: "في تقديرنا، لم يكن يأبه النظام بصفة العاملين من حيث الجنس في القطاع الأمني والاستخباري، ورغم ذلك فالذكورية والفردية طاغية على الجهاز الأمني"[106]. لكن آخرين ربطوا بين جهار الأمن وأدواته القمعية العنيفة التي تكاد تكون الوسيلة الوحيدة التي توجب على عناصرها رجالاً و نساءً أن يجيدوها: "كان تحييد النساء واضحاً في جميع المجالات، وفي جميع دوائر الدولة، والكل متساو في المهانة نساء ورجالاً.. عندما نقول إن النظام يفرض على الشرطي أن يمسك العصا للضرب، فهذا لا يميز بين امرأة ورجل"[107]. ثمة توافق على أن الأجهزة الأمنية القائمة على القمع ساوت بين الرجال والنساء بنهج الإذلال تحديداً. حين فتح النظام أبواب التجنيد للنساء في بعض الكليات العسكرية، ظلت النسب متدنية، واقتصرت على مكون سوري

[104] **وائل الخطيب**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 18.11.2021

[105] **نائل فرحة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة فيزيائياً، بتاريخ: 22.01.2022

[106] **هيثم رحمة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 04.12.2021

[107] **لمى أحمد إسكندر**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 03.12.2021

محدد: "كان يوجد في الدورة 41، 2600 ضابطاً، والنساء فيها لا يتجاوز عددهن 65، وقسم منهنّ تمّ فرزهن في المشافي العسكرية، وبإدارة التعيينات وليس في القطع العسكرية، أي أنّ النسب معدومة.. معظمهن من الساحل"[108]. ما يثبت عدم جديّة النظام في إدماج النساء في قطاع الأمن، هذه النسب المتواضعة والأدوار المتدنية في التراتبية، وعدم الاستجابة لمتطلبات هذا الإدماج الذي يستدعي مراجعة شاملة لعقيدة الجيش، التي بنيت على الإقصاء والتهميش والعنف السافر دون أدنى مراعاة لمبادئ حقوق الإنسان.

- **زرع الشقاق وزعزعة الثقة:** لم يأت فقدان الثقة الحالي بين السوريين/ات فيما بينهم/ن من فراغ، ففي ظل انتشار الأفرع الأمنية مثل الفطر، التزمت الغالبية العظمى مبدأ الحياد السلبي من مجمل القضايا العامة، وعلى رأسها النشاط السياسي والمدني. أما مفاعيل الدولة الأمنية على المكونات السورية فقد كان كارثيّاً، وهو ما أشار إليه المشاركون/ات بوضوح. كانت النتيجة تشكل تجمعات مغلقة تتحاشى الاختلاط والتعرف على الآخر، حتى إن الشك المتبادل قد تسرّب في بعض الأحيان بين أفراد العائلة الواحدة: "كان انشقاقي الأكبر عن عائلتي، لأنها كانت مع الجانب الخاطئ، للحفاظ على مصالحهم، وبدأت علاقتي معهم تتأزم منذ بدء ثورة ليبيا، حين أعلنت موقفي الداعم للثورات"[109]. إنّ بث الشقاق وزرع الشك بين السوريين/ات مثّلا إحدى المهام الرئيسية لجهاز الأمن، ليسهل السيطرة على المجتمع والتحكم به: "لديها القدرة على خرق جميع المحظورات الاجتماعية بشكل أكبر"[110]. وجد أغلب المشاركين/ات أن الأجهزة الأمنية نالت من هيبة القيادات المدنية وأفرغتها من مضمونها، شملت هذه الهيمنة قطاع التربية والتعليم، وحوّلت الطلاب/ات إلى جيل من المخبرين/ات، بل تحوّل بعضهم إلى جلّادين، بحسب بعض المشاركين/ات: "سيطرت الأجهزة العسكرية والأمنية على المجتمع السوري.. نفوذ عنصر الأمن كان أقوى من المحافظ، وقس على ذلك، كما حول الأسد جزءاً من اتحاد الطلبة والشبيبة إلى عناصر أمن مدنية، وشكلوا حواجز ليلية، كما أنهم نفذوا عمليات التصفية والاعتقالات؛ هذا بعد نهاية المواجهة مع الإخوان في مطلع الثمانينيّات"[111]. وتأتي خطورة التدخل الأمني في عسكرة التعليم وإفساده، بسبب تأثيره على تجفيف منابع التغيير والبناء المتمثلة في جيل المستقبل. أشار

[108] **عبدالباسط الطويل**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 14.11.2021

[109] **لمى أحمد إسكندر**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 03.12.2021

[110] **محمد صبرة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 25.11.2021

[111] **أحمد الرمح**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 27.11.2021

بعض المشـاركين/ات إلى تلاعب الأجهزة الأمنية بالعشـائر والقبائل، ودعم بعض الشـخصـيات الموالية له لتبوء منصب شيوخ القبائل والعشائر، ليضمن بقاءهم تحت عباءة النظام: "يتدخل بين العشائر وصراعاتها على المشيخة، ويتم التلاعب بعملية الاختيار لصاحب الولاء لهم ودعمه أمنيّاً حتى يتم التحكم فيه، ونفس الآلية موجودة في النقابات والاتحادات، بفرز النخب والسيطرة عليهم واستخدامهم"[112]. الأمر الذي أثر على العلاقات ليس لجهة التحول المدني لتلك العلاقات الاجتماعية، وإنما إلى مزيد من التحكم فيهم لدعم أركان النظام، وضبط الأفراد وربطها مباشـرة بأجهزة النظام. بعض المشـاركين/ات أوردوا أمثلة أخرى حول اسـتخدام الطائفة في الانتشار في بعض المناطق، الذي يستدعي تواجد أعين للنظام فيه، إما للاستحواذ الاقتصادي أو التحكم السياسي: "في 1976، عندما انتهى بناء سد الفرات، قام النظام بطرد أصحاب أراضي الريّ المحيطة. وصـادرتها الدولة، وأعطتها لعائلات من طائفة رأس النظام، بعد نقل عائلاتهم لأمانة السـجل المدني بمحافظات وأرياف حلب والجزيرة السـورية، وهؤلاء قاموا بتأجيرها لأصـحابها الأصـليين"[113]. تلك الممارسـات وغيرها ولّدت الشـقاق المجتمعي الخفي في المجتمع السوري المقهور، فصحّرت تلك الأجهزة الفعل السياسي والمدني في سوريا، بفعل القمع والترهيب الذي مارسـته على الموطنين/ات: "بقوة النظام الأمني، أصـبح لدينا رقيب على المواطن بمنع أي مبادرة للعمل المدني والسياسي"[114].

- **العنف والتغول والتدريب عبر التعذيب:** أجمع المشـاركون/ات على أن العنف هو الطابع المميز للقطاع الأمني في سوريا، ولعله كان الأداة الوحيدة التي يتدرب عليها عناصر أجهزة الأمن على وجه الخصوص، العنف في الحصول على المعلومة، والعنف في التعاطي مع أي أصوات معارضة للنظام وأحياناً مع الموالين المشـكوك بهم، حيث يتم تحويل منتسـبي قطاع الأمن إلى وحوش آدمية: "إنّ الجنسين ضحايا للأجهزة المتغوّلة والمجرمة والتي لا يحكمها أي قضاء وهي خارجة عن القانون، ولا تعمل وفقه، وتكوينها من الرجال فقط الذين تم تدريبهم بصـورة دقيقة ليفقدوا إنسـانيتهم"[115]. ولم يكن هناك رادع لهم من قبل أي سـلطة، سـواء البرلمان أو القضـاء، سـوى رأس النظام الذي كان يوزع عليهم الهبات والترقيات أو العقوبات، وإليه كانت تصـبّ كل السـلطات. وعندما تكون

[112] **صفوان عكاش**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 25.11.2021

[113] **أحمد رحال**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 17.11.2021

[114] **حازم نهار**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 23.11.2021

[115] **يوسف سلامة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 29.11.2021

هناك عقوبات، لا تكون بسبب الإساءة في استخدام العنف، بل غالباً ما يكون بسبب ضعف الولاء والتبعية. لم يذكر أغلب المشاركين من ذوي الخلفية العسكرية أي معلومة حول أساليب التدريب عبر التعذيب، ربما لأن الأمر يعتبر من المسلمات والسمات المعروفة عن هذا السلك القائم على تماثل وإشاعة العنف، لكن بعضهم شرح التفاصيل المريرة المجبولة بالمهانة والإذلال: "لقد قضينا فترة التدريب في العقوبات الشديدة، حتى الكتب لم تسلم من العقوبة، لقد ابتلت بالمياه التي كانوا يرشونا بها، كرهت كل شيء اسمه كتاب! بعدها كان يطلب منا أن نزحف على أرض تمتلئ بالبحص الخشن، ونضع أيدينا تحت ركبنا، حتى الآن أشعر بالألم في يدي"[116]. فالمطلوب هو صناعة كوادر ترتكب كل المحظورات، لا عناصر تحتكم إلى منهجية علمية أكاديمية وقانونية، فصناعة الأتباع لا تحتاج إلى معرفة، إنما تحتاج إلى الولاء والطاعة العمياء.

- **الخروج على القانون والدستور:** أورد أغلب المشاركين/ات أهمية حكم القانون ونظام محاسبة يطال كل من يسيء استخدام السلطة: "تحولت هذه المؤسسة إلى أداة لحماية السلطة القائمة ورأس النظام وتثبيت أركانه، من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم، المعلنة وغير المعلنة، التي تبيح ارتكاب كافة أنواع الانتهاكات من دون محاسبة أو رقيب. أي بالمختصر ارتكاب جرائم وانتهاكات بحماية القانون"[117]. لذلك أكد معظم المشاركين/ات ضرورة إخضاع هذه الأجهزة لسلطة القانون، وتكريس مبدأ فصل السلطات الثلاث: "استخدمت بسبب نفوذها القوي مؤسسات الدولة القضائيّة والرقابيّة، لتنفيذ مهمات مختلفة كتحريك هيئة الرّقابة والتفتيش على سبيل المثال، لمعاقبة مسؤول ما بشكل انتقائي"[118]. وهذا الفصل يتطلب بالضرورة تحرير السلطة القضائية من تحت ربقة الأجهزة الأمنية، وإمكانية إخضاع قطاع الأمن للمساءلة والتقاضي، في حال الخروج على القانون. لكن العكس ما كان يحدث، فقد كانت تدخلاتهم تشمل كافة التعيينات والمناصب، وبالتالي إن موافقتهم كان شرطاً ملزماً لتبوء أي شاغر وظيفي في الدولة.

[116] **نائل فرحة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة، فيزيائياً، بتاريخ: 22.01.2022

[117] وسام جلاحج، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 27.11.2021

[118] جمال سليمان، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 24.11.2021

- **الفساد الممنهج وتسميم العلاقات الاجتماعية والدينية:** بينما أشار معظم المشاركين/ات تقريباً إلى ظاهرة الفساد التي كانت تنخر في جسم تلك الأجهزة والدولة بالنتيجة، أكد البعض أن هذا الفساد كان مُمَأسساً، "يتم التغاضي عن الفساد وسوء استغلال السلطة، ومن يتجاوز حدوده لديه أفضليتان: الأولى السلطة وإرهاب الشعب، والثانية الابتزاز المالي بطرق رهيبة"[119]. ويتم ذلك ضمن أعراف يحدد خطوطها الحمراء رأس النظام، ولا يجوز لموظفي الدوائر الأمنية تجاوزها، وإلا فإنهم يتعرضون للعقاب. كان بوسع رأس النظام تطويع المؤسسات سواء الدينية أو الإعلامية، كأذرع وأدوات للعقاب والمنع أو حتى التسويق والتلميع، للإيحاء أن المؤسسات تقوم بدورها الرقابي والإشرافي المطلوب: "استُخدمت وزارة الأوقاف في أواخر السبعينات لمنع عرض مسرحية ليل العبيد، للكاتب الرّاحل ممدوح عدوان والمخرجة نائلة الأطرش.. كما استخدمت وسائل الإعلام المختلفة لمعاقبة مسؤولين ورجال أعمال، وخاصة في حقبة بشار الأسد"[120]. ورغم أن قوانين اللعبة متمركزة بيد الحاكم الفرد في زمن الأب، والحاشية الضيقة زمن الابن، فإن الاعتماد على المؤسسات التي تتحرك بإيعازات أمنية خفية كان تقليداً ضرورياً لإسباغ الشرعية على تلك الممارسات: "هناك نوع من التواطؤ بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الدينية.. مثال على ذلك، مشايخ العقل في السويداء يمتلكون سيارات مفروزة من قبل الأمن، حتى يظلوا تحت السيطرة، وبالمقابل يتم دعمهم لإحكام السيطرة على الطوائف المختلفة"[121]. وقد كانت المكافآت تُوزّع لقاء وزر الأدوار الشائنة التي كانوا يمارسونها كواجهات للتعمية على سلوك الاستبداد، خصوصاً أن رواتبهم كانت لا تكاد تسد الرمق. لم يكن النظام يرضى لعناصره ومواليه ممن تبوؤا المناصب العليا أن تكون سجلاتهم نظيفة، فيجب أن تشمل لوثة الفساد الجميع، وهذا أيضاً إجراء إضافي للتحكم بهم وإلزامهم بالتبعية الكاملة.

- **أمننة الدعارة والبغاء:** ذكر بعض المشاركين/ات موضوع استخدام الأجهزة الأمنية لعاملات الجنس وتجيير صلاتهن وعلاقاتهن الواسعة لخدمة تلك الأجهزة، فقد ألغى الأسد الأب قانون ترخيص البغاء المعمول به في سوريا سابقاً بحجة الدين. وأُلحقت شبكات الدعارة بالأفرع الأمنية مباشرة: "سوريا ألغت قانون الدعارة عام 1972.. قانون تنظيم الدعارة الذي كان ينظم العمل في

[119] صفوان عكاش، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 25.11.2021

[120] جمال سليمان، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 24.11.2021

[121] ريما فليحان، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 29.11.2021

بيوت عامة للدعارة في دمشـق.. وفي حلب ودير الزور، قام الأسـد بهذه الخطوة لينافق بها لقطاع من رجال الدين في سـوريا، قام بإلغاء هذا القانون"[122]. وهو ما يمكن أن نطلق عليه أمننة البغاء، أي تحويل الدعارة إلى شـبكة أمنية، وتوظيفها لجلب المعلومات وتهديد العاملين في إدارات الدولة والجيش وحتى الأمن، لبناء ملفات فضـائحية تمسـك بتلابيب هذه القيادات، في الضـغط عليهم، وابتزازهم وفرض الولاء التام، أو كحجة للعقاب والتسـريح لمن يبدي أية اسـتقلالية عن جسـم النظام.

- **الطائفية الملتبسـة:** كشـف أغلب المشـاركين/ات البعد الطائفي لقطاع الأمن في سـياق النقاش، فبعضـهم اسـتند إلى النسـب الطائفية المتبعة لدى النظام في الجيش، كمؤسـسـة أم لقطاع الأمن عموماً، تلك النسـب التي تحاكي البعد الطائفي لرأس النظام: "النظام في عمقه ومنظوره قام بتطييف الجيش.. 95% من البنات ينتمين للسـاحل، ولقد قام بتأسـيس هذا النهج في الظل، أما على مسـتوى الضـباط الرجال فنسـبتهم 87% من العلويين، و13% يمثلون جميع القوميات والطوائف في سـوريا"[123]. هذا التوازن الشـكلي للمشـاركة خلق معادلة عكسـية تلجم فاعلية باقي الطوائف والمكونات ضـمن أكثرية علوية تجمعهم مع رأس الهرم الخلفية الدينية المشـتركة، الأمر الذي يجعل أي توافق لمعارضته داخل تلك المؤسـسـة أمراً شـبه مسـتحيل: "هناك آلية غير معلنة ولكنها موجودة، تتمثل بسـلة التوازن الطائفي في سـوريا، ما يعني تنصـيب ممثلين عن الطوائف الدينية والمناطق والعشـائر والتيارات الفكرية والسـياسـية في مناصب الحكومة ومجلس الشـعب، حيث يتم ربط المجتمع السـوري كاملاً كنوع تشـميلي ظاهري لإرضـاء الجميع، دون أن يكون هناك أثر حقيقي لهذا التمثيل"[124]. فقد اسـتطاع رأس النظام أن يجمع بين يديه جميع خيوط اللعبة الأمنية في سـوريا، عبر خلق شـبكة معقدة من التمثيل والنسـب التي تجعل النتيجة النهائية لمحصـلة هذه القوى صـفرية، ولا تهدد ديمومة نظامه، بل تخدم بقاءه: "كانوا يلعبون على الوتر الطائفي، بين علوي وسـني ودرزي، بشـكل مبطن، وفي إطار هـذا المفهوم تم التحكم في جميع المفاصـل"[125]. بعض المشـاركين/ات أشـاروا إلى توظيف النظام للطائفة العلوية في تركيبته، ولم يغفلوا عن الطبيعة المتوحشـة لتلك العلاقة التي تفتك بالجميع، إن حادوا عنه أو عارضـوه، فإذا

[122] **محمد صبرة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 25.11.2021

[123] **عبد الباسط الطويل**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 14.11.2021

[124] **صفوان قسام**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 01.12.2021

[125] **وائل الخطيب**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 18.11.2021

لم تكُن عقوبة أبناء الطائفة مضاعفة، فلن تكون أقل فتكاً عن سواهم من السوريين/ات: "هناك لون طائفي غالباً على مستوى الممسكين بزمام الأمور، لكن أيضاً في المقابل كنا نلمس أنها أكثر فتكاً وحديّة مع أبناء الطائفة العلوية"[126].

ذكر بعض المشاركين/ات أن البعد الطائفي في هيكلية هذا القطاع موجود في الخفاء، وتحدث عن كيفية استخدام الطائفة كدرعٍ واقٍ، بأساليب يشوبها الغموض وعدم الشفافية: "تم توظيف بعض العلويين بشكل خفي في أفرع المخابرات، تحت عنوان "متعاون"، ويتقاضون رواتب مخفية، ونصف النساء في الساحل أيضاً، وليس بصفة رسمية، إذ إن النساء لم يدخلن بشكل رسمي في هذا القطاع ولا يوجد مساواة، واقتصر استخدامهن بشكل وظيفي لجلب المعلومة"[127]. البعض الآخر أشار إلى أن النظام هدم أركان الطائفة، وشكل علاقاتها بما يخدم سياسات رأس النظام ولم يبقِ الهرمية السابقة، لكن هناك من أورد أرقاماً لتركيبة المكونات في الجيش، على سبيل المثال، تُظهر أن أكثر من ثلثي تلك المؤسسة هم من أبناء طائفة الأسد، وتحدث عن كيفية الارتقاء في الرتب، لقد كان مسقوفاً بحدود بعض الرتب التي لا يمكن تجاوزها، ما لم يكن الضباط من أبناء الطائفة. وهذا الأمر بحد ذاته مخالف لتشكيل الجيوش في الدول التي تتمتع بالتنوع، والذي من المفترض أن يحاكي تلك النسبة، والتركيبة المجتمعية لزرع الثقة في نفوس أبناء البلد الواحد، كي يشعر الجميع بالأمان، دون أن يطغى مكوّن على باقي المكونات. رأى بعض المشاركين أن النظام أساء استخدام الطائفة العلوية، الأمر الذي حول الطائفة إلى رهينة لدى النظام: "أرى أنّ المكوّن العلوي ظُلم تاريخيّاً، ففي عهد حافظ الأسد تم تحميله جرائمه التي اقترفها بحق الشعب السوري، لتتحول كلمة علوي إلى موالٍ متوحش"[128].

- **مخبرات ومجندات يقتصر دورهن على الخدمات الإدارية:** كانت إجابات البعض حول تواجد النساء في القطاع تتلخص بالتواجد الصفري، مع تأكيدهم أن النظام لم يتوانَ عن استخدامهن كمُخبرات: "في الثورة، تم استخدام النساء كجاسوسات؛ ولم يكن لهن أي دور قيادي، بعد الثمانينات، وبعد ظاهرة المظليّات، دخلت المرأة المؤسسة العسكرية في الأماكن الإدارية فقط"[129]. لقد دأب النظام باستمرار على تحويل المواطنين/ات إلى وشاة على بعضهم البعض، واعتمد على

[126] **حازم نهار**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 23.11.2021

[127] **أحمد رحال**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 17.11.2021

[128] **أحمد الرمح**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 27.11.2021

[129] **أحمد الرمح**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 27.11.2021

النساء بسبب ابتعادهن عن دوائر الشبهة، وسعياً لعسكرة المجتمع بالكامل خدمة للنظام. أورد معظم المشاركين/ات أن النظام لم يكن لديه رغبة حقيقية في إدماج النساء في القطاع، لأن الانخراط الرسمي للنساء سيفتح الدوائر المغلقة لهذا الجهاز الغامض، وقد يجلب فتح أبواب التغيير التي دأب النظام على تركها موصدة. بعض المشاركين أوردوا أرقاماً حقيقية حول بعض الكليّات العسكرية، التي سُمح للنساء بالالتحاق بها، لكن في الوقت نفسه شرحوا كيف كانت المؤسسة بيئة طاردة للنساء، لأنها لم تصل إلى المراتب العليا، وانحصرت مهامهن في بعض الأعمال المكتبية والإدارية أو الطبية.

- **جهاز سرطاني له أذرع إقليمية ودولية:** أغلب المشاركين/ات أكدوا تمدد جهاز أمن النظام في الدول الإقليمية وحتى الدوليّة، وامتلاكه لبنك معلومات ضخم، يخوله لعب أدوار مع الجميع، لكونه يمتلك أدوات ضغط في يده: "لقد دخل بصفقات تشبيك عالمية مع الدول بقضايا أمنية، عمل فيها بطريقة زبائنيّة"[130]. على سبيل المثال، علاقاته مع حزب العمال الكردستاني، وحركة حماس، وحزب الله، وتنظيم القاعدة، وباقي المنظمات العابرة للحدود، جميعها تُعدّ أوراق جذب للاعبين إقليميين ودوليين، تجعل منه رقماً صعباً في الحسابات الدولية، وتعقد ملف الانتقال السياسي. وأكد بعض المشاركين/ات أن النظام على صلة وثيقة حتى الوقت الراهن مع أغلب الدول، حتى تلك التي وقفت ضده في قمعه ثورة شعبه، وذلك بسبب تمدده وضلوعه في العديد من القضايا الأمنية التي تهم الدول الإقليمية والعالم. وأشار بعض المشاركين/ات إلى دور العنف المستخدم بلا قيود، في قدرة هذه الأجهزة على مراكمة معلوماته.

- **ما أهمية دور للنساء في إعادة هيكلة القطاع الأمني؟** توافق غالبية المشاركين/ات على ضرورة إصلاح القطاع الأمني، أو إعادة هيكلته كنقطة ارتكاز أساسية وضرورية لتسلسل عملية الانتقال السياسي، لضمان التغيير الجذري والشامل، ونقل البلد من نظام استبدادي شمولي إلى نظام ديمقراطي يحكمه القانون، إذ يتم اعتباره كأولوية لتهيئة البيئة الآمنة والمحايدة لذاك الانتقال، بمرجعية الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، إذ إن توفر هذه البيئة يتطلب شروطاً وخطوات إجرائية قبل وبعد إنجاز الاتفاق السياسي على جميع المستويات، الدستورية والقانونية والأمنية

[130] خبير في الحوكمة، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 22.11.2021

والاقتصادية والسياسية والمدنية، بما يضمن سلامة وأمن وحرية جميع السوريات والسوريين: "عندما تعمل الأجهزة في ظل دستور وقانون واضح وصريح وبمشاركة فعّالة من أبناء سوريا (رجالاً ونساء) من المؤهلين من ذوي الكفاءات، دون النظر إلى الجنس والعرق واللون والطائفة، ويكون الهدف خدمة وحماية الوطن والمواطن، عندها ستحقق الأجهزة الأمنية عملاً يحظى باحترام المجتمع ويلقى التأييد والمساندة من الشعب"[131]. وبطبيعة الحال، يترتب على تلك المشاركة المتساوية للنساء والرجال في جميع مراحل الهيكلة إلغاء وتصحيح جميع الأوضاع التمييزية بحق النساء وغيرهم، واتخاذ جميع التدابير من الإجراءات القانونية والسياسية، لتجاوز الواقع المأساوي للسوريين/ات، وتأخذ بعين الاعتبار منظور النوع الاجتماعي بالإعداد لكامل الخطوات المتسلسلة في خارطة التغيير. وفق هذه المقاربة الشاملة في جميع المراحل والإجراءات منذ البدء في التخطيط، وصولاً إلى التنفيذ والمراقبة، لضمان الحقوق المتساوية في بناء قطاع أمني يكون صديقاً للنساء والرجال، ولكل أفراد المجتمع. ولا بد من الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية، من خلال مشاورات عامة تلحظ أصوات النساء وجميع السوريين/ات على اختلاف انتماءاتهم ومصالحهم، كما أن المحاسبة على الجرائم المرتكبة هي شرط لازم لهذه العملية وباقي عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة. لكن هناك قسماً من المشاركين/ات اختلفوا /ن حول مفهوم الإصلاح أو إعادة الهيكلة، وأكدوا أنه من الضروري القيام بحل الأجهزة الأمنية والبناء من الصفر، ابتداءً من العقيدة التي تؤسس لتلك الأجهزة، وانتهاءً بمشاركة النساء وجندرة القطاع، وإخضاعه للقانون والرقابة والمحاسبة، وإعادة ملكية وولاء القطاع للدولة والمجتمع: "إمكانية الاصلاح تبقى فكرة وطرح أقرب للمستحيل.. لأنه ببساطة لا يوجد مؤسسات لكي نطرح مبدأ الإصلاح، بل يجب العمل على تفكيك وحل كل المنظومة الأمنية"[132]. ومع أن الغالبية كانت مع إعادة هيكلة القطاع الأمني وفق منظور إصلاحي شامل، فإن قلة شككت بقابليتها للإصلاح، فقد كانت مخاوف بعض المشاركات تنطلق من الجزئية الخاصة بإدماج النساء في بوتقة منظومة ممنهجة على العنف: "أفكر بضرورة وجود النساء، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، على اعتبار أن ذلك سيخفف السلوك العدائي تجاه الناس، ولكن السلوك العدائي نفسه يستمر، وأتساءل: هل هو بسبب نزوع شخصي للعنف، أو لأنه تم برمجته أو أن المسألة هي استجابة للأوامر كيلا يتحول إلى ضحية، وأتساءل هل أنا على حق لأدعو لجندرة الأجهزة؟ وما هي النتيجة يا ترى!"[133].

[131] سليم إدريس، مقابلة فردية معمقة، مكتوبة، بتاريخ: 30.11.2021

[132] ملك قاسم، مقابلة فردية معمقة، مكتوبة، بتاريخ: 08.12.2021

[133] نوال اليازجي، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 08.12.2021

ويعتبر هذا الطرح منطقيّاً، بالنظر إلى خلفية المشاركة النسوية الرافضة لثقافة العنف أو تبريره بغض النظر عن الدوافع، ويستحيل تحويل قطاع الأمن إلى مؤسسة خالية من العنف، لأن العنف المقونن في أفضل الأحوال هو أحد أدواته المركزية، إن لم يكن الوحيدة في أداء المهام، والجواب غير متوفر حاليّاً حتى على المستوى العالمي، ولعل النسويات بحاجة إلى دراسات مطولة في هذا المجال، وتحديداً لأن التخلي عن المشاركة في قطاع الأمن يشمل قيمة المساواة في مقتل، وتشارك السلطة في مراكز صنع القرار.

- **كيف يرى المشاركون/ات تجارب الدول المحيطة:** وجد غالبية المشاركين/ات أن الاستفادة ممكنة من أي تجربة حول العالم، والدول العربية ليست استثناءً، وأن هناك تجارب بعينها سباقة في الفصل بين المؤسسة السياسية والعسكرية: "في الأردن والمغرب، مثلاً، النظام السياسي مفصول عن النظام الأمني، والملك ليس مرتبطاً عضوياً بالمؤسسة الأمنية"[134]، الأمر الذي قد يكون درساً مستفاداً في السياق السوري، لتفكيك العلاقة القائمة على الهيمنة بين المؤسستين، والتي ازدادت تعقيداً بعد فقدان الرأس المهيمن. لكن في الوقت نفسه ظهر تباين في الرأي حول تجربة دول بعينها، فالبعض قيّم بإيجابية: "الكويت تجربة جيدة، لأن الآليات الديمقراطية أوضح من غيرها"[135]، فيما رأى آخرون ضرورة ربط التجارب المفيدة أو تلك غير المفيدة بمعايير الالتزام بشرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، التي تحمي النساء من الانتهاكات والتحرش داخل المؤسسة: "في الكويت، يوجد نساء، والسؤال هل هن محميات من التحرش؟"[136] "المشكلة في تجارب الدول العربية أن هذه العملية لم تتم من خلال عملية جندرة للقطاع الأمني، أو بهدف إشراك النساء في عملية صنع القرار في هذه المؤسسات، بل تمت من خلال نفس المنظومة الذكورية ومن خلال أنظمة غير ديمقراطية لا يعنيها إشراك النساء أو لحظ حقوقهن أو احتياجاتهن أو حتى سماع أصواتهن داخل هذه المنظومة"[137]. الأمر الذي يحيلنا إلى ضرورة فتح نقاشات أوسع للتوصل إلى فهم مشترك لتقييم هذه التجارب، لتجاوز وتفادي السلبيات الموجودة، واستقاء الدروس المفيدة منها. بعض المشاركين/ات، وإن لم يقللوا من شأن الاستفادة من تجارب الدول العربية، لكنهم فضلوا التجارب الغربية عليها: "أفضل التركيز على تجارب الدول

[134] **بسمة قضماني**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 04.11.2021

[135] **معن طلاع**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 12.11.2021

[136] **مجدولين حسن**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 13.11.2021

[137] وسام جلاحج، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 27.11.2021

الديمقراطية، لأنها تؤسس للأمن القومي للوطن، وبهذا يكون الانتفاع من تجارب الدول العربية انتفاعاً سلبيّا"[138]. فعقيدة قطاع الأمن تشكل معياراً أساسيّاً من وجهة نظر أغلب المشاركين/ات، إذ لا يمكن الاقتداء بتجربة دولة تمجد أمن الحاكم وديمومة سلطته، وتختصر أمنها القومي بأمن المستبد ودوام حكمه. بعض المشاركات أكدن على الحيطة والحذر من تجارب الإدماج الشكلي الصوري: "الاستفادة من نماذج الدول الأوروبية في هذا المضمار، لإشراك المرأة إشراكاً حقيقاً وفعالاً لا شكلياً ودعائيّاً وتجميلياً، بل نابعاً من الضرورة والحاجة إلى التغيير الحقيقي"[139]. فليست الغاية تجميل صورة الدول الاستبدادية، وإنما التحوّل والبناء الديمقراطي للدولة.

- **آليات إدراج رؤية النساء السوريات في القطاع الأمني ما بعد النزاع ومرحلة الحل السياسي:**

أجمع المشاركون/ات على اعتبار الآليات الديمقراطية المراعية لحقوق الإنسان عموماً، وفق مدونات سلوك تراقب وتحاسب هذا القطاع للجم الانتهاكات وتجاوز القوانين، بإخضاعها لاحترام الدستور والامتثال للقضاء والسلطة التشريعية. بعض المشاركين/ات رأوا في توفر الكفاءة التقنية والعلمية الأكاديمية مساراً يساوي بين كوادر النساء والرجال، والخروج من دوائر الأمن الذي يعتمد على مفهوم فرض القوة عبر العنف: "أدعو النساء للانخراط بشكل أكبر بمجال الأمن والدراسات العليا، والتخصص بالأمن السيبراني، والأمن الإقليمي، والأمن الصناعي، والتكنولوجيا، ليفرضن أنفسهن بالقوة على السلطة القادمة بكوادر مؤهلة أكاديميّاً بهذه التخصصات، وهي أمن المنشآت، وبذلك ستضطر السلطة إلى دمجهن"[140]. فالأجهزة الأمنية الحديثة بهذا المفهوم لن تبقَى حكراً على أصحاب القوة العضلية، وغالباً يكونون من الرجال، بل سيكون بمقدور الكفاءة الأكاديمية أن تزيل الفوارق بين الجنسين. وقد ربط المشاركون/ات بين مشاركة النساء وبين الإصلاح البنيوي الشامل من كافة النواحي، وستكون لمشاركة النساء أهمية: "مشاركة النساء مهمة من حيث الشكل والمضمون وتحقيق المصلحة العليا للبلاد.. فعند توفر الإصلاح البنيوي والهيكلي والإداري والقانوني والمهني لجهاز الأمن، ستكون مشاركة النساء السوريات إضافة مهمة في صميم الإصلاح"[141]. ويعتبر هذا الطرح صحيحاً على نحو جزئي، لأن

[138] **يوسف سلامة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 29.11.2021

[139] **ملك قاسم**، مقابلة فردية معمقة، مكتوبة، بتاريخ: 08.12.2021

[140] **عبدالباسط الطويل**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 14.11.2021

[141] **هيثم رحمة**، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 04.12.2021

مشـاركة النسـاء يجب أن تشـمل مجمل عملية إصـلاح وهيكلة تلك المؤسـسـة، منذ التخطيط وصياغة العقيدة حتى تشكيل الأجسام الرقابية لمسائلتها لتقييم ورصد أدائها.

- **العلاقة بين مشاركة النساء وحداثوية الدولة:** أجمع المشاركون/ات على أن هناك علاقة وثيقة بين المشـاركة الفاعلة للنسـاء، وإخضـاع القطاع الأمني لسـلطة القوانين ونظم المسـاءلة، وفق أحكامها المتوافقة مع مواثيق ومعاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان، وأكدوا على مشاركة النساء في جميع مراحل الهيكلة: "نحتاج إلى تمثيل النساء بشكل حقيقي في جميع القطاعات، لأنّ النساء يتميزن بقيامهن بالتنظيف ثم الترتيب (أنديرا غاندي)"[142]. وعلى الرغم من أن غالبية المشاركين/ات لم يوافقوا على اعتبار مجرد مشاركة النساء في القطاع الأمني دليلاً على حداثوية الدولة، حيث ربطوها بجملة الإجراءات القانونية المرتبطة بالرقابة والمسـاءلة والشـفافية الضرورية، فإن بعضهم رأى أن مشاركة النساء تقرّب تلك المسافة إلى الحداثة: "ستكون مشاركة المرأة في مجالات كانت محظورة عليها، تقريباً، أحد مؤشـرات الدولة المتحضـرة، ومؤشـرات التحضـر كثيرة ولا تقتصـر على مشـاركتها فقط"[143]. لم تغفل أي من المشـاركات، وكذلك أغلب المشـاركين، عن ضـرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في مراحل إعادة الهيكلة، كشـرط أسـاس لنجاح إدماج النسـاء من جهة وتحقيق الدولة الحداثوية من جهة أخرى. لكن بالمقابل بعض المشاركين ربطوا وجود النساء في قطاع الأمن بكسر الصورة النمطية، وتنحي المنظومة البطريركيّة لتصـبح وظيفة الأمن حماية المجتمع، وليس حماية رأس السـلطة: "دائماً، يوجد رجل الأمن والمخبر، ولا أحد يقول العكس امرأة أمن أو كتيبة تقارير، وكسره مهم بالطبع، وهو جزء أساسي من دولة الحداثة، لأنّ وجود النساء وجندرته سيطبّع القيام بمهمة حماية المجتمع، وإلا فسيبقى محصوراً بالنموذج البطريركي لحماية رأس الهرم. وهذا يحتاج إلى وقت طويل وعمل أطول وصبر، لأنه سيؤثر على جميع القطاعات، والنساء هن الأقدر"[144]. فالأهمية تكمن في جوهر التغيير الذي سيقلب موازين كثيرة أبعد بكثير من مجرد مشاركة عادية في أي قطاع آخر، بل سيتعداه ليشمل جميع المؤسـسـات الأخرى. بعض المشـاركين/ات رفضـوا ربط الإصـلاح بمجرد التواجد العددي

[142] أحمد الرمح، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 27.11.2021

[143] سليم إدريس، مقابلة فردية معمقة، مكتوبة، بتاريخ: 30.11.2021

[144] خبير في الحوكمة، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 22.11.2021

للنساء، وإنما فضلوا نسب ذاك المعيار للإصلاح الحاصل: "لا يمكن أن يعتبر وجود نسبة نسوية في أي قطاع أمني معيار إصلاح، ما لم تصلح الأجهزة أساساً، وهذا مرتبط ببنية الدولة بالجذر"[145].

- **معوقات مشاركة المرأة في قطاع الأمن:** بسبب التركيبة الغامضة لقطاع الأمن، وجد معظم المشاركين/ات أن التحديات المجتمعية ذات العلاقة بالصور النمطية من عادات وتقاليد ستشكل أهم العقبات في طريق إدماج النساء في قطاع الأمن: "العائق الأساسي أمام الجميع، رجالاً ونساءً، هو التغيير السياسي لممارسة الحقوق والحريات، وإن العائق المضاف أمام النساء في ذلك هو البنية الاجتماعية الثقافية"[146]. إذ ليس من السهل التغلب على الوصمة المجتمعية التي يحملها هذا الجهاز، بسبب إرثه الثقيل بكل صنوف الانتهاكات ضد السوريين/ات. لكن التحدي الخاص بدور رجال الدين المتشددين لن يقلّ أهمية عن التحدي المجتمعي، لذا أشار/ت إليها أغلب المشاركين/ات: "العائق الأول يتعلق بموقف مشايخ الدين، والمتمثل بدار الإفتاء وأئمة الجوامع والشارع، لأن البيئات المتطرفة لديها رؤية نمطية رافضة لوجود المرأة، ويجب أن نعمل على التوعية المجتمعية"[147]. فهؤلاء لديهم علاقات تاريخية مع السلطة، من أجل التحكم في مصير الشعب، عبر فتاوى دينية بحسب الطلب. ولكن التحدي الأبرز يكمن في توفر الإرادة السياسية في التغيير والإصلاح: "لا يكفي أن أضع النساء في موقع أمني أو غيره، إذا لم أضع قانوناً يحمي النساء من التحرش أثناء العمل"[148]. بعض المشاركين/ات أشاروا إلى طبيعة قطاع الأمن والصراع الذي يحيط به على أساس احتكار الرجال للسلطة، والرغبة بالاستئثار بها: "الأمن قوة وسلطة، وهي محل صراع وتلقائياً ستلقى مقاومة شديدة من كثير من الأطياف، وعلى رأسها الرجال الذين تعودوا على الاستئثار بالسلطة، وعدم مشاركتها مع النساء، ويجب الأخذ بالحسبان أن العمل الأمني والسياسي مبني على صراع المغالبة، ويجب النضال والقتال من أجل تفعيل الوجود"[149].

[145] جمال الشوفي، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 09.12.2021

[146] جمال الشوفي، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 09.12.2021

[147] صفوان قسام، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 01.12.2021

[148] مجدولين حسن، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 13.11.2021

[149] محمد سرميني، مقابلة فردية معمقة، أجرتها صبيحة وأليس، مسجلة عبر السكايب، بتاريخ: 28.11.2021

7. النتائج والتوصيات

1. ضـــرورة إجراء مراجعة مفاهيمية واســـعة لمفهوم قطاع الأمن ، بمشـــاركة النســـاء، لتحديد الغايات والأهداف الواضحة، وفق مدونة سلوك تراعي حقوق الإنسان، تتبنى قيم ومبادئ كرامة الإنسان وأمنه، وضبط حقوق وواجبات وصلاحيات عناصره، في نظم ولوائح داخلية يتاح لكل المواطنين/ات الاطلاع عليها.

2. إدماج النساء في قطاع الأمن ضرورة تنموية ومجتمعية، وليس إجراءً شكلياً لتجميل صورة القمع، وإن هذا الأمر يمس أهم الاحتياجات والحقوق الإنســـانية، وهو حقّ الحياة وتوفر الأمن والأمان، الشـــامل لكامل الجنس البشري، وليس لجندر معين.

3. الحكومات مطالبة بإعادة هيكلة شاملة للقطاع الأمني، مع مراعاة النوع الاجتماعي، وليس المطلوب منح الموافقة على تجنيد النساء أو قبولهن لمشاركة سبل العنف، ويتطلب هذا الأمر حوكمة وقوننة القطاع، أي إخضاعه لسلطة القانون، واتباع نظام محاسبة وشفافية، وفق دستور يفصل بوضوح بين السلطات الثلاث، مع ضمان عدم استثناء قطاع الأمن من مبدأ المحاسبة والمساءلة.

4. اتباع قواعد ســـلوك وقوانين تراعي النوع الاجتماعي في القطاع الأمني، وتكون قادرة على حماية النســـاء داخل تلك المؤســـســـة، وتراقب معايير المســـاواة بين الجنســـين، وتضـــمن عدم حصـــول التمييز أو العنف ضدهن.

5. ضمان عدم احتواء الدستور القادم على أية مواد تمييزية ضد المرأة، بأن يكون دستوراً حسّاساً للنوع الاجتماعي، ولا يسمح بإصدار قوانين تمييزية تناقض مبدأ المساواة التامة بين الجنسين.

6. اســـتصـــدار قوانين تمنع وتجرّم العنف ضـــد المرأة في الحياة العامة والخاصـــة، وتكرّس الاســـتقلالية والمساواة، وهذا ما سيساهم في رفع المعوقات أمام النساء، وتبني أواصر الثقة العالية بالنفس لدى المرأة، لتتبوأ الأدوار القيادية في قطاع الأمن، وليس الأدوار الهامشية فقط، كما هو في الوقت الراهن.

7. ضرورة إيلاء منظمات المجتمع المدني عموماً، والنسوية خصوصاً، أهمية للقطاع الأمني، لسد الفجوة المعرفية لدى النســـاء خصـــوصـــاً، وباقي فئات المجتمع عموماً، ومن أجل تضـــمين رؤيتهن في مرحلة إعادة هيكلة هذا القطاع، في مرحلة الحل السياسي وإعادة إعمار المؤسسات.

8. تقوية دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، ســـواء في المشـــاركة بدور رقابي مســـتقبلي، أو بدور توعوي، يســـاهم في تذليل العقبات التي تمنع المشـــاركة الفعالة للنســـاء في هذا القطاع، وفي ســـدّ الفجوة المعرفية القائمة في هذا المجال.

9. يجدر بالنساء أن تساهم في عملية إعادة هيكلة هذا القطاع، منذ المراحل الأولى، من أجل تضمين رؤيتها المفاهيمية الشاملة في القطاع، وتضمين احتياجاتهن الأساسية، وإلا فلن تنفع الكوتا العددية لبناء عملية التحول الديمقراطي المرجو من عملية الإصلاح.

10. إنشاء كليات ومعاهد أكاديمية، تقوم بتأهيل الملتحقين/ات بطريقة احترافية، تدرس فيها، بالإضافة إلى المواد الاختصاصية، شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الحقوقية الدولية الأخرى، وتخصيص مواد للنوع الاجتماعي.

11. إيلاء قطاع التربية والتعليم أهمية قصوى، وإدراج مواد تحضّ على ثقافة السلام والمواطنة ونبذ العنف، ما سينعكس إيجاباً على تحسن أداء جميع المؤسسات، والمؤسسة الأمنية على وجه الخصوص، التي لم تتعلم أدوات بديلة عن العنف.

12. ضرورة قيام المنظمات النسوية بإجراء الدراسات والتدريبات حول مفهوم الأمن وفق منظور النوع الاجتماعي، بغية محو أمية النساء حول هذا القطاع الهام والحيوي، وردم الفجوة المعرفية القائمة في الوقت الراهن، ورسم الملامح الواضحة لرؤيتهن ومنظورهن النسوي، الواجب تضمينه في إعادة هيكلة تلك المؤسسة، وابتكار بدائل نسوية عن الوسائل العنفية المتبعة تقليديًّا منذ عصور.

13. الوصم الذي لحق بقطاع الأمن في سوريا نتيجة تاريخه المثقل بممارسة العنف المفرط، عقّد مشهد مشاركة وإدماج المرأة فيه مستقبلًا، لدرجة أن بعض النسويات استثنته من مطالب الكوتا التي تسعى الحركة النسوية السورية لتحقيقها في جميع مراكز صنع القرار، لذا لا بد من فتح حوارات مجتمعية واسعة للتوافق على تحديد الاحتياجات المطلوبة وترتيب الأولويات.

8. الملاحق والجداول

أ. أسئلة المقابلات المعمقة ومجموعات النقاش لبحث جندرة القطاع الامني:

1- كيف تقيّم/ين مؤسسات القطاع الأمني في سورية قبل 2011؟ وهل كان للنساء دور فاعل فيها أم كانت أدوارهن إدارية غير فاعلة؟

2- برأيك هل هناك ضرورة لإصلاح مؤسسات القطاع الأمني في سورية من خلال المشاركة الفاعلة من قبل النساء السوريات؟

3- برأيك هل يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول الشبيهة بسورية (الأردن، الكويت، الإمارات، السعودية.... الخ) التي بادرت إلى إدماج النساء في مؤسسات القطاع الأمني، في إشراك النساء السوريات في مؤسسات القطاع الأمني؟

4- كيف يمكن إدراج مشاركة النساء السوريات في مؤسسات القطاع الأمني في فترة ما بعد الحرب وحصول الحل السياسي؟

5- هل هذه المشاركة تعدّ مؤشراً من مؤشرات بناء الدولة الحداثوية الحضارية؟ أم هناك مؤشرات قد تكون سلبية استناداً إلى الثقافة القيمية السورية الخاصة بمكانة وأدوار المرأة السورية؟

6- برأيك ما هي أهم التحديات التي تواجه المشاركة الفاعلة للمرأة السورية في مؤسسات القطاع الأمني؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

ب. جدول المشاركين/ات في المقابلات الفردية المعمّقة:

إدارة النقاش: صبيحة وأليس

تفريغ الحوارات: أليس

رقم	الاسم	الصفة	تاريخ المقابلة	الوسيلة
1	بسمة قضماني	باحثة وأكاديمية وسياسية، عضوة الهيئة التفاوضية و اللجنة الدستورية المصغرة	04.11.2021	سكايب
2	معن طلّاع	مدير قسم البحوث في مركز عمران للدراسات	12.11.2021	سكايب
3	مجدولين حسن	محامية-ماجستير في القانون الدولي	13.11.2021	سكايب
4	صفوان عكاش	حزب العمل الشيوعي، عضو هيئة التفاوض السورية واللجنة الدستورية المصغرة	25.11.2021	سكايب
5	أحمد الرمح	كاتب وباحث في الإسلام السياسي	27.11.2021	سكايب

6	سليم إدريس	منشـق برتبة لواء، وزير دفاع سـابق في الحكومة السورية المؤقتة	30.11.2021	مكتوبة
7	أحمد رحال	عميد ركن منشــق، محلل عســكري وخبير أمني استراتيجي	17.11.2021	سكايب
8	جمال سليمان	فنان ونائب هيئة التفاوض السورية وعضو اللجنة الدستورية المصغرة	24.11.2021	سكايب
9	وائل الخطيب	منشــق برتبـة نقيـب، اختصــاص مدرعات، تاريخ الانشقاق 2011	18.11.2021	سكايب
10	يوسف سلامة	أسـتاذ الفلسـفة الغربية المعاصـرة- رئيس تحرير مجلة قلمون	29.11.2021	سكايب
11	ريما فليحان	سـياسـية نسـوية-اللوبي النسـوي السوري	29.11.2021	سكايب
12	هيثم رحمة	الأمين العـام للائتلاف الســوري، العضــو الســياســي في وفد أســتانا وعضو اللجنة الدستورية المصغرة	04.12.2021	سكايب
13	محمد سرميني	مـديـر مـركـز جســور لـلـبـحـوث والدراسات	28.11.2021	سكايب
14	خبير في الحوكمة	خبير موارد بشرية	22.11.2021	سكايب
15	ملك قاسم	محامية وباحثة	08.12.2021	مكتوبة
16	نوال اليازجي	سـياسـية نسـوية، رئيسـة المجلس الاستشاري للمبعوث الخاص	04.12.2021	سكايب
17	وسام جلاحج	محام سوري باحث ومدرب في قضايا حقوق الإنســان والمواطنة والعدالة الانتقالية	27.11.2021	سكايب

18	عبد الباسط الطويل	عقيد ركن اختصاص مشاة، قائد كتيبة بالقوات الخاصة، منشق بتاريخ 15.06.2012	14.11.2021	سكايب
19	محمد صبرة	محامي في القانون الدولي وباحث كبير مفاوضي وفد الهيئة العليا للتفاوض سابقا	25.11.2021	سكايب
20	حازم نهار	كاتب وباحث ومترجم سوري، رئيس تحرير مجلة (رواق ميسلون)	23.11.2021	سكايب
21	صفوان قسّام	أكاديمي وباحث في علم الاجتماع	01.12.2021	سكايب
22	جمال الشوفي	كاتب وباحث أكاديمي	09.12.2021	مكتوبة
23	لمى أحمد اسكندر	دبلوماسية سورية منشقة منذ العام 2013	03.12.2021	سكايب
24	نائل فرحة	شرطي مخافر-سابق	22.01.2022	لقاء شخصي

ت. المشاركات في مجموعة النقاش المركزة فئة السياسيات:

بتاريخ 06.12.2021 عبروسيلة الزووم مسجلة

إدارة الحوار: صبيحة

تفريع الحوار: أليس

الرقم	الاسم	الصفة
1	ربا حبوش	نائبة رئيس الائتلاف الوطني السوري وعضوة الهيئة التفاوضية السورية
2	هدى أبو حلاوة	كاتبة وسياسية

3	لينا وفائي	سياسية نسوية -تيار مواطنة، الحركة السياسية النسوية
4	رهف الدغلي	باحثة أكاديمية – مديرة قسم الدراسات في مركز حرمون
5	خولة دنيا	كاتبة وسياسية نسوية
6	مريم جلبي	سياسية نسوية، الحركة السياسية النسوية
7	نغم الغادري	سياسية نسوية
8	لمى قنوت	سياسية وباحثة نسوية

ث. المشاركات في مجموعة النقاش المركزة فئة النسويات:

بتاريخ 07.12.2021 عبروسيلة الزووم مسجلة

إدارة النقاش: أليس وصبيحة

تفريغ الحوار: صبيحة

الرقم	الاسم	الصفة
1	رويدة كنعان	إعلامية وباحثة- الحركة السياسية النسوية
2	علا رمضان	باحثة نسوية، بدائل
3	دوريس عواد	باحثة نسوية-منظمة بيتنا
4	مهوش شيخي	أصوات نسوية كردية
5	ثريا حجازي	سياسية نسوية، الحركة السياسية النسوية
6	صبا الحكيم	نسوية-عضوة في الحركة السياسية النسوية
7	ماسة المفتي	مجتمع مدني، خبيرة في التربية والتعليم
8	استير قاسم	مجتمع مدني-الإدارة الذاتية

الجدول رقم (1)

الدولة الأمنية وعدم وضوح المصطلح

اسم المشارك/ة	الاقتباس	الاستنتاجات والتحليلات
1. بسمة قضماني	لدي مشكلة مع هذه التسمية، وتحتاج إلى إعادة الصياغة، أستطيع تقييم القطاع الأمني قبل 2011، لقد هيمن على جميع مجالات الحياة والمجتمع والدولة، ودور المؤسسات المدنية، وهو من تولى تنظيم العلاقات الاجتماعية.....، ومثال على ذلك عندما قامت الثورة وانشق رئيس الوزراء لم يتأثر النظام. ولكن عندما انشق مناف طلاس، أثر هذا على النظام، لأن له دوراً أساسياً في المنظومة الأمنية، أكثر من أي مدني منشق آخر، وكذلك الانشقاقات في الجيش، إذاً المحور الأمني هو محور الدولة.	المثال يوضح أن السلطة المدنية لم تكن ذات وزن لخلق توازن جديد أو فرض تغيير ما، وهو أمر مستغرب قياساً بباقي الدول.
2. معن طلّاع	هناك خلل بالمفهوم نفسه. لم يكن لدينا قطاع أمني، والهدف أن نصل لهذا القطاع، من خلال عملية التكامل، والقصة ليست مجرد سياسات تنفيذية، بل هي أكبر من ذلك، هي مسألة تتعلق بالعقوبات والقضاء ونظام التشريعات بأكمله، حتى أدق التفاصيل في التصميم اللوجستي للأفرع الأمنية التي تلعب دوراً، فنحن كمجتمعات وكدولة لم نكن معنيين بهذه المؤسسات، ولدينا خلل بمعرفة ما هي وظيفة قطاع الأمن، وما	الأمن لم يكن يحاكي احتياجات المجتمع أو الدولة، وهو خارج عن سلطة أي مؤسسة بما فيها التشريعية والقضائية، لذا ملكيته ليست عائدة للمجتمع.

	هي أدوار المجتمع... لا يوجد لدينا بلد، بل أجهزة أمن مركب عليها بلد.	الدولة صناعة أمنية في سوريا
3. مجدولين حسن	نتحدث عن المؤسسة الأمنية، وهناك كثيرون لا يعرفون تفاصيل عنها، ولكن بالخطاب العام السوريين يشتمون الأمن والمؤسسة الأمنية في سوريا التي صادرت كل شيء، وصادرت المؤسسات الأخرى كحزب البعث والبرلمان والرئاسة والقضاء وكل شيء، وما زالت. كنا نعترض على المادة الثامنة في الدستور بأن الحزب قائد الدولة والمجتمع، أعتقد أن هذا الاعتراض شخصي وضحل، لأن الأمن صادر حزب البعث والمجتمع، وهو قائد المجتمع	الأمن صادر جميع المؤسسات
4. يوسف سلامة	لعبت الأجهزة الأمنية دوراً أساسياً من ناحية السيطرة والرقابة والهيمنة والتعدّي على الحقوق، ولا تختلف الممارسة تجاه النساء والرجال، لكونها معنيّة بكل الأشخاص الذين لديهم اهتمامات سياسية، حيث كان الجنسان ضحايا للأجهزة المتغولة والمجرمة والتي لا يحكمها أي قضاء، وهي خارجة عن القانون، ولا تعمل وفقه، وتكوينها من الرجال الذين تم تدريبهم بصورة دقيقة ليفقدوا إنسانيتهم.	الهيمنة بهدف إبعاد الناس عن السياسة أجهزة تعمل بمعزل عن أي قوانين

5. أحمد الرمح	استطاع الأسد، باعتماده على مبدأ الولاء وليس الكفاءة، تحويل المؤسسة العسكرية من حالة جيش يحمي البلد إلى جيش يحكم البلد، وسيطرت الأجهزة العسكرية والأمنية على المجتمع السوري... وبعد إنهاء أحداث الإخوان، وقع البلد بكامله تحت سيطرة الأجهزة الأمنية التي شكلت مصدر رعب، وكان نفوذ عنصر الأمن أقوى من المحافظ وقس على هذا، كما حول الأسد جزءاً من اتحاد الطلبة والشبيبة إلى عناصر أمن مدنية وشكلوا حواجز ليلية، كما أنهم نفذوا عمليات التصفية والاعتقالات؛ هذا بعد نهاية المواجهة مع الإخوان في مطلع الثمانينات.	تحويل اتحاد الطلبة والشبيبة إلى عناصر أمن
6. نوال اليازجي	هذا القطاع مجهول وغامض، ولا نعرف أي نظام داخلي له، واسم الاستخبارات مخيف جداً، بسبب ممارساته.	غموض بسبب غياب الضوابط وممارسة الرعب
7. ريما فليحان	هي منظومة أمنية قائمة على أساس القمع للحريات. ودورها يتمثل بإرساء الاستقرار للنظام وتقويته، ولا يهدف إلى استقرار البلد وحمايته، بل ركزت على كم الأفواه وتدجين البشر، وتكريس الأدلجة والرقابة على المؤسسات في الدولة... أي تفصيل يحتاج لموافقات أمنية، ويحتاج لتراخيص من فرع الأمن	أمن النظام وقتل المواطنة وتدجين البشر

	السياسي لأي جمعية، لقد أفرغ البلد من المجتمع المدني الحقيقي، ومثّل هذا نوعاً من السيطرة على الأفراد بهدف قتل فكرة المواطنة، فهم يحتاجون لتابعين ينحصر تفكيرهم في رغيف الخبز.	
8. هيثم رحمة	المؤسسة الأمنية بشكل عام كانت الأداة التي اعتمد عليها النظام في مراقبة السوريات والسوريين، على كل صعيد وفي كل زمان ومكان على الأرض السورية وخارجها.. التبعية كما هو في الأنظمة الشمولية تبقى لرأس الدولة، والكل يتسابق لتحقيق غاياته في الإدارة والسيطرة... القرارات لا تصدر بسبب مصلحة عليا للشعب والدولة والوطن بقدر ما هي مغرقة في تحقيق الأمن بالمعنى السلبي للكلمة، سحقاً وسجناً وتغييباً، بلا مراعاة للقانون والدستور والقيمة الإنسانية للمواطنات والمواطنين.	التبعية لرأس النظام، سحق الناس وتغييب القانون.
9. وائل الخطيب	كان الأمن مسيطراً على تنفّسنا، سابقاً أوكلوا إليّ مهمّة بالذهاب إلى داعل في درعا، ورفضت، فأوقفني (الأمن) وليس قائد الكتيبة كضابط في الجيش، وتم تجميدي.	الأمن كان يحكم جميع المؤسسات حتى الجيش.
10. أحمد رحّال	سوريا دولة أمنية.. كان الأمن وما يزال هو الأساس بمنظور السلطة القائمة	تضخم شبكات الأمن زعزع الثقة بين السوريين/ات،

	حالياً، في سوريا عدد مفارز الأمن أكثر من عدد المشافي أو المدارس، إن الأسد لم يكن يثق بأحد، ولهذا لم يضع جميع الأجهزة بمطبخ واحد، بل قام بخلق تنافس فيما بينها، وخرجت الأفرع الأمنية عن مهماتها الأساسية المنوطة بها، وعلى سبيل المثال، مهمة المخابرات الجوية تنحصر بالطيران وسلاحه فقط، ومع ذلك يتم التداخل والتنافس مع بقية الفروع، حتى تظل مرجعيتهم واحدة، وهي حافظ الأسد.	والفساد الممنهج كان وسيلة النظام للتحكم بهذه الشبكات. استخدم الأسد أسلوب "فرّق تسد" كي يسهل عليه التحكم في تلك الأجهزة
11. وسام جلاحج	إن التزامات الدولة الأساسية في مجال حقوق الإنسان باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويفترض أن تقع هذه المهمة على عاتق المؤسسات الأمنية التي يجب أن يناط بها حماية هذه الحقوق واحترامها وليس انتهاكها. ما حصل في سوريا هو العكس تماماً، حيث تحولت هذه المؤسسة إلى أداة لحماية السلطة القائمة ورأس النظام وتثبيت أركانه، من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم، المعلنة وغير المعلنة، التي تبيح ارتكاب كافة أنواع الانتهاكات من دون محاسبة أو رقيب. أي بالمختصر ارتكاب جرائم وانتهاكات بحماية القانون.	مهمته حفظ رأس النظام ويمارس أدوات القمع.

12. حازم نهار	ما زال الجهاز الأمني يهيمن على قطاع القضاء والاتحادات والنقابات والمؤسسات والجامعات، كما وظّف قطاعات مدنية في سياق عمل أمني، وببساطة يمكن ملاحظة أن جميع النقابات تصب في إطار الجهاز الأمني وتعمل لمصلحته.	الهيمنة على جميع القطاعات
13. صفوان عكاش	القطاع قبل 2011 معروفة مواصفاته وجوهره، هو الأداة القمعية للنظام السياسي، وأحد أدوات السيطرة الطبقية والسياسية وأداة القمع أيام السلم...النظام الأساس مبني على الولاء، لدينا أجهزة أمنية تتشكل مع بعضها البعض بجهاز ممسوك جيداً، لقد تلقى تربية وتأهيل ليصل إلى مرحلة بأن يكون أسوأ من النظام السياسي. وكلما انخفضت الرتبة العسكرية لأعضاء السلك ازداد سوءاً، والقاعدة أسوأ من القمة، وهذا ملموس بالنسبة لنا، لأن عنصر الخوف يشي بالرعب، والتخوف من الخطأ، وبالتالي يتناسب الخوف عكساً مع الرتبة، لذلك نجد فسادهم وبطشهم أقوى.	طغيان سمة القمع والرعب والولاء.
14. جمال الشوفي	سورية قبل 2011 هي دولة مركزية السلطة، سياسياً وأمنياً واقتصادياً وعسكرياً، توصف بالدولة التسلطية...	دولة مركزية هرمية

	أي أنّ السلطة العسكرية الأمنية استولت على مقدّرات الدولة بجميع مفاصلها وتعييناتها، ويشرف عليها العديد من الأجهزة الأمنية المرتبطة بقرار السلطة المركزي. هي دولة أوليجارشية تتم صناعة القرار فيها من قمة الهرم، وتنفيذه تسلسلياً للقواعد (حتى أقل أمين فرقة حزبية في قرية، أو عسكري بقطعة عسكرية، أو شرطي مرور..)	
15. جمال سليمان	دور الأجهزة الأمنية كان ملتبساً، لأنّها عملت خارج مؤسسة القانون، في مناسبات كثيرة لم تتحرك ضدّ أشخاص أو مؤسسات أو نشاطات معينة بشكل مباشر، بل استخدمت بسبب نفوذها القوي مؤسسات الدولة القضائيّة والرقابيّة، لتنفيذ مهمات مختلفة كتحريك هيئة الرّقابة والتفتيش، على سبيل المثال، لمعاقبة مسؤول ما بشكل انتقائي، نتيجة تصريح ما أو وشاية تشكك بولائه للنظام، كما استخدمت وزارة الأوقاف في أواخر السبعينات لمنع عرض مسرحية ليل العبيد، للكاتب الرّاحل ممدوح عدوان والمخرجة نائلة الأطرش. كما استخدمت وسائل الإعلام المختلفة لمعاقبة مسؤولين ورجال أعمال وخاصة في حقبة بشار الأسد،	دور خارج القانون استخدام المؤسسة الدينية كذراع لمنع وتقييد الحريات العامة والثقافية.

	حيث شهدنا ترخيص بعض وسائل الإعلام الخاصة بحيث استخدمتها الأجهزة الأمنية للنيل من مصداقية وسمعة بعض المسؤولين الذين عبّروا عن آراء مستقلة، كما حصل مع وزير الصناعة الدكتور عصام الزعيم، ورئيس هيئة مكافحة البطالة الدكتور حسين مرهج العماش، وهما من خيرة الخبرات السورية، وقبل أن يكونا مسؤولين حكوميين كانا خبيرين دوليَّين مرمُوقين.	استبعاد المسؤولين غير المرغوب بهم، عبر تسليط مؤسسات إعلامية عليهم
16. محمد سرميني	كانت أداة الضبط الرسمية، وتمنع أي دور من الانفلات أو الخروج عن السيطرة بأي شكل لها، كما لها أدوار كثيرة من خلال المواجهة المباشرة مع المجموعات السياسية، مثلما حصل مع الإخوان في الثمانينات ومع الشيوعيين أيضا، ثم بعد ذلك على مستوى الأفراد كانت معنية بضبطهم ومراقبتهم دون استثناء.	القمع السياسي
17. محمد صبرة	عندما تكون عقيدة أجهزة الأمن متمحورة حول حماية الزعيم، تنفتح القيود التي كانت موجودة سابقاً، بمعنى أن المحظورات التي كانت تحدد عمل أجهزة الأمن في المرحلة السابقة، انتهت	العقيدة المتمركزة حول الزعيم وخرق المحظورات الاجتماعية.

	وأصبح لديها القدرة على خرق كل المحظورات الاجتماعية بشكل أكبر.	
18. نائل فرحة	تطوعت في سلك الشرطة عام 2004-2005 في حلب، كان لدينا مناهج دراسية، لم أقرأ منها شيئاً، لقد قضينا فترة التدريب في العقوبات الشديدة، حتى الكتب لم تسلم من العقوبة، لقد ابتلت بالمياه التي كانوا يرشوننا بها، "كرهت كل شيء اسمه كتاب"، بعدها كان يطلب منا أن نزحف على أرض فيها بحص خشن، ونضع أيدينا تحت ركبنا، حتى الآن أشعر بالألم في يدي.	"التدريب عبر التعذيب" إهمال متعمد للدروس التعليمية.
19. لمى أحمد اسكندر	هو أمن المنظومة الحاكمة وأداة للخوف وليس لأمن الإنسان، وهو مرتبط عند السوريين بالخوف، ونردد اسم فرع فلسطين، بينما لا علاقة له بفلسطين كنوع من التحايل على واقع معروف جداً.	مهمته نشر الخوف وليس الأمن
20. ملك قاسم	لدي اعتراض على إطلاق مصطلح المؤسسة على ما هو قائم للهيكلية وآليات المنظومة الامنية في سوريا، لأنه باختصار شديد لا ينطبق مفهوم هذا المصطلح القانوني والإداري على ما هو سائد من نهج وفلسفة، بنيت وتأسست عليها هيكلية وتبعية الأجهزة الأمنية، وهي القبضة الأمنية التي تهيمن على كل	ليس مؤسسة وإنما قبضة أمنية قمعية قائمة على الهيمنة والرعب والخوف.

	مناحي الحياة في سوريا، فهي سلطة أمنية قمعية قائمة على فلسفة الاستبداد والقمع والتدجين والهيمنة والرعب والخوف، لبناء سور منيع للسلطة الحاكمة لا يمكن تقويضه أو اختراقه.	
21. سليم إدريس	النظام السوري هو أحد الأنظمة التي تعتمد في وجودها واستمراريتها على مجموعة من الأجهزة الأمنية المختلفة التي تشكل مؤسسة أمنية للنظام. القطاع الأمني هو القطاع العسكري في سوريا، لدينا الأمن الداخلي يتبع لوزارة الداخلية، ومفهوم الأمن هو الاستخبارات التي تتبع لوزارة الدفاع وفرع الأمن الجوي يتبع القوى الجوية.	الأمن هو العسكر، أما مفهوم الأمن فهو الاستخبارات بحسب معظم المشاركين/ات الآخرين أيضاً، نستنتج أن الأمن في سوريا يفهم أنه الاستخبارات فقط.

الجدول رقم (2)

ذكورية القطاع الأمني وتقفي أثر النساء

الاسم	الاقتباس	استنتاجات وتحليلات
خبير في الحوكمة	لم يكن وجود النساء ذا معنى ولم يكن ملحوظاً في هذا القطاع، ولا وارداً، النساء كنّ موجودات في الشرطة وفي الجمارك بنسبة ضئيلة جداً، أما في فروع الأمن فلا وجود لهن، ونعرف هذا من خلال تجربتنا في السجن، لأن دور	وجود النساء يعيد ملكية المؤسسة إلى المجتمع

	القطاع الأمني في سوريا ليس لحفظ الأمن للمجتمع، حتى نفكر بوجود النساء ليقمن بالمساعدة على عملية الحفظ هذه. إنما دوره حفظ أمن السلطة، وبالتالي إدماج النساء في القطاع الأمني يتطلب رسالة للسلطة، وهذا من أين سيأتي؟ إذاً تواجد النساء صفري. كنّ يُستخدمن لجلب المعلومات كمجندات	
2. محمد سرميني	أحد الأركان الرئيسية للخلل في المؤسسة الأمنية أنها مؤسسة ذكورية، ولا يوجد فيها عدالة جندرية، ولا تتوفر فيها الكفاءات، وهي ذات طابع مغلق وعنيفة وربما هذا جزء من نقاط الضعف عند النساء، أو وجودهن يعتبر نقطة ضعف في المؤسسة، ولا يتواجدن ضمن الإطار الرسمي، هذا من حيث الهيكلية. وهن يُستخدمن كإحدى أدوات الاستبداد للترهيب وليس لحفظ الأمن، ولمراقبة كل شيء وضبطه كما يريد رأس النظام... أما بالنسبة إلى النساء فقد استخدمهن بأسلوب همجي كمُخبرات... بسبب وضعنا العائلي كون والدي منفيّاً، وعندما تقوم والدتي بزيارة سوريا، تراجع أربعة فروع أمنية بحيث كانت رسائل التهديد واضحة، إما أن يقوم والدي بتسليم نفسه أو أن تتعرض	المنظور الجندري للمؤسسة يخلخل المنظومة القمعية المغلقة نمط المخبرات كنموذج أمني التهديد والتخويف لكل من له صلة بمعارضة النظام،

	العائلة للتهديد، صحيح لم يحصل هذا، لكن والدتي كانت تعيش حالة رعب وقلق وهذا في أدنى مستويات الخطر، ونحن في سوريا نعرف الأسوأ إذا حصل الاختطاف والاعتقال والاغتصاب.	أفراد العائلة بالدرجة الأولى.
3. نائل فرحة	أثناء التحاقي بسلك الشرطة في مدينة حلب، لم يكن هناك أي نساء معنا في الدورة، وأثناء خدمتي في مدينة الرقة عانينا كثيراً من غياب العناصر النسائية، كنا نضطر أحياناً إلى استقبال محرم مع بعض الموقوفات، حيث لم يكن هناك في المخفر لدينا سجن خاص بالنساء، ولم يكن هناك شرطيات، أذكر أنه هناك أب رافق ابنته في النظارة، وفي مرة أخرى رافقت أم ابنتها. في إحدى المداهمات كنا نبحث عن أحد الفارين المطلوبين، كان بيت العائلة يحتوي على العائلة الكبيرة جميعاً، كان الشخص المطلوب موجوداً، ولكن ما إن أمسكنا به وهممنا بوضع القيود في يديه، حتى نادى أحد إخوته على زوجته الحامل قائلاً: (تِسلّخي)، فما كان منها إلا أن مزقت ثيابها ورمت بنفسها علينا، وقتها أدركنا أننا في مأزق حقيقي، فتركنا الفار المطلوب وبالكاد نفذنا بريشنا، لو كان	غياب النساء الشرطيات يضعف المؤسسة الأمنية نفسها.

	معنا شـــرطيات لما كنا نخاف في هكذا مواقف.	
4. هيثم رحمة	في تقديرنا، لم يكن النظام يأبه بصـــفة العاملين، من حيث الجنس، في القطاع الأمني والاســـتخباري، ورغم ذلك فالذكورية والفردية طاغية على الجهاز الأمني.	حيث توجد الذكورية، توجد الفردية والمركزية بالضرورة.
5. وائل الخطيب	خلال خدمتي على الجبهة في القنيطرة، لم ألحظ أيّ دور للنســـاء في الجيش، وحتى وقتنا هذا يتم اســـتخدام النســـاء بأدوار وغايات غير نبيلة. إســـرائيل كان لديها مجندات، وكنا نراهن من على خط الجبهة إذ لهن الحرية الكاملة، بينما في ســـوريا اقتصـــر دورهن على الخدمة ضـــمن الوظائف الإدارية، مثل إدارة الســـجلات والمطابخ، وكان يتم تســـفيه هذا الدور، وحتى حين توجد المرأة كانت تتعرض لكافة أشكال المضايقات ويُنظر إليها بدونية.	التمييز والأدوار الهامشـــية للنساء المجندات، والتنمر.
6. عبد الباســـط الطويل	كان يوجد في الدورة 41، 2600 ضابطاً، والنســـاء فيها لا يتجاوز عددهن 65، وقســـم منهنّ يتم فرزهن في المشـــافي العســـكرية، وبإدارة التعيينات، وليس في القطع العســـكرية، أي أنّ النســـب معدومة، ثم زاد الرقم قليلاً ولكنه ظل	نســـبتهن تعادل 2.5% وتشـــغلن مهمات غير عسكرية وينتمين إلى طائفة الرئيس (الساحل)

	يلامس الرقم الحقيقي، ومعظمهن من الساحل.	
7. ريما فليحان	نعم، لا وجود للنساء في هذا القطاع إلا كمجندات ومخبرات مرتبطات بالاتحادات والنقابات والوزارات وفي أي قطاع، حتى وصول النساء إلى المراتب القيادية يكون بسبب ارتباطهن بالأمن، وليس بناء على الكفاءة، وإذا كانت المرأة تمتلك الكفاءة والنزاهة، يتم تحييدها مباشرة، وأشبّههم بالسرطان وحالة الارتزاق، حسب التحقيقات الصحفية حتى شبكات الدعارة مرتبطة بالأمن... لقد كنت في جمعية رعاية المساجين وقمت بزيارة السجن المدني في السويداء، واكتشفت قضايا فساد وانتهاكات ضد النساء، في السجن يتم استغلالهن جنسياً، مقابل أن يُسمح لهن بزيارة عوائلهن، لقد قمت بتوثيق إفادات مكتوبة بدمشق حصلت عليها، قدمتها إلى وزير الداخلية ليقوم بالتحقيق والمحاسبة، وبدلاً من هذا قاموا بحلّ الجمعية!	لا وجود للنساء إلا كمخبرات، وتوظيف شبكات الدعارة لصالح الأمن. الاستغلال الجنسي للنساء في السجون والفساد الإداري.
8. ملك قاسم	ليس لدي إحصائيات، ولكن لم تكن هناك ظاهرة لوجود النساء في هذا المجال، وبالتالي فإن نسبتهن تكاد لا تذكر وهي ضئيلة جداً، ومحصورة تقريباً	القلة والتطييف والأدوار الهامشية

	بطائفة معينة، وهي الحاكمة. وفي الوقت الحالي، يوجد كلية عسكرية خاصة بالبنات، والجدير بالذكر أن مجال عملهن في هذا القطاع كان يقتصر على الأعمال الإدارية البحتة.	
9. محمد صبرة	قبل انقلاب حافظ الأسد، كان تأثير الأمن على المرأة محدوداً، سواء كضحايا أو كفاعلات في الأجهزة الأمنية، أي قبل فترة 1970، نلاحظ بين 1946 حتى 1970 أن عدد النساء اللواتي تم اعتقالهن على خلفية النشاط السياسي يكاد يكون شبه معدوم، حسب معلوماتي مع استثناءات بسيطة جداً، ولا تشكل ظاهرة، ولم يكن هناك تدخل للأمن بحياة المرأة التي بقيت بعيدة عن سطوة الأمن لأسباب اجتماعية، أو ربما يعود السبب لعدم انخراط المرأة بالنشاط السياسي والاجتماعي إلى حد كبير، ويمكن اعتبار عدم انخراط المرأة في النشاط السياسي وفي سوق العمل أحد التفسيرات المعقولة التي توضح عدم فاعلية المرأة بالأجهزة الأمنية، خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة... بعد 1981، استعان النظام بالنساء كمخبرات، وليس كعناصر أمن رسمية وهذا تحول لما يشبه السياسة المعتمدة،	ربط العلاقة بين النساء وأجهزة الأمن بالنشاط السياسي والاجتماعي لها. ظاهرة المخبرات في قطاع الدعارة وربطهن بأجهزة الأمن

	وتعززت هذه الحالة في المدن الكبرى كدمشق وحلب وإلى حد ما في اللاذقية، واستعان النظام بشريحة محددة من النساء من المشتغلات بالدعارة وكن على ارتباط كامل بأجهزة الأمن، مقابل غض البصر عن عملهن، ولأنهن أكثر مطواعية في تنفيذ المهام وأيضاً لأن الاستعانة بهن لن تترك ردات فعل مجتمعية حادة، فهذه الشريحة منبوذة من محيطها الاجتماعي الطبيعي، وبالتالي هن العنصر الأضعف في المعادلة المجتمعية.	
10. وسام جلاحج	إن دخول النساء منذ الثمانينات إلى المؤسسة الأمنية والعسكرية، كالانتساب إلى كلية البنات العسكرية والجيش، لم يكن الهدف منه إطلاقاً جندرة هذا القطاع أو إشراك النساء في صنع القرارات العسكرية أو الأمنية. بل كان الهدف هو زيادة توغل المؤسسة الأمنية في المجتمع والدولة، وخاصة بعد أحداث الثمانينات الدامية، حيث أصبح للنظام ذراع أخرى تضاف إلى بقية مؤسساته الأمنية تساهم في ارتكاب الانتهاكات وتفتيت النسيج الاجتماعي وتمزيقه. إن الدولة العميقة تظهر بكل تجلياتها وأبعادها في سوريا، من خلال مجموعة من الشبكات السلطوية والأمنية	تواجد ضعيف بدون تأثير ظاهر في صناعة القرار

	والعسكرية، والتي تتقاطع مصالحها نحو هدف واحد هو تعزيز نفوذ النظام والإبقاء عليه، من خلال تغييب مبدأ سيادة القانون والمحاسبة والشفافية وإفساد من لم يفسد، لتتحول المؤسسة الأمنية إلى مؤسسة وحيدة مسيطرة على جميع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتبتلع كافة مؤسسات الدولة بمختلف مشاربها.	
11. نوال اليازجي	كانت العرب تقول: "لا يُؤَنَّث الرأس ولا يُذَكَّر الطريق"، ويأخذون بهذا القول كيلا يتم جندرة اللغة، لأن الطريق يدوسون عليه، والرأس رمز للسلطة لا يُداس عليه... يوجد نساء في الكلية الحربية، ومنهن من يتطوعن كموظفات، ولكن دورهن غير ملحوظ، وهن غير مرئيات وليس لديهن مسؤوليات مباشرة، أيضاً هناك نساء يعملن بالجمارك، غالباً لتفتيش النساء، ويوجد شكاوى عليهن بسبب طريقتهن بالتفتيش، نحن نريدهن في مواقع صنع القرار.	الذكورية في الثقافة السائدة الدور اللامرئي للنساء وسوء الأداء إن تواجدن.
12. معن طلّاع	بشكل عام إن المرأة تطرح قضايا السلم، وهي تميل للسلم والاستقرار واللاعنف،	ربط وجود المرأة بقضايا بالسلام

	لذلك نرى في أدبيات الأمم المتحدة، كلمة الأمن دائماً مرتبطة بالسلم مع بعضهما...	
	عمل المرأة في سوريا في مؤسسات الأمن هو صفري بامتياز، حتى على مستوى الموارد البشرية والسياسات والبنية التحتية في السجون، وحتى على مستوى القوانين وفي كل مراحل رسم وصنع القرار، وغياب دور المرأة واضح وممنهج.	وجود النساء كان ضعيفاً وصفريّاً
	يمكن أن نلحظ بعض الشرطيات في بعض الأعمال الإدارية وهي ضيقة جداً، لا تقدم أي أثر في تحسين هذا الملف، وقد نجد بعض الموظفات في إدارة التجنيد، مع العلم أن سوريا كانت سباقة في إنشاء الكلية العسكرية للبنات، وأيضاً في الوصول للرتب العالية كمرتبة الضابط، ولكن لنتوقف هنا، هل الموضوع يتوقف على وجود كلية مثلاً، ووصول امرأة واحدة لرتبة لواء أم أننا نقوم بتغيير المنظومة ككل... في 2008 حدثت نقاشات كنتُ مطلعاً عليها، على مستوى أفرع الأمن، بأن نعمل ليصبح التوظيف ضمن أطر المسابقات "توظيف وفق قانون العمل"، ونأتي بموظفات، فقوبل القرار بالرفض، بسبب بنية الأمن، أكيد أن هذا القرار جاء من خلفية موضوعية... فهي بنية	ربط إدراج النساء بالتغيير المنشود في المنظومة الأمنية إدراج النساء يفتح معه الملف الحقوقي الذي لن يقبل النظام بفتحه، لذلك فالمنظومة الحالية غير مؤهلة بقبول النساء، لما

	عصـيـة على التغيير في هكـذا قضـــايـا وحلقات التغيير مترابطة ومتســـلســـلة، لأننا إذا فتحنا ملف تحسين شروط واقع عمـل المرأة، قمنـا بفتح الملف الحقوقي معـه، وهـذا خط أحمر، فـأي منظومـة تريـد العمـل على تمكين المرأة وتحســين واقعهـا، ســيكون الحـديـث متلازمـاً مع ضــرورات الـدفع باتجاه تثبيت حقوقها وتحســين بيئات العمل، حتى لو فكروا بوجودهـا على شــكـل ديكور، هي بنيـة عصـية، حتى إن هناك بعض السـجانات في قطاع الأمن لم يتمكنّ من الاستمرار... فـالقوانين المكتوبـة والإجراءات لا تلحظ ســيـاســـات تحســين النوع الاجتماعي، والبناء المرتبط بالموارد البشــرية تم بناؤه لـيـس بـمـنـطـق ذكـوري فـقـط بـل عـلـى العنف الصـلـب المباشــر الكامل (أحادي الجـانـب) وهـذا ينعكس على المشـــاركـة المجتمعية عموماً.	يســـتتبعه من الشـــفافيـة المطلوبة. الذكورية المرتبطة بالعنف كقطب أحـادي لتشـــكيلـة الأمن
13. مجدولين حسن	كان الجيش مصـــادَراً أمنياً، ويتم تعيين قـائـد فرقـة، وبـالتوازي يتم تعيين رجـل أمني بمرتبـة معينـة في الفرقـة يســيطر عليه، وهـذا عـامل مهم، ورأينـا كيف تم توجيههم في 2011، القطاع الأمني لم يكن مجنـدراً، بـل يحتوي على خطـاب معـاد	هـيـمـنـة الأمـن حـتى عـلـى الجيش

	للنســـاء، ووجودهن كموظفات بـأدوار مدنية فقط.	قطاع الأمن معاد للنســـاء وأدوارهن غير ذات نفوذ
14. يوسف سلامة	ليس لديّ شـك في أن وجود النسـاء فيه بنسـبـة قليلـة، لأسـبـاب أيـديولوجيـة واقتصـــاديـة وعـائليـة، وبضـغـط من الأجهزة لإجبار النســاء للعمل كمخبرات وضــد النســاء أيضــاً... كلما اقتربنا من العمل الأمني العنيف، قلّ عدد النســاء مثل الجبل ورأس الجبل، وكلما صــعدنا إلى قمة الجبل تصبح أداة، وكلما تعمقنا في عمق الجهـاز الأمني، أصــبح عـدد النســاء يتناقص، وأصــبحت المهام التي يمارسنها أقرب إلى مهام الرجال.	الضــغـط على النســاء لإجبـارهـن عـلى الـعـمـل كمخبرات النســاء تتواجد في أطراف الجهـاز الأمني، ولســن في صــلبـه، بســبـب الأداة العنفية
15. أحمد الرمح	في الـثـورة، تـم اســتـخـدام الـنســاء كجـاســوســات؛ ولم يكن لهن أي دور قيـادي، بعـد الثمـانينـات بعـد ظـاهرة المظليـات، دخلـت المرأة المؤســســة العسكرية في الأماكن الإدارية فقط.	أدوار الـتـجســس والمهـام الإدارية
16. أحمد رحّال	بالنسبة للنساء، في عام 1980 كانت أول دورة في الجيش انخرطن بهـا، وجرت العادة بأنّ معظم ضــباط الأمن يأتون عن طريق الجيش، لأنّـه لا يوجـد كليـة أمن، بـل يوجـد كليـة شــرطـة فـقـط بـاعـتـبـارهـا مـدنـيـة، أمّـا المخـابـرات العســكريــة فمعظمهم من ضــبــاط الجيش، حيث تم أول انضمام للنساء في	لا وجود لكليـة خـاصــة بالأمن

	هذه الفترة، لقد تم اختيارهن بمعايير حزبية وبدراسة أمنية. تتم إضافة بعض التنوع السوري، لتحقيق التوازن الطائفي ولكن هذا التمثيل يظلّ صوريّاً، أي" كمالة عدد"، مثلاً أنا دورتي عددها 158 ضابطاً، منهم 140 علوياً، و18 من جميع المكونات السورية الأخرى، بنسبة 1% حتى ممن لديهم مشاكل أمنية، لذلك كانت نسبة 98% من طائفة النظام للضرورات الأمنية، بالتالي لم يكن وجود النساء في الجيش مقبولاً، بل يتم استخدامهن كمخبرات، وخاصة في مناطق العمل في الاتحاد النسائي مثلاً.	البعد الطائفي كان يشمل تجنيد كلا الجنسين النساء والرجال
17. لمى أحمد اسكندر	بخصوص دور النساء، نحن نعلم أنه لا يوجد للنساء والرجال أي دور في اتخاذ القرار، لأن القرار مركزي جداً، في حين كان تحييد النساء واضحاً في جميع المجالات، وفي كل دوائر الدولة، والكل متساو في المهانة نساء ورجالاً، وهذا ليس مشاركة بل هو استخدام.	استخدام وليس مشاركة

الطائفية الملتبسة بلبوس عائلي الجدول رقم (3)

الاسم	الاقتباس	الاستنتاجات
1. وائل الخطيب	كانوا يلعبون على الوتر الطائفي، بين علوي وسني ودرزي، بشكل مبطن، وفي	الطائفية كعنصر ضبط وتحكم

	إطار هذا المفهوم تم التحكم في جميع المفاصل.	
2. صفوان قسام	هناك ما يسمى "حكومة الظل"، حسب المصطلح السوري، وتسمى الدولة العميقة عالمياً؛ وهناك آلية غير معلنة، ولكنها موجودة، تتمثل بسلة التوازن الطائفي في سوريا، ما يعني تنصيب ممثلين عن الطوائف الدينية والمناطق والعشائر والتيارات الفكرية والسياسية في مناصب الحكومة ومجلس الشعب، بحيث يتم ربط المجتمع السوري كاملاً كنوع تشميلي ظاهري، لإرضاء الجميع دون أن يكون هناك أثر حقيقي لهذا التمثيل، وشخصية حافظ الأسد شخصية محورية في السلطة، والأب الروحي والمادي قبل 2011.	تمثيل طائفي في الظل يحركه رأس السلطة
3. أحمد الرمح	كان الأسد يلعب على التقسيم الطائفي، ويوجد في كل محافظة لجنة أمنية يرأسها أمين الفرع، والحقيقة أن لا دور له، لأن الحاكم الفعلي هو رئيس فرع الأمن العسكري.	الهيمنة على باقي أجهزة الحكم
4. صفوان عكاش	النظام غير معنيّ بطائفة معينة، بل قائم على النهب المباشر للبلد، ويحتاج لأدوات لخدمة مشروعة، وإحداها الطائفية التي يستخدمها.	الطائفية كأداة لمشروع النظام

5. حازم نهار	تغلب عليه المسحة الطائفية، فالشخصيات الفاعلة والقوية تنتمي إلى طائفة معينة، يجب أن نكون أمينين بتوصيف الحقيقة كما هي، فلا شك أن هناك لوناً طائفياً غالباً على مستوى الممسكين بزمام الأمور، لكن أيضاً في المقابل كنا نلمس أنها أكثر فتكاً وحدية مع أبناء الطائفة العلوية.	توظيف الطائفة كأداة لمسك زمام الأمور، والفتك بها إن هي خالفته
6. عبد الباسط الطويل	النظام في عمقه ومنظوره قام بتطييف الجيش، ولكن عندما فتح هذا الباب علم بأنّ 95% من البنات ينتمين للساحل، وقد قام بتأسيس هذا النهج في الظل، أما على مستوى الضباط الرجال فنسبتهم 87% من العلويين و13% يمثلون جميع القوميات والطوائف في سوريا.	النسبة المئوية تشي بعدم توازن واضح، بين النسبة الضخمة للطائفة العلوية في الجيش، ونسبتها الفعلية في تعداد السكان في سوريا.
7. يوسف سلامة	الدولة العميقة هي الدولة السطحية الظاهرة للعيان، ليست عميقة وليست بعيدة وتلمحها العين بدون تكبير الصورة، لأنها تجسدت بآل الأسد، ومجموعة مصغرة من الأقرباء بالدم، ونقاربها من زاويتين: تداخل رجال الأمن بالعائلة، ومصالحها، ورجال الأمن الذين يمارسون وظائفهم هم أعضاء وقرابة دم من الدرجة الأولى، وكلما ابتعدت قرابة	دولة عائلة الأسد والأقربون في العمق

	الدم من الدرجات، ابتعدت عضوية هؤلاء الأفراد من الفاعلية.	

جدول رقم (4)

الفساد الممنهج وتسميم العلاقات الاجتماعية والدينية

1. لمى أحمد إسكندر	كان انشقاقي الأكبر عن عائلتي، لأنها كانت مع الجانب الخاطئ، للحفاظ على مصالحهم. وبدأت علاقتي معهم تتأزم منذ بدء ثورة ليبيا، حين أعلنت عن موقفي الداعم للثورات على الفيس، وتمت محاربتي بالمقاطعة. جميع القطاعات مخترقة لمراقبة الناس... كانت المفاجأة أن بعضاً من زملائي الدبلوماسيين من أبناء دورتي كانوا موظفين بالأمن، ويقومون بإعطاء محاضرات للموظفين فيها.	تخريب العلاقات الاجتماعية والعائلية وحتى الزمالة في المؤسسات عبر الرقابة الصارمة، التي تزرع الشك
2. بسمة قضماني	هيمنته على الدولة والمجتمع سممت العلاقات الاجتماعية، ووسعت الفجوة بين المكونات السورية، كالمجتمع المدني، فهو يشارك هذه المؤسسة بطريقة عمودية مع المؤسسة الأمنية، وعلاقات المجتمع قائمة على الخوف.	مكونات المجتمع لم تكن على تواصل بسبب العلاقة العمودية عبر الأمن

3. صفوان قسام	لقد درس بنية المجتمع السوري، وعرف مخاطبته والتعامل مع كل طرف على حدة	فرق تسد
4. جمال سليمان	صراع النظام مع الإخوان المسلمين، في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، أتاح وفق قانون الطوارئ للأجهزة الأمنية صلاحيات استثنائية استغلتها كي تفرض قبضتها على كل مفاصل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أتاح لها انتهاك الحريّات والخصوصيات، ولم يكن هناك جهة تجرؤ على محاسبة أجهزة الأمن، وتحديداً بعد صراعها مع الإخوان، شعرت بأنّها خاضت معركة عنيفة معهم دفاعاً عن النظام، قدّموا فيها تضحيات كبيرة، فبعضهم تلقّى إصابات بالغة والبعض الآخر فقد أفراداً من أسرته، وبالتالي شعروا بأنّ ما قدموه يتجاوز حدود مرتّباتهم المتواضعة، والمزايا التي تستطيع الدولة تقديمها لهم، فانخرطوا تدريجياً بعملية فساد وجمع للغنائم وتحقيق المكاسب عن طريق الاعتداء على موارد الدولة، وإنشاء شراكات مع التجار والصناعيين الذين لم يكن أمامهم لاستمرار أعمالهم إلا خيار	مكافأة الأجهزة عن معاركهم في سبيل النظام وإطلاق يدهم في الفساد امتلاك وسائل الضغط والفساد الأخلاقي على الوزراء لاستخدامها عند الحاجة، أي مأسسة الفساد السياسي واستخدامه بشكل انتقائي ضد المشكوك بولائهم.

	مشـــاركة ضـــباط الأجهزة الأمنية الكبار والصغار منهم، حسب حجم المشاريع. إنّ بقاء النظام في سُـــدَّة الحكم، ونجاته من كثير من التحدّيات وكسبه لكثير من المعارك، التي لم تقتصـــر على الداخلية فقط، وإنّما الخارجية أيضـــاً، ســـاعد في عملية اصطفاء استثنائية لضباط الأمن في ترســـيخ شـــيفرات مســـلكية وتقاليد صـارمة، حتى في عمليات الفسـاد، حيث كان لكل شـخص حدود معيّنة وخطوط حمراء لا يجوز تجاوزها، ولقد بيّنا ذلك في مسـلسـل العرّاب. لقد كان متوقعاً من المسـؤولين الأمنيين تقديم ولاء لا يتزعزع وطاعـة مطلقـة، وتنفيـذ صـــارم للأوامر ولتقـاليـد العمـل. كمـا أنّ كثـافـة تغلغـل الأجهزة الأمنية وصلاحياتها شبه المطلقة، أتـاح لهـا جمع قـدر هـائل من المعلومـات عـن المـواطنـين الســـوريـين، حـتى عـن مســؤولي الدولة من مدراء ووزراء ونواب وغيرهم. بـالتـأكيـد جمع المعلومـات هو جـزء من عمـل الأجهزة الأمنيـة، ولكن الأجهزة الســـوريـة لم تلتزم بـالأشـــكـال القانونية في جمع المعلومات، كما أنّها لم تتمتّع بأي نوع من أنواع الشـفافية، فهي لم تشـــارك هـذه المعلومـات مع الأجهزة الرّقـابيـة أو القضـــائيّة، وإنَّما احتفظت	

بسـريتها، كي تسـتخدمها بشـكل انتقائي عندما تريد معاقبة مسـؤول ما. ولعلّ الحادثة الشـهيرة للواء بشـير النّجار، مدير إدارة المخابرات العامة وقتها، قصة معبرّة في هذا السـياق، حيث اسـتطاع النجار الحصـول على تسـجيلات لمسـؤولين سـوريين، بعضـهم وزراء يرتادون أحد بيوت الدعارة في دمشـق... حتى الآن تبدو القصـة عادية جداً وتحصـل في كل البلدان والمجتمعات، ولكن الشيء غير العادي بالنسبة لسوريا هو أنّ هذا الأمر لم يبق سـرّا كما جرت العادة، بل شاع في الشارع السوري، ما أدى إلى اعتقال الرجل ووضـعه في السجن رغم رتبته المرموقة، ووجهت له تهمة الفسـاد واسـتغلال الوظيفة، وصـودرت جميع ممتلكاته وممتلكات عائلته التي حصل عليها بالفساد طبعاً، وحكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً، ثم مات في السجن بعد فترة وجيزة، زعمت السـلطات أنّه مات بالسـكتة القلبية، بينما تقول بعض الروايات إنه قُتل بحقنة. لم تكن مشـكلة النجار أنه سجل أشرطة لارتياد مسؤولين رفيعين لبيت الدعارة، فهذا مطلوب، إنّما

	خطيئته تمثلت بسماحه للسر بالوصول للشارع.	
5. حازم نهار	إحدى سماتها أنها نشرت الخوف ضمن المجتمع، فتحول المواطن خلال زمن طويل تلقائياً إلى كائن عازف عن السياسة، وأيضاً بقوة النظام الأمني أصبح لدينا رقيب على المواطن بمنع أي مبادرة للعمل المدني والسياسي.	زعزعة الثقة ونشر الخوف، رقيب على كل مواطن/ة
6. محمد صبرة	سوريا ألغت قانون الدعارة عام 1972، لقد كان هناك قانون يسمى قانون تنظيم الدعارة، حيث كان العمل بتنظيم بيوت عامة للدعارة في دمشق، وكان مقره حالياً في موقع كلية التجارة والاقتصاد وفي حلب ودير الزور، وبمحاولة نفاق الأسد لاستحالة قطاع من رجال الدين في سوريا، قام بإلغاء هذا القانون، وهذا الدور يتبع لوزارة الداخلية، لذا لم يكن يتم الضغط عليهم من قبل الأجهزة الأمنية، لأن العمل ضمن إطار التنظيم القانوني المحدد.	استخدام رجال الدين في تغيير القوانين لغاية أمنية بحتة، واستخدام شبكات الدعارة لصالح نظامه
7. مجدولين حسن	لدينا جُمل نستخدمها في حياتنا اليومية، بأن "الحيطان لها آذان، ولا تعلي صوتك" والجميع يخاف ويشك حتى بأفراد أسرته. هي ثقافة سائدة تدل على أن أجهزة الأمن في مقدمة الأشياء التي نخاف منها. وتفاصيل حياتنا اليومية	الشك والخوف والريبة حتى ضمن الأسرة الواحدة

	ينعكس وجود الأمن فيها سلباً، وأحياناً هو نكوّن نوعاً من التعايش والتكيف معها، في الوظيفة وشراء البيت، على سبيل المثال، كل شيء يحتاج لدراسة أمنية، والسوريون يتعاطون بأسلوب الفساد باستخدام الواسطة والرشوة. وأعتقد أن غياب المحاسبة وعدم إخضاعها للقضاء وغياب حقوق الإنسان كمرجعية هو ما حوّل الأجهزة إلى كابوس، وهناك بعض المقولات المضحكة التي تقول يجب الحفاظ على مؤسسات الدولة! عن أي مؤسسات نتحدث؟ إنها أعشاش للأجهزة، وهي مؤسسات بالاسم فقط، مثلاً مؤسسة القضاء مترهلة وفاشلة وغير نزيهة ومصادرة من قبل الأمن والفساد.	نشر الفساد والرشوة والمحسوبية في المجتمع كابوس الأمن وغياب القانون، ومؤسسات مترهلة وفاسدة
8. وسام جلاحج	الدولة العميقة موجودة داخل المجتمع ومتوغلة فيه، بسبب غياب الوضوح والشفافية عن ماهية الأشخاص، وغياب القوانين. والمؤسسة الوحيدة في سوريا هي المؤسسة الأمنية وجميع السلطات خاضعة لها، ولكن كيف تدار؟ لا أحد يعرف.	السيطرة الأمنية على جميع السلطات الأخرى شكل حواجز في المجتمع، بمثابة الدولة العميقة.
9. نوال اليازجي	تاريخياً، تمت تربيتنا على الخوف والتوجُس، وكلما زاد قمع الرأي شعرنا بالخطر حتى لو لم تكوني معارضة،	الأمن خلق الشك والريبة في نفوس المواطنين/ات

	وجعلونا نشكك ببعضنا... هناك فكرة سائدة بأن طبيعة النساء أقل عنفاً ويسعين للخير والسلام، لذا نتفاجأ بهذا الدور الذي يدل على القسوة، والقتال بالسلاح أهون من هذا الدور، فكري النسوي يجعلني أفكر بضرورة وجود النساء في كل مواقع صنع القرار، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، على اعتبار أن ذلك سيخفف السلوك العدائي تجاه الناس ولكن السلوك العدائي نفسه يستمر، وأتساءل هل هو بسبب نزوع شخصي للعنف، أو لأنه تم برمجته أو أنها مضطرة أو استجابة للأوامر كيلا تتحول إلى ضحية، وأتساءل هل أنا على حق لأدعو لجندرة الأجهزة؟ وما هي النتيجة يا ترى؟!	انقسام الفكر النسوي بين قبول ورفض كلا الدورين، دور الضحية ودور الجلاد في نفس الوقت.
10. صفوان عكاش	يتم التغاضي عن الفساد وسوء استغلال السلطة، ومن يتجاوز حدوده لديه أفضليتان: الأولى السلطة والإرهاب للشعب، والثانية الابتزاز المالي بطرق رهيبة. مثلًا في الجزيرة السورية يوجد قانون يمنع زراعتها حتى يتم توفير الأعلاف للغنم، وهي أملاك دولة، وبنفس الوقت يتم الربح بدون أن يكون له ملكية خاصة بل عن طريق الشراكة مع المزارعين... استخدام آليات في المجتمع	الفساد وإرهاب الشعب وفرض الشراكة بأرزاق المزارعين

	لقمع الناس، مثلًا يتدخل بين العشائر وصراعاتها على المشيخة، والاختيار يتم التلاعب فيه بتعيين صاحب الولاء بدعمه أمنياً حتى يتم التحكم فيه، ونفس الآلية موجودة في النقابات والاتحادات بفرز النخب والسيطرة عليهم واستخدامهم، عدا عن انتهاكاتهم في التعذيب والسجون.	التلاعب بالصراعات العشائرية لصالح النظام وفرز نخب قابلة لاستخدامهم في السيطرة والتحكم، وزعزعة الثقة
11. ريما فليحان	هناك نوع من التواطؤ بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الدينية، إذ تعتبر القيادات الدينية مدعومة من الأجهزة. مثال على ذلك مشايخ العقل في السويداء يمتلكون سيارات مفروزة من قبل الأمن، حتى يظلوا تحت السيطرة وفي المقابل يتم دعمهم لإحكام السيطرة على الطوائف المختلفة، وتتكامل أدوارهم في السيطرة والتحكم... الأجهزة أحد أسباب تكريس نظام الأسد والفساد والشعور بعدم الانتماء، والانتماء لا يتعدى الهويات الفرعية، لقد رسخوا هذا الشرخ، حتى مبادرات تنظيف الشوارع حاربوها!	إفساد المؤسسة الدينية خلق شرخ مجتمعي وشعور بعدم الانتماء للوطن
12. أحمد رحّال	في 1976، عندما انتهى بناء سد الفرات، قام النظام بطرد أصحاب أراضي الري المحيطة به التي تسمى أراضي الغمر، هناك أراض صادرتها الدولة وأعطتها	قام النظام بطرد أصحاب أراضي الغمر، وقام بتمليكها لآخرين، وبنفس الوقت قام بتهجير أهالي

	لعائلات من طائفة النظام، وقامت بتسجيلها بأسمائهم بعد نقل عائلاتهم لأمانة السجل المدني بمحافظات وأرياف حلب والجزيرة السورية، وهؤلاء قاموا بتأجيرها لأصحابها الأصليين. تم توظيف بعض العلويين بشكل خفي في أفرع المخابرات، تحت عنوان "متعاون" ويتقاضون رواتب مخفية، ونصف النساء في الساحل أيضاً، وليس بصفة رسمية، إذاً النساء لم تدخل بشكل رسمي في هذا القطاع ولا يوجد مساواة، واقتصر استخدامهن بشكل وظيفي لجلب المعلومة، لقد سيطر الأمن على مفاصل الدولة، يوجد مسؤول أمني في جميع المديريات العامة، حتى المساجد والنقابات والاتحادات جميعها تخضع للأمن، إذاً لدينا دولة أمنية ضمن الدولة، حتى الزواج يحتاج لموافقة أمنية، والأمن شريك في جميع المشاريع التجارية، واستطاع التحكم بالعشائر من خلال تحييد الشيوخ الحقيقيين بشيوخ تابعين له، الأمن هو الهرم الأعلى الذي يتحكم بكل مفاصل الدولة.	الغمر لمناطق الجزيرة وملّكهم أراضي فلاحين آخرين، فيما عرف بمشروع الحزام العربي التحكم بالقائمين على دُور العبادة ومشايخ القبائل والعشائر
13. خبير في الحوكمة	الدور الأساسي هو حماية السلطة، وكل ما يحدث في هذا الاتجاه، وأي شيء يهدد هذه السلطة فهي ضده، بما فيه	الأمن عامل تهديد للمجتمع

	المجتمع، وبالتالي يتحول المفهوم من أمن المجتمع إلى تهديد المجتمع.	

الجدول رقم (5)

إعادة الهيكلة وإدماج النساء ضرورة

1. بسمة قضماني	تتم مقاربة عملية إصلاح القطاع الأمني والتعامل معها على أساس تطوير مهنية هذا القطاع وهيكلته، وتطوير حوكمة القطاع بوضع معايير تقنية ومهنية وتنظيمية، وهناك شق مهم أصعب يتمحور حول مفهوم الأمن ذاته... يجب أن يتم بيننا نقاش مجتمعي واسع تشارك فيه النساء، ولمشاركتهن أهمية كبيرة، فالنقاش حول مفهوم الأمن بحد ذاته، لدى النظام والمجتمع، ليس له أي فهم ديمقراطي لمفهوم الأمن، من المهم أن يكون النقاش واسعاً ومفتوحاً، تشارك فيه كل فئات المجتمع، لتحديد هذا المفهوم...حتى يتم تجذير مفهوم الأمن والأمان، أفضل صوت يتم سماعه هو صوت النساء، لأننا نريد من هذا النقاش نزع مفهوم الأمن القائم على القوة فقط.	إعادة هيكلة مفاهيمية مشاركة النساء ضرورية، وكذلك فتح نقاش مجتمعي واسع حول المفهوم تكريس مفهوم الأمن والأمان عبر أصوات النساء

2. معن طلاع	يجب دراسة الدوافع الاجتماعية والأسرية، وهذا لن يتم بدون دور المرأة.. في فهم هذه المنظومة التي تتعلق بالفقر والعلاقات الاجتماعية، فالعنف الذي يحصل داخل الأسرة يولد عنفاً. فإذا أردنا العمل على الاستراتيجية الأمنية، يجب أن نبحث على مستوى التربية والتعليم، وعلى عدة مستويات وهنا دور المرأة مرجعي، وليس شكلاني أي بالمعنى الوطني أكثر. ولن أتحدث عن وضع المرأة بشكل سياسي، فهناك مناضلات ولكن الوصول إلى المعنى الوطني يحتاج إلى أن ينتقل المفهوم السلبي الذي كرسه نظام البعث لأجل جذر الإرهاب الذي لا يحل فقط بقضايا أمنية، بل بمعالجات اجتماعية، على مستوى علم النفس، وهنا ك أدوار رائدة للنساء... ينبغي أن تكون أدوار المرأة مدسترة، ويجب العمل على إنشاء مراكز للمرأة عن دراسات الأمن، وأن يكون لها دور في صياغة الاستراتيجية الأمنية، لكل سوريا، في حال تمت المناقشة في البرلمان... أي إجراء بالذهاب إلى تشكيل مفهوم الدولة الحديثة بشكل طبيعي سيقوّض دولة الأب ويسقط النظام، سواء كان باب حقوق الإنسان أو المرأة،	دور محوري للنساء في التحليل الجنائي وكشف الجذور الاجتماعية والتربوية قوننة القطاع الأمني وفق الدستور، تأهيل وتدريب النساء في أكاديميات خاصة بالأمن، ومشاركتها في جميع الاستراتيجيات، وتضمين رؤيتها.

	لأن هناك تقاطعاً (الموروثات زادت بتقويض دور المرأة) فالنظام في هذا السياق كان معنيّاً فقط بتأسيس شبكات موالية للحفاظ عليه.	الدولة الأبوية تسقط بعد مشاركة المرأة أو فتح ملف حقوق الإنسان
3. مجدولين حسن	كلمة إصلاح لا تعطي قدرها، وهي عملية غير كافية لأن تقوم بالدور الطبيعي، ولكي تحترم حقوق الإنسان والمواطنين. إعادة الهيكلة هي الأمر المطلوب، وذلك عن طريق إدماجها في جهاز واحد وإخضاعها لرقابة مؤسسة القضاء، وإلزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهناك نقطة أساسية وهي المصادقة على اتفاقية منع التعذيب، بالتالي نقوم بجندرة المؤسسة عندما نبدأ بإعادة هيكليتها، بهذه الشروط تتحول إلى مؤسسة مدنية تتعاطى بشكل طبيعي مع وجود النساء كموظفات	المطلوب إعادة الهيكلة وليس الإصلاح، وتكريس دولة القانون وجندرة قطاع الأمن
4. يوسف سلامة	ينبغي حلّ الجهاز، وليس إعادة هيكلته... ويجب إعادة التأسيس بمعايير، وأن نستفيد من تجارب الدول الديمقراطية وندرسها بعمق، ولن نعود لاختراع كل شيء وكأننا نسخر من التاريخ ومن التجربة الإنسانية... إذا ما تم تأهيل النساء فسيصبحن أفضل من الرجال في خدمة المصالح الوطنية، أما قسر العضوية على الرجال، فهو بدعة	تفكيك وإنشاء من جديد التأهيل والتدريب والكفاءة هو معايير المشاركة، ويجب عدم التمييز بين الجنسين

	تاريخية وذكورية، تزول بزوال أسبابها، حتى الآن ما زالت هذه الأسباب قائمة ضمن المعارضة، وأشك في أنهم من الممكن أن يفكروا أن تتولى امرأة إدارة الجهاز الأمني، بينما تجاوزاً يتم تسليمها جهازاً أمنياً للأحداث، لأنه غير مؤثر، وهذا دليل على النظرة القاصرة لأنهم غير مقتنعين بأن المرأة مكافئة للرجل، وهذا بالطبع مرهون بالمستقبل والتخطيط والإمكانيات والتجاذبات الاجتماعية والدينية والطائفية، التي هي أهم من السياسية في هذا الموضوع... وتعود فكرة "الأفضلية للرجال" للفهم التقليدي للأمن، بأن الأمن يكتنفه العنف والدم والاقتحام والاعتقال والمداهمات في منتصف الليل، وخارج عن القانون، بالتالي فالأمن الذي تم ترسيخه بهذه المفاهيم يحتاج إلى ذئاب.	إدماج النساء سيكون له أثر في انتقال قطاع الأمن من العنف والدم وشريعة الغاب، إلى حكم القانون.
5. ريما فليحان	تتم إعادة الهيكلة بالقيام بمجموعة خطوات، أولها البنية، بتغيير وإلغاء الأجهزة غير الضرورية، وتأسيس أجهزة أمنية لحماية البلد والشعب، وتتوافق مع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بشرط المحاسبة وأسس معيارية بقبول الجميع للانخراط فيها، والكف عن تجنيد المخبرين ضمن الحياة العامة،	اتباع قوانين الشرعة الدولية ومبادئ حقوق الإنسان لإعادة الهيكلة

	ومأسستها وعدم التعدّي على حقوق وحريات الناس. أقترح وجود شرطة مجتمعية محلية، تعمل لأن تكون صلة الوصل بين جهاز الشرطة والمجتمع بدون حمل السلاح، دورهم يقوم على التوعية بالقانون وحل الخلافات، وهنا تتم مراعاة وجود النساء والرجال معاً ومن خلفيات متعددة، لاستيعاب الثقافات المتنوعة ومراعاتها ضمن المجتمع، ونحتاج للشرطة المجتمعية إلى جانب المؤسسات، وهنا يجب أن يكون للنساء دور فيها، لأننا سنواجه مشاكل مع ضحايا العنف لها علاقة بالأحداث، باشتراط الكفاءة العلمية والتأهيل النفسي، وعند البدء بتنفيذ تدابير العدالة الانتقالية أيضاً بما يتعلق بالعنف الجنسي نتيجة الاعتقال والخطف، حيث يجب أن يتم التعامل معهم من قبل مؤهلين لإعادة تأهيلهم.	ضرورة بناء شرطة مجتمعية يكون للنساء دور أساسي فيها.
6. أحمد الرمح	يجب إعادة الهيكلة، بحيث تتحول المؤسسة الأمنية والعسكرية لتكون تحت السلطة التنفيذية، وألا تتجرأ على حقوق الإنسان وتعمل تحت سقف القانون، ليس كما يحدث الآن، حيث تقوم بتطويع القانون... وأن تخرج من عملية تطيفها، وأرى أنّ المكون العلوي	إعادة الهيكلة لا بد أن تتم بمشاركة النساء، لأنهن ضمانة لبقائه خالياً من

	ظُلم تاريخيّاً، ففي عهد حافظ الأسد تم تحميله جرائمه التي اقترفها بحق الشعب السوري، لتتحول كلمة (علوي) إلى موال متوحش، والجدير بالذكر أنّ عمليات الاعتقال لا تتحرك إلا بقرار قضائي، وليس بأوامر أمنية فحسب. وبعدها نحتاج إلى جندرة المؤسسة، إذ لا يمكن أن يتقدم المجتمع وتنهض الحضارة ونصف هذه الحضارة مغيّب، نحتاج إلى تمثيل النساء بشكل حقيقي في جميع القطاعات، لأنّ النساء يتميزن بقيامهن بالتنظيف ثم الترتيب (أنديرا غاندي)، إضافة لذلك أن تنتظم بلائحة قوانين تضبط العمل في حال حصل أي عسف، ويتم اللجوء للقضاء، حينها نقول نجحت المؤسسة، بعدم قبول عمل المرأة في الأدوار الثانوية.	الفساد (هذا ما تم استنتاجه من المثال)
7. هيثم رحمة	مشاركة النساء في تقديرنا مهمّة، من حيث الشكل والمضمون وتحقيق المصلحة العليا للبلاد... فعند توفر الإصلاح البنيوي والهيكلي والإداري والقانوني والمهني لجهاز الأمن، ستكون مشاركة النساء السوريات إضافة مهمة في صميم الإصلاح.	إصلاح مع مشاركة النساء

8. محمد سرميني	الإنجاز الذي يجب العمل عليه هو تعريف الأجهزة الأمنية، بالنسبة لنا السوريين، فهو تعريف مغلوط نتيجة الممارسة. رجل الأمن لا يجب أن يكون إرهابياً وشبيحاً، بل موظفاً لخدمة الوطن والمواطن، ودوره أساسي لا يمكن الاستغناء عنه، وبدون الجهاز نكون في غابة... يجب إصلاح المؤسسة وبناؤها على أسس مهني واحترافي، وأظن أنه المطلب الأول من ضمن المطالب التي يطالب بها الشعب، وهذه مسألة ملحّة. ودور النساء ضمنها مهمّ، ويكاد أن يكون أحد المطالب الرئيسية، على اعتبار أن هذا الوجود سيعظم دورها الأساسي في دقة المعلومة وفي ضبطها وجمعها وتحليلها، وفي فهم عقلية السيدات حول احتياجاتهن ومخاوفهن.. إذا ما تم البناء على أساس الكفاءة، وكانت النساء كفؤات، فبالتأكيد يحق للمرأة التقدم وأن تأخذ هذا الموقع، حتى لو استلمت رئيس فرع، في النهاية هذا عمل مهني والمهام التي ستقوم بها بكفاءة.	الإصلاح في البنية والمنهج، والتوظيف للجنسين على أساس الكفاءة.
9. نوال اليازجي	في سوريا، يوجد قانون يحصن مرتكبي الجرائم من الذين يعملون في الأجهزة الأمنية، وعدم المحاسبة بذريعة أداء الواجب، من الممكن أن تلعب النساء	الوجود الفاعل للنساء مشروط بإعادة الهيكلة، والهيكلة قبل الكوتا.

	دوراً لكنه غير مؤثر، ويجب إعادة هيكلة الأجهزة ألأمنية وتوحيد الأفرع ودمجها، كما حصل في السودان، وتحديد مهامها بشكل واضح بعيداً عن التدخل في حياة الناس اليومية. وأن يكون الإعلام حرّاً، ويكون هناك فصل بين السلطات، وقضاء مستقل، ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، لذلك نحتاج إلى إعادة الهيكلة قبل إدماج النساء وإعطاء كوتا لهن في مواقع صنع القرار.	
10. خبير في الحوكمة	نعم، توجد ضرورة للإصلاح، وضرورة لمشاركة النساء. وبرأيي لن يحدث هذا الإصلاح للقطاع الأمني في المدى القريب، ولن يتخلّى الجهاز الأمني عن وظيفته، لأنه إضافة لتركيبته، دخل بصفقات تشبيك عالمية مع الدول بقضايا أمنية، عمل فيها بطريقة زبائنية... السلطة لن تقبل بهذا، حقوق النساء بالنسبة للسلطة مسألة انتهازية وبراغماتية، ولا يعملون بمنطق المراجعات بضرورة تضمينهن، مثلًا، لأن لديهم معتقلات نساء في الأفرع الأمنية، ويجب أخذ الاعتبارات الاجتماعية بمساواة الرجال والنساء وإيلاء الاهتمام لدور المجتمع، إنّ هذا غير موجود أبداً... من جهة هو	إصلاح القطاع الأمني ومشاركة النساء ضرورة لكنه لن يحدث بسبب علاقات النظام وصفقاته العالمية مع الدول. النظام يبتز الغرب بورقة حقوق النساء

	يحاول بيع الغرب وهم الدفاع عن حقوق النساء، ومن جهة أخرى يستخدم القادة الدّينين كونه دخل بحلف جذري ولن يتخلّى عنهم، وأقنعهم بأنّه لا يقوم بأيّ فعل يخرق العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، التي ليس لها علاقة بالدين. ولن يتنازل بأن يكون الإسلام مصدراً للتشريع، ولن يتنازل عن قانون الأحوال الشخصية بمرجعيته الدينية، لأنه بعقليته الذكورية لن يثق بوجود النساء بهذا المكان، كون دوره يقتصر على حماية نفسه وليس المجتمع، ومن ناحية أخرى التحدي الأساسي لرجال الدين السنّة، حيث لن يستطيع تحديهم، وهناك جملة قالها الأسد منذ سنة: "اليد التي ستمتد لمصادر التشريع سوف تقطع".	ولن يتنازل عن استخدام المؤسسة الدينية لكبح مشاركة النساء النظام ذكوري، ولا يثق بالنساء
11. لمى أحمد اسكندر	دور النساء في الجهاز الأمني المأمول يجب أن يكون مثله مثل أي جهاز نطمح له في الدولة السورية، والنظرة الحقيقة للأمور يجب أن تكون بمشاركة حقيقية للنساء بأي بناء مستقبلي، سواء أكان أمنيّاً أم غيره. أنا مع الحلّ وإعادة البناء، ولست ضد الأشخاص. وأتفق مع نظرية حنة أردنت "الأشخاص ينفذون الأوامر، وهم آلات	

	بدون تفكير ومعرفة بما ينفذونه، والمجرم الحقيقي هو صاحب القرار". وهناك من ارتكب جرائم وحشية، لكن المحاسبة يجب أن تكون للذين صنعوا هذه المنظومة، فالأشخاص الذين يتلقون الأوامر هم أدوات... أنا ضد العنف بالمجمل وضد التعذيب وحكم الإعدام والأساليب القمعية، وفي الواقع أغلب الدول الديمقراطية لديها أجهزة قمعية في الخفاء، ولكنها في سوريا واضحة، وهذا القطاع ليس مفضلاً لي وغير مستحب، ولكن إذا وجدت النساء اللواتي لديهن رغبة في الانخراط، فلا مانع، وهذا لا يخيف.	هناك رفض للعنف المستخدم من قبل الأجهزة الأمنية وبنفس الوقت لا يوجد طرح بديل عنه، ويمكن القول أن النسويات لم تحسم هذا الموضوع بعد.
12. وائل الخطيب	هناك ضرورة قصوى وحاجة ملحة لتحويلها من وحدات بطش وأدوات اعتقال الشعب وتجريمه وقتله، إلى أدوات لخدمة الشعب، أسوة بالدول الحضارية، فالأمن في تركيا لخدمة المواطن، كما أن هناك ضرورة لوجود المرأة في الوحدات الأمنية، عقلان أفضل من عقل، أي الشراكة، ووجودها في جميع الأماكن بوجود كامل غير منقوص.	شراكة غير منقوصة للنساء كما للرجال، لخدمة المجتمع
13. ملك قاسم	إمكانية الإصلاح تبقى فكرة وطرحاً أقرب للمستحيل، برأيي ليس هناك مؤسسات لكي نطرح مبدأ الإصلاح، بل يجب العمل	يجب تفكيك الأجهزة الأمنية وبنائها من جديد وإعداد النساء ودمجهن،

	على تفكيك وحلّ كل المنظومة الأمنية، وبناء فكر أمني جديد بمرجعية ومفاهيم إنسانية، تستند إلى فلسفة النظم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق الدولية، وإدماج مبدأ الجندر في هذا القطاع، والعمل على تأهيل وإعداد النساء للانخراط في هذا المجال بشكل فعال، وليس مجرد وجود شكلي وديكور تجميلي.	وفق مفاهيم إنسانية تحترم حقوق الإنسان
14. أحمد رحال	كنت أتمنى أن نقدّم صورة أفضل للأمن والجيش، عندما حدث انشقاقي، لقد كانت الأمور جيدة بالعموم لعدة سنوات في المناطق الخارجة عن سيطرة نظام الأسد، لكنّني حالياً أجد أنّ بعض المعارضة، بشقيها السياسي والعسكري، سيئة، ولا تختلف كثيراً عن النظام للأسف، لهذا السبب بدأت أقوم بفضحهم ودفعت الثمن، وعليه فأيّ مشروع لإنقاذ سوريا، إن كان سيبنى على الموروث السابق فلن يأتي بنتيجة، الدولة السورية تحتاج لإصلاح، والعودة إليها على هذا الشكل غير مجدية، لأنّ الأمن متجذر فيها، ويعتبر مصدر رعب للناس، لذا نحتاج إلى تغيير جذري في معظم مؤسسات الدولة، وخاصة الأمن والجيش، لنستطيع القيام ببناء سوريا	البناء على موروث النظام لن ينفع، نحتاج لتغيير جذري وهيكلة جديدة، وقوننة العمل.

	الحديثة، التي تحتاج إلى إعادة هيكلة أجهزة المخابرات ووزارة الدفاع، ووضعها تحت رقابة البرلمان، وإخضاعها للمراقبة والمحاسبة، بعد إصلاح الدستور والحد من الصلاحيات المطلقة المعطاة للقائد العام وتحجيمها، وإخضاع قراراته للبرلمان. بالتالي نحتاج إلى تشريعات تتضمن في الدستور الجديد لخضوع هذه المؤسسة للمراقبة، وإبعادها عن السياسية، وتحديد مهام الأمن والجيش، وإبعاده عن الصراعات السياسية، ليتمثل دوره في حماية الحياة السياسية، وحماية الدستور، وحماية الحدود، وحصر مهمة الأمن داخل البلد لحماية المجتمع، ومناخ الحرية والتعددية السياسية، وضمن هذا الإطار سيكون دور المرأة أساسياً، على اعتبار أنّنا في القرن الحادي والعشرين، إذ لا يستوعب العاقل تحجيم قدرة المرأة العقلية، ولدينا أمثلة كميركل وتاتشر، وفي السياسية لم يعد مقبولاً التمييز بين الرجل والمرأة، ونحن كشرقيين نحتاج إلى دورها لقيامها بمهمات في بعض المواقع، كالجمارك مثلاً، حيث لها علاقة بتفتيش النساء وفي مراكز التحقيق أيضاً، بالمجمل يجب التفكير بأنّه لدينا 50% من المقدرات السورية التي يجب	لم يعد مقبولاً التمييز بين الجنسين

	استثمارها وعدم إهمالها. من هذا المنطلق يجب أن يكون لها دور في القطاع الأمني والعسكري، وأن تستلم مناصب عليا بصناعة القرار، بموجب القانون.	
15. سليم ادريس	من حيث المبدأ، لا أرى أي عائق أو مانع يحول دون مشاركة المرأة في الأجهزة الأمنية بعد إصلاحها، إصلاحاً جوهرياً يطال عددها ومهامها، والقوانين والضوابط التي تحكم عملها وآليات الرقابة عليها، عندما تعمل الأجهزة في ظل دستور وقانون واضح وصريح وبمشاركة فعالة من أبناء سوريا (رجالاً ونساء) من المؤهلين من ذوي الكفاءات، دون النظر إلى الجنس والعرق واللون والطائفة، ويكون الهدف خدمة وحماية الوطن والمواطن، عندها ستحقق الأجهزة الأمنية عملاً يحظى باحترام المجتمع، ويلقى التأييد والمساندة من الشعب، وبالتأكيد ستكون للنساء السوريات مشاركة فعالة في هذا الدور.	اشتراط مشاركة النساء بالإصلاح، ورسم الضوابط وفق القوانين والدستور، وعدم التمييز بين المكونات.
16. وسام جلاحج	إن نقطة الانطلاق في سوريا هي التوصل إلى تسوية سياسية، يكون أحد أهم مخرجاتها بدء عملية إعادة هيكلية وإصلاح لمؤسسات الدولة الأساسية، وأهمها المؤسسة الأمنية والعسكرية. وبدون هذه الخطوة، لن يتم الوصول إلى	جندرة القطاع الأمني ضرورة منذ المراحل الأولى في إعادة الهيكلة

	سـلام دائم ومسـتـدام، ولن يتم رأب الصـدع بين مختلف الفرقاء والأطراف ومكونات المجتمع السوري. والتـأسـيس خلال المرحلـة الانتقـاليـة للبيئة الآمنة والمحايدة هو الخطوة الأولى وحجر الأسـاس الذي يجب البناء عليه لاحقاً لتحييد هذه المؤسـسـة وضـبط عملها ووضعها تحت سقف القانون. ومن أهم القضايا في هذا الصدد، بالنظر إلى تجارب الدول الأخرى من خلال عملية إعادة الهيكلية وإصـلاح المؤسـسـات وإعادة دمج المقاتلين ونزع السـلاح وإنهاء العنف وتحقيق السـلام، عملية إشـراك النسـاء في هذه العملية، بدءاً من عملية التخطيط ومروراً بعمليـة التنفيـذ والمراقبة اللاحقة لعمل هذه المؤسسات. واليوم عند الحديث عن إصـلاح القطاع الأمني، لا أحد يتحدث عن جندرة هذا القطاع، ولا عن أهمية إشـراك النسـاء ووصـولهن إلى مراكز صـنع القرار، وأن يكون لهن صـوت ونفوذ حقيقي داخل هـذه المؤسـسـات وليس مجرد وجود صـوري. والأهم لحظ الاحتياجات الخـاصـة للنسـاء في كلّ خطوة من خطوات الإصلاح وإعادة الهيكلية. لذلك لا يمكن الفصـل بين عمليـة الإصـلاح	

	وإشـــراك النســـاء في هذه العملية بنحو فاعل وحقيقي.	
17. عبـد البـاسـط الطويل	بـالتـأكيـد، يجـب إعـادة الهيكلـة، وإلا فســنبقى نعيش في دائرة العصـــابـة والغابة، حيث تشـــمل الهيكلة بدءاً من النـظـام الـداخلي وانتهـاءً بـالـقـطـعـة العســكريــة والأمن، ويجـب مشـــاركـة النســـاء، لمـاذا؟ لا أســتطيع التغيير الســياســي إذا لم يكن هناك وجود لهن، والمرأة إذا تم تلقينها العلوم العســكريـة والأمنية من مؤســســات دولية ضـخمة، ســوف تتقن هذا العمل الأمني إلى درجة من الســويّة مع الرجل بل أكثر، وربما تكون أقـلّ ســويـة من الرجـال ضـــمن القطـاع القتـالي، كونـه يتطلـب مهـارات رجولية وهناك صعوبات وتحديات أكثر، أما في قطاع الأمن فيتمثل حلمنا الذي نريده للبلد بأن نصـل لأعلى مسـتوى من الأمن الاسـتخباراتي أو الجنائي الداخلي، والمرأة قـادرة أن تكون عنصـــر متميزاً، أشـــعر أن المرأة أقـلّ جرأة على تنفيـذ الخطأ من الرجل، لأنّ الرجل يقلّل من التزامـه، ويكثر من أخطـائـه في ســبيـل المصلحة الشخصية، ولديه إقدام أكثر بتجاوز المحددات، لكن المرأة تلتزم بهذه المحددات كي لا تقترف الخطأ بالنســبة	مشـاركة النسـاء في مرحلة إعـادة الهـيكلـة ضـــرورة بسـبب عدم تجرؤ النسـاء على القـانون على العكس من الرجال المعارضـة الدينية سـتخف مـع الـوقـت، والـتـدريـب والتـأهيـل ســيكون عـاملاً ضرورياً.

	لعملها، لذلك نحتاج إلى هذه الجزئية بالانخراط، وبالتالي ما نحتاج إليه أن نقوم بحماية النساء بانخراطهن بهذا القطاع بالإطار القانوني، أما بالنسبة للمجتمع فهي قضية عادة، في مرحلة الستينات كانت المرأة تُمنع من الخروج من المنزل، بكل الأحوال إنّ الظرف متغير وسيتم تقبّله بعد حين، فكل مجتمع محكوم بالتطور، إضافة إلى أن عامل هجرة ولجوء السوريين ساهم بالاختلاط بثقافات أخرى، وسيؤثر وستنعكس نتائجه على الداخل السوري، لكننا نحتاج لعامل الوقت... ربما سيخرج خمسون شيخاً من شيوخ الجوامع ليقوموا بتكفير المنخرطات، لكن عددهم سيقلّ، وسنصل بالنتيجة إلى المباركة بالإصلاح.	
18. جمال الشوفي	من الضرورات القصوى في سورية إصلاح القطاع الأمني وتحديد وظيفته، سواء قوى الأمن الداخلية أو الخارجية، ضمن معايير دستورية وقانونية أهمّها: الولاء للوطن، وحماية المواطن وحقوقه وحرياته التي تمثل الهدف الرئيسي للعملية الأمنية، وأن تكون مرجعيته القانونية القضاء المستقل، إضافة لعلنية أعضائه خاصة الأمن الداخلي	الإصلاح هو من يضيف قيمة مضافة لأدوار مشاركة النساء، وليس مجرد كوتا تحدد نسبة تواجد النساء في قطاع الأمن

	العـام، والكفـاءة والـدرجـة الحقوقيـة اللازمـة، وهـذا يـتطلـب العـديـد من الإجراءات المفصـلية في بنيتها، وأهمها: ضـرورة حـل كثير من الأجهزة الأمنيـة، وإخـراج الأخـرى مـن بـين الـقـطـاعـات المدنية، وتحديد نطاق عملها كالعسكري والجوي، ومنع الاعتقـال التعسـفي، وصـون حريات الرأي والكتابة والعمل السياسي العام، وحرية تأسيس وتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والمدنية، وكف يد الأجهزة الأمنية عن أي معيق لها، واسـتبدال الأجهزة المتعددة بجهاز الأمن العام ذي الاختصـاصـات المهنية والاختصاصية، بما فيه الشرطة، وجعـل تبعيتـه لوزارة الـداخليـة تحـت إشـراف القضـاء مباشـرة، ومنع مذكرات التوقيف القسـريـة إلا بقرار قضـائي معلل، وإقرار مواد دسـتورية واضـحة تصـون حق المواطنة وتحدد دور جهاز الأمن بقوانين ملزمة، ورفع الحصانة عن الأجهـزة الأمنـيـة، وتـفـعـيـل إمكـانـيـة محاكمتها قضـائياً، وتحديد صـلاحيات الأمن الخارجي وتبعيته لوزارة الخارجية. وفقـاً لهـذا، وكون وجـود المرأة معيـاراً محدداً لمدى تقدم المجتمعات، فتطبيق المعايير أعلاه يمكن إن يحسّـن من دور	

	المرأة في إمكانية تأهيلها للعمل في القطاعات الأمنية، وليس العكس. أي لا يمكن أن يعتبر وجود نسبة نسوية في أي قطاع أمني على أنه معيار إصلاح، ما لم تصلح الأجهزة أساساً، وهذا مرتبط ببنية الدولة بالجذر.	
19. صفوان قسام	يجب أن نتعلم من التجارب العالمية، في تركيا -على سبيل المثال- يجب أن تكون النساء ممثّلاتٍ في جميع القطاعات، وأن يأخذن دورهن كاملاً وفي المراتب العليا، ومن المؤكد أنهن سيُبدعن في المجال التكنولوجي. إنّ دور المرأة في الاستخبارات لا يثير الريبة، لأن العقل الذكوري لدينا مبرمج بهذا الاتجاه، ويجب ألّا يقتصر دورهن على الاستخدام الوظيفي، كما تم تدجين النساء في الساحات الخلفية لتجنيدهنّ في الجيش مقابل المعلومات.	يجب أن يشاركن ويصلن إلى الرتب العليا
20. جمال سليمان	كما أنّ القوة بلا شرعية هي استبداد، فإنّ الشرعية بلا قوة هي عدالة لا قدرة على إنفاذها. لا يمكن قيام دولة قوية تقوم بواجباتها الدستورية بدون جهاز أمن قوي. أعرق الدول الديمقراطية تصرف المليارات على أجهزة الاستخبارات الخاصة بها، والتي تجمع لها المعلومات التي تساعدها على	بناء قوة تحمي حدود الدولة وفقاً لقوانين تضمن التوازن بين القوة

	اتخاذ القرارات ووضع السياسات الداخلية و الخارجية. سوريا المستقبل بالذات تحتاج إلى هذا الجهاز جداً، فهي بلد سيخرج من حرب متعددة الصبغات والأهداف والخلفيات، جزء كبير منها حروب وكالة تخدم دولاً مختلفة، وجزء منها قائم على التطرف والطائفية والولاء، لما هو دون الوطنية السورية. كما أن استبداد النظام وفساده شوّها صورة الدولة في نظر كثير من السوريين، ما أدى إلى تهاوي مفهوم الدولة في نظرهم. ولأنّنا مفتوحون بحدودنا الجغرافية، والطائفية مستشرسة، والجماعات المسلحة ممتدة إقليمياً، وعصابات النهب والاختطاف والسرقة منتشرة في طول البلاد وعرضها، في مشهد كهذا لا بدّ من جهاز أمن قوي يحمي الانتقال نحو الديمقراطية ويعزز سلطة الدولة في بسط السيطرة وإنفاذ القانون وتحقيق الأمان ويحمي الملكيات العامة والخاصة، بحيث تتاح فرص الاستثمار وإعادة البناء. في سوريا اليوم هناك عصابات تسرق أنابيب إيصال المياه وكابلات إيصال الكهرباء، وتختطف الأطفال مقابل الفدية. في مناخ كهذا يجب أن نفكر جدياً بالجانب الأمني، بالتأكيد، لا بد من إعادة هيكلة هذه	والشرعية، منعاً للاستبداد أو الفلتان.

	الأجهزة وإخضاعها للمسائلة في إطار القانون و الدستور. يجب أن نمنحها ما يكفيها من القدرات على إتمام مهامها ونمنع عنها احتمالات التغول والفساد وانتهاك القانون. ويجب ألّا نفرط بما تمتلكه أجهزة الأمن الحالية من أرشيف و معلومات وخبرات، لأنها ستساعدنا كثيرا في معرفة خبايا ما جرى وكذلك في إبصار الواقع الحالي وما ينتظرنا من احتمالات مستقبلية. أعرف أن هذه الأفكار لا تلقى ترحيباً في أوساط الثائرين على الاستبداد، ولكني أعتقد أنّه من الضروري عندما يتحقق الانتقال السياسي في سوريا أن نفكر في هذا الأمر من منظار الدولة، لا من منظار ثوري.	
21. محمد صبرة	هناك ضرورة لهدم القطاع الأمني وإعادة بنائه، لأن الهيكلة تعني أننا نريد الحفاظ على جزء وتقييد الأجهزة الأمنية الباقية، ما يتم الحديث عنه من إصلاح للأجهزة الأمنية يتم خارج السياق الموضوعي في سوريا نفسها، وهو يستند لرؤية بحثية تعتمد على المدونات النظرية وليس على الواقع الذي يعيشه المواطنون السوريون، فمثلاً في الدستور السوري كان هناك نص يجعل من الحرية قيمة عليا لا يجوز المساس بها، هذا في كل	الهدم ومن ثم البناء من جديد لأن الأجهزة الأمنية عصية على السياق العالمي كنموذج يتطاول على المؤسسة الدستورية والتشريعية.

	النصوص الدستورية، ومع ذلك لم يمنع وجود هذه النصوص النظام من الاعتقال المكثف والواسع النطاق، فأي باحث غريب عن البيئة السورية سيظن أن المشكلة في أن النص الذي يحمي الحرية لا يوجد ما يؤيده جزائياً، ولذلك سيقترح الحل لمشكلة القمع والاعتقال في سورية من زاوية مقاربة وتعديل النصوص، لكن يغيب عنه أن من الضروري بحث آليات عمل هذه الأجهزة وأهداف عملها، وبالتالي يجب النظر إلى مسألة إعادة بناء الجهاز الأمني في سورية الجديدة انطلاقاً من ثلاثة أمور: • العقيدة الأمنية التي تحرك هذه الأجهزة وضرورة أن تكون هذه العقيدة واضحة وضمن معايير الشفافية وضمن مبدأ سيادة القانون. • تأهيل الموارد البشرية للعمل فيها، وهذا التأهيل يجب أن يخضع لمنظومة كاملة من القوانين الدولية والوطنية التي تضبط آليات وعمل وسلوك الأجهزة الأمنية بما يتعلق بالقواعد المرشدة والمعيارية التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار المجلس الاجتماعي والاقتصادي، التي تحدد آليات العمل للأجهزة الأمنية ورجال إنفاذ القانون.	

	• وثالثاً خضوع الجهاز الأمني للقرار السياسي بشكل كامل، والمقصود بالقرار السياسي هو الحكومة وليس أي منصب سياسي بعينه. أما عن مساهمة المرأة فيجب ألا تدور في الإطار الفلوكلوري والشكلي، ولديّ حساسية من مصطلح التمييز الإيجابي، بأن يتم تعمد وجود نساء في هذه المؤسسات لمجرد أنهن نساء "نظام الكوتا"، وهذا الفرض هو بحد ذاته تثبيت للوضعية الدونية للمرأة، وليس لرفع مستوى مشاركتها، هذا الهدف الموجه للنساء بالكوتا يوحي بأن هذه الشريحة لا تحظى بالحقوق، وبالتالي يجب أن توضع الكوتا لإشراكهن في الأجهزة الأمنية، وهذا الاتجاه قد تتبعه بعض الدول في مراحل انتقالية، لكن لدي مسار آخر وهو رفع القيود التمييزية عن المرأة أو سواها أي أن يكون هناك تكافؤ فرص حقيقي أمام كل المواطنين، بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم أو ديانتهم، وهذا برأيي أهم من التمييز الإيجابي بالكوتا، وأن نبدأ بالقوانين المنظمة للخدمة الوطنية للجيش، في حال تم فرض الخدمة الإلزامية في سورية الجديدة على الرجال، وأردنا	رفع القيود التمييزية ضد المرأة هو ضمان لمشاركتها وليس الكوتا

	تطوير مساهمة المرأة داخل المجتمع فيجب أن نقوم برفع القيد الذي يمنع المرأة من الخدمة الإلزامية، وليس بفرض نسبة محددة داخل قطاع الجيش، باعتبارها خدمة وطنية حسب مدة هذه الخدمة وطبيعتها، سواء كانت خدمة عسكرية أو مدنية، يقوم بها الجيش ضمن إطار أشمل لمفهوم الخدمة الوطنية، ويمكن القيام بها عبر مراحل زمنية متعددة.	
22. حازم نهار	المشكلة ليست بمشاركة المرأة، بل بإعادة بناء هذا القطاع، وهو الأعقد نتيجة نصف قرن من العقيدة القتالية ضد المجتمع وضد الدولة، إعادة البناء تحتاج إلى مناخ من الديمقراطية، والتربية والحرية وإعادة التأهيل، وهذا المصطلح الأخير أرغب في استخدامه في حقلي السياسة والثقافة، نحن في حاجة إلى إعادة التأهيل والتأسيس والتعليم على أسس جديدة، فالجيوش لا تحتاج إلى تربية أيديولوجية أو عقائدية، تحتاج إلى أن تكتسي بالصفة الوطنية التي هي صفة الدولة، ومن ثم ينبغي أن تحضر الدولة كدولة وطنية ديمقراطية، وكل تجلياتها يجب أن تكتسي الصفة الوطنية أو الصفة العمومية.	المشكلة لا تكمن بمشاركة المرأة وإنما بإعادة البناء على أساس وطني.

23. نائل فرحة	إعادة الهيكلة ضرورة، وبدون وجود النساء، سيبقى الأمن منقوصاً، وقد واجهتنا مواقف محرجة عرّضتنا، كعناصر، لخطر الاتهام بالتحرش، بهدف التستر على مشتبهين، في أثناء عمليات الاقتحام، وذلك بسبب عدم وجود كوادر نسائية في صفوف الشرطة... ذات مرة توصلنا إلى مكان أحد المشتبه بهم في عمليات التهريب، واقتحمنا عليه البيت، وكنا عنصرين من الشرطة، واستطعنا أن نقبض عليه، ولكننا تفاجأنا بأن زوجته هددتنا عبر أحد الوساطات بأنه إن لم يفرج عنه فسترفع علينا دعوى تحرش. هذا كلّه ما كان ليحدث، لو كان معنا شرطية امرأة.	وجود النساء ضرورة في قطاع الشرطة، وغيابهن يشكل ثغرة أمنية وحقوقية.
24. صفوان عكاش	لنتذكر النقاط 12 التي تم التوافق عليها في جنيف وبيان سوتشي، فيها نقطتان عن بناء الجيش وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، وهذا أمرٌ مستقر وليس بناء على رأي، ويجب أن يتضمن في التسوية السياسية وفق 2254، وهذا لا بد منه، وأما مدى عمق هذه العملية الإصلاحية فلن نستطيع التنبؤ بها، وهو مبني على المعطيات، قد لا تكون جذرية، وقد يكون العكس. وأعتقد أن مشاركة المرأة بالعمل الأمني تتناسب طرداً مع العملية	مشاركة المرأة تتناسب طرداً مع العملية الإصلاحية لإعادة الهيكلة، هي فاعلة ومن الطبيعي أن تكون موجودة.

	الإصـــلاحية لإعادة الهيكلة، هي فاعلة في جميع القطـاعـات، ومن الطبيعي أن تكون موجودة، فنحن لـدينـا كليـة الشـرطة، ويجب اسـتثمار وجودهن بدلاً من تعبئتهن ضـــمن القطاعات الثانوية والقيـام بتطبيق مبـدأ تكـافؤ الفرص حســـب الكفـاءة التعليميـة والقـدرة الجســـدية، ويجب الأخذ بعين الاعتبار اعتمـاد مبـدأين هما المســـاواة وتكـافؤ الفرص.	

الجدول رقم (6)

كيف يرى/ت المشاركين/ات تجارب الدول المحيطة

1. بسمة قضماني	يجب الاستفادة من هذه التجارب، ولكن الصـــعوبة تكمن بـالتعـامل مع القطـاع الأمني، بـالعلاقـة التي تربط بين النظـام السـيـاســي والقطـاع الأمني، في الأردن والمغرب، مثلاً، النـظـام السـيـاســي مفصــول عن النظام الأمني، والملك ليس مرتبطاً عضـوياً بالمؤسـسـة الأمنية، لأنها لم تـأت بـه إلى الحكم، مثل السـعودية والأردن والـكـويـت والإمـارات، وتـجـربـة السودان كانت مميزة.	تجـارب الـدول مفيـدة في فصل النظام السياسي عن الـقـطـاع الأمـني، وعـدم الارتبـاط الـعضـــوي بين الاثنين
2. معن طلاع	أيّ تجربـة تؤدي إلى نجـاح في الوظيفـة الأمنية، حتى لو كانت المشـاركة شـكلية،	أي تجربة تؤدي لنجاح حتى ولو كانت شكلية

	وتُعدّ خطوة للوصول إلى الأفضل، الكويت تجربة جيدة، لأن الآليات الديمقراطية أوضح من غيرها.	
3. مجدولين حسن	هذه الدول هي دول غير ديمقراطية، وفي ظل هذه الأنظمة التي تعتبر أجهزتها غير ملتزمة بالمعايير العامة لحقوق الإنسان والقوانين، وجود النساء وعدمه سيّان، في الكويت يوجد نساء، والسؤال هل هن محميات من التحرش بقانون يحاسب من في هذه السلطة؟ لا يكفي أن أضع النساء في موقع أمني أو غيره، إذا لم أضع قانوناً يحمي النساء من التحرّش أثناء العمل.	ربط معايير الاستفادة بالالتزام بمواثيق حقوق الإنسان
4. يوسف سلامة	لا يوجد ما يسمّى تجربة غير مفيدة، ولكن هذه البلدان جميعها أشركت النساء، بناء على مواقف مبنية على سلطة الحاكم الفرد، وليس لحماية الأمن القومي، وبقدر ما يمكن الاستفادة يجب أن نكون حذرين جداً. بالتالي، نعدّها من المصادر المتأخرة بالانتفاع من تجربة الآخرين وليست في المقدمة، وهي فاتحة على مفهوم غير مناسب لتصورنا للدولة السورية المحتملة، وستكون مصدر نفع ثانوي، وأفضّل التركيز على تجارب الدول الديمقراطية، لأنها تؤسس للأمن القومي	الفائدة مرتبطة بمحور الأمن، إن كان يرتكز على الحاكم الفرد أم الأمن القومي للدولة ومصلحتها العليا

	للوطن، وبهذا يكون الانتفاع من تجارب الدول العربية انتفاعاً سلبياً.	
5. ريما فليحان	لستُ معجبة بهذه التجارب، لأنّ أجهزتها تمارس القمع، ولا علاقة للدور الثقافي فيها، وهي ليست لتغيير المنظومة القانونية. يجب التوجه إلى تجارب الدول الغربية والحديثة في هذا الإطار، لأن الدول العربية تأسست الأجهزة فيها لحماية السلطة، وإن تفاوتت النسب بينها، لذا يجب التنبيه إلى أن مجرد وجود النساء غير كاف للتغيير، بل يجب قوننة المؤسسة وربطها بالمحاسبة، لأن التغيير لا يبدأ من الأسفل للأعلى.	التجارب العربية غير مفيدة بسبب البنية السلطوية المهيمنة، وقوننة المؤسسة أهم من مجرد تضمين النساء فيها.
6. محمد سرميني	تجربة الخليج في إدماج النساء تستحق الدراسة، بحكم سبب الحاجة وليس الأفضلية، كون العنصر البشري لا يستطيع الاعتماد على أبناء البلد، ولا يمكن الاعتماد على الوافدين من الخارج، لأنها مبنية على الولاء المطلق والشعور بالانتماء، والموثوقية ومعرفة المحيط الداخلي والخارجي، وبالتالي أركز على الموثوقية تحديداً.	تجربة الخليج مهمة بخصوص الوثوقية بأهل البلد بوجود مقيمين كثر على أراضيها.
7. أحمد رحال	إنّ الإمارات متقدّمة بسياساتها منذ 25 عاماً، وبإمكاننا الاستفادة من جميع الخبرات، وفي مصر والمغرب لديهم تجربة متقدمة أيضاً، لكن الدول التي فيها	تنظيم الإخوان أفشل التجربة من السودان والجزائر.

	الإخوان، كالسودان والجزائر، شكّل وجودهم كارثة على شعوبها. ويجب أن ننفتح على تجارب دول جديدة في هذا الجانب، كالتجارب الغربية التي مأسست العمل في هذا الجانب، ونكتسب الخبرة في التأهيل البشري والموارد البشرية، فهو قطاع مهم في عملية الرفد والتأهيل.	
8. ملك قاسم	برأيي، يمكن الاستفادة من كل تجارب الدول الشبيهة وغير الشبيهة، والاطلاع على هذه التجارب ودراستها بشكل معمّق، وأيضاً الاستفادة من نماذج الدول الأوربية في هذا المضمار، ليتم إشراك المرأة إشراكاً حقيقاً وفعالاً لا شكلياً ودعائياً وتجميلياً، بل نابعاً من الضرورة والحاجة إلى التغيير الحقيقي نحو الأفضل.	ربط مشاركة النساء بالاحتياجات المتصلة للتغيير نحو الأفضل.
9. وسام جلاحج	المشكلة في تجارب الدول العربية، في عملية إشراك النساء في المؤسسات الأمنية، أن هذه العملية لم تتم من خلال عملية جندرة للقطاع الأمني أو بهدف إشراك النساء في عملية صنع القرار في هذه المؤسسات، بل تمت من خلال نفس المنظومة الذكورية، ومن خلال أنظمة غير ديمقراطية لا يعنيها إشراك النساء أو لحظ حقوقهن أو	الاستفادة من التجارب رهن إدماج منظور الجندر ولحظ احتياجات النساء.

	احتياجاتهن أو حتى سماع أصواتهن داخل هذه المنظومة، ممّا أفرغ هذه العملية من محتواها، وجعل هذه الخطوة بلا جدوى، لعدم ربطها بعملية إصلاح شامل للدستور والقوانين التمييزية ومجموعة معقدة من التقاليد والأعراف التي تعيق وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار.	
10. نوال اليازجي	الإدماج في الدول العربية، مهما كانت نسبتهن، لا يكفي لأن غايتنا وصولهن إلى مواقع صنع القرار، ونحتاج إلى حزمة شروط تتوفر حتى تكون هذه المشاركة فاعلة، وبدون ديمقراطية وشفافية علنية، ستكون بلا جدوى. هدفنا كنسويات وجود النساء في جميع القطاعات، وهو هدف معلن وواضح، ولكن ليس في مواقع غير مؤثرة، أو هامشية.	المشاركة مرهونة بالوصول إلى مراكز صنع القرار، وقيم الديمقراطية والشفافية.
11. عبد الباسط الطويل	نستطيع الاستفادة من المحيطين العربي والإقليمي، ولكنها ستكون محدودة التأثير، لأنه يجب أن ندرس الحالة العسكرية في البلدان المتقدمة، بغض النظر عن قياس التحضر بمشاركة النساء، بل بالتقدم الإنساني، وكيف تطورت المؤسسة الأمنية والعسكرية، وأن نحصل على نموذج جيد، لا يجب أن	الاستفادة من التجارب العربية والإقليمية محدودة، لكن يمكن الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة.

	نتوقف عند تجارب البلدان العربية، هي تجارب مقبولة، ولكنها ليست حلم الشرق الأوسط، لأن حلمنا أكبر من ذلك بوصولنا إلى نجاح الديمقراطية.	
12. محمد صبرة	لا نريد إشراك النساء من أجل الإشراك، ولأنهن نصف المجتمع، ولقد تحدثت عن رفع القيود التمييزية، أما إذا كان بغرض صبغ صفة النعومة على الجهاز مثلاً، فهذا سيقودنا للاعتراف بالمركز الدوني للمرأة. تتلخص القيود بقوانين الأحوال الشخصية والعقوبات وقانون العاملين الأساسي الموحد وقانون الخدمة الإلزامية، وبوضع سلسلة لأكثر من مئة قانون لإلغاء التمييز، أما عن فكرة تأنيث الأجهزة فهي نظرة دونية. ففي السعودية تمت الاستعانة بالنساء بسبب الفصل بين الرجال والنساء مثلاً، ولم تكن الاستعانة بالنساء في الأجهزة الأمنية نابعة من نظرة مساواة للمرأة، نحن لا نريد تثبيت الوضع الحالي للمرأة عبر تشويه مبدأ المساواة، بل الهدف هو إعادة تثبيت قيمة المواطن الحرّ المتكافئ مع غيره في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن جنسه.	إلغاء القوانين التمييزية ضرورة لدرء تكريس الدونية وتشويه المساواة.

13. حازم نهار	لا بدّ من الاستفادة من جميع الدول، من الدول التي تشبهنا، إلى الدول الأكثر تطوراً، مع ضرورة أن يكون الهدف إنتاج دولة حديثة. عندما نقيس أنفسنا بدول أكثر تطوراً قليلاً، ستكون حصيلتنا ضعيفة، أما عندما يكون هدفنا أن تكون الدولة السورية والأجهزة الأمنية وطبيعة النظام أقرب إلى الدول الحديثة المتطورة، عندها سننتج شيئاً قريباً منها. من المهم ألا تكون الدول العربية القريبة منا هي المثال المأمول، لكن من المهم الاطلاع على هذه التجارب، وتفحّص نقاط الخلل والعيوب الظاهرة فيها، بهدف الاستفادة منها، ومن المهم أيضاً ألا نقف عند هذه التجارب ونكتفي بحدودها.	الاستفادة من جميع التجارب بهدف بناء دولة حديثة.
14. صفوان قسام	يلعب الدور الأساس تحديد شكل هوية الدولة للحكومة المستقبلية في سوريا، وما سيؤول إليه في فترة إعادة التأهيل، في حال أردنا الاستفادة من التجارب العالمية والعربية، فإذا كان التوجه إسلامياً، نعم سيكون مفيداً أن نستفيد من مناهجهم، لأنهم دول إسلامية، أما إذا كان التوجه علمانياً وديمقراطياً، فيجب الذهاب إلى التجارب الدولية،	شكل الدولة السورية المستقبلية يحدد ماهية الدول التي يمكن الاستفادة من تجاربها (دولة إسلامية/ علمانية ديمقراطية)

	حيث تلعب وظيفة المرأة حسب المنصوص عليه في الدستور.	
15. جمال الشوفي	تجارب الدول المجاورة ذات البنى المستقرة سياسياً، والمزدهرة مالياً، تخطو باتجاه تطوير ثقافات المجتمع المدني بالتدريج، من هنا تأتي مشاركة المرأة تدريجياً في كافة شؤون العمل خطوات إيجابية في ذلك.	تجارب الدول المستقرة تبنى على التدرج في الإدماج
16. لمى أحمد إسكندر	بعض الدول لديها تجربة حقيقية، وبعضها عبارة عن وسيلة إعلامية وترويجية مثل السعودية. وفي الإمارات ضمّنوا النساء من أجل التعامل مع النساء وعملية الفصل، وعندما نصف النظام بأنه يفرض على الشرطي أن يمسك العصا للضرب، فهنا لا يميز بين امرأة ورجل، من وجهة نظري.	التركيز على جوهر التجربة والمنظومة القيمية التي تأسس عليها.
17. سليم ادريس	بالتأكيد، يجب الاطلاع على كافة التجارب للدول، وليس فقط دول الخليج العربي، وستكون أي تجربة عربية مفيدة لإشراك النساء في العمل الأمني، لأن طبيعة المجتمعات العربية أكثر شبهاً بالمجتمع السوري، ولا أعتقد أننا سنواجه مشاكل، إذا توفرت الإرادة السياسية، وأهم ما يجب التركيز عليه هو ماهية الدور الذي سيناط بالأجهزة الأمنية وغايته وهدفه.	التجارب العربية كلها مفيدة، بحكم المشتركات.

الجدول رقم (7)

آليات إدراج رؤية النساء السوريات في القطاع الأمني ما بعد النزاع ومرحلة الحل السياسي

1. بسمة قضماني	إن إدماج النساء يأتي في المرحلة الأولى في تحديد مفهوم الأمن، ومفهوم الأمنقراطية يتمثل بفصل القطاع الأمني عن الحكم المدني، وهنا تجب مشاركة المرأة في المكانين، والأَولى أن تشارك في الحكم المدني، لتستطيع الوصول إلى القطاع الأمني. ويجب تدريب عدد كاف من النساء قبل إصلاح القطاع الأمني، حتى يتم اكتساب الخبرة، فنحن لن ننتظر حتى يتم الإصلاح لكيلا يتم بناء النظم على أسس ذكورية.	مشاركة النساء في الحكم المدني للوصول إلى القطاع الأمني، كيلا يتأسس وفق منظور ذكوري.
2. معن طلاع	بتعريفي الخاص، إن مشاركة المرأة في هذا القطاع هي من المؤشرات المهمة للمشاركة المجتمعية ولمفهوم العقد الاجتماعي الذي يرتبط بجوهره وفلسفته باسترداد المجتمعات لأدوارها الحقيقية، والأدوار الحقيقة مرتبطة في بناء الدولة عبر ثلاثة أمور: صنع القرار ورسمه وتنفيذه ومتابعته. وضمن هذا أقول: يجب أن يكون "دور المرأة" حاضراً في كل أدوار الحشد	مشاركة المرأة هو استعادة المجتمع لأدواره الحقيقية في بناء الدولة، والكوتا ضرورية لتحقيق الأهداف.

	والمناصرة التي لها علاقة في إنتاج أي شيء يتعلق بقوانين وإدارة سوريا في المستقبل، بمعنى أن تكون المرأة حاضرة ومؤثرة في العقل الذي يخطط. ويجب أن يسبق ذلك التزام الدولة بشرعة حقوق الإنسان وخضوعها للقضاء والمراقبة وصيانة هذه المراقبة دستورياً، وبوجود قضاء نزيه يحمي النساء في المرحلة الانتقالية، يجب أن تنصّ على هيكلية الأجهزة، وإلا فلا فائدة منها؟ إذ يصبح التغيير سطحياً، وإذا بدأنا بالتخطيط للمرحلة الانتقالية بإعادة الهيكلة، فيجب الحديث عن إدماج النساء، وأنا أشترط مجموعة شروط مثلاً هنا أعطي الكوتا 30%، ونسبة بالمراكز القيادية ورئيسات قسم، وهي نسب افتراضية عندما أحصل على أساس قانوني يسمح بأن تكون الأجهزة الأمنية أماكن صديقة.	
3. يوسف سلامة	علينا أن نسترشد بالدستور الديمقراطي، الذي يؤكد على المساواة بين النساء والرجال، فيصبح حقاً مكتسباً يجب التأكيد عليه.	دستور ضامن للمساواة
4. ريما فليحان	بدون التغيير السياسي وإعادة الهيكلة، ستكون المشاركة تجميلية، خاصة إذا كان هناك إعادة تأهيل النظام.	إعادة تأهيل النظام عقبة في طريق المشاركة.

5. هيثم رحمة	مشاركة النساء في تقديرنا تحتاج إلى رأي عام واع -ولا نتوقع مواجهة مصاعب في ذلك- يُدعم بمنظومة قوانين يُنصّ عليها دستورياً، بحيث تكون حصة (كوتا) للنساء في كل أجهزة الدولة، من أعلى الهرم إلى أدناه، وبدون استثناءات لا تستند لمبررات حقيقية، ولا مبررات في تقديرنا.	كوتا للنساء في كل أجهزة الدولة.
6. محمد سرميني	أكبر مشكلة سنواجهها تتمثل بعدم الخبرة، والذين لديهم خبرات سابقة هم الرجال، بالتالي كيف سنقوم بإدماج النساء! سيكون هناك خلل بوضع الكوتا حسب القضية المتفق عليها، وهذه الكوتا لا يوجد من يفعّلها، لأننا نحتاج إلى خبرات تقنية، فما الحل؟ الحل بتقديري هو التهيئة المسبقة للعناصر النسائية، وهذا ليس سهلاً، ولكنه مهمّ، ويحتاج إلى مؤسسات تبني وتدرّب، وجميع المؤسسات التي تقوم بالتدريب تقدمه للدول، لتأهيل كوادر أمنية.	نقص الخبرة عائق أمام تحقيق الكوتا فعليًا.
7. وائل الخطيب	لتفعيل دور المرأة، يجب إيصال الرسائل للجهات التي تؤمن بدور المرأة، الإخوان لن يوافقوا على هذا، وسيكون دوراً منقوصاً، الحل الوحيد يكون بوصول التيارات العلمانية، فهي التي ستعطي للمرأة دورها الكامل وبعض الصلاحيات	سيناريو أفغانستان محتمل إن تصدرت التيارات الراديكالية واجهة التغيير.

	وستمنح الرتب العالية، وإلا فسيحدث معنا مثلما حدث في أفغانستان، إذا أردنا الوصول إلى هدفنا أسوة بالمجتمع الغربي، فعلينا أن نعمل لوصول التيارات العلمانية التي تحترم وجود المرأة وفعاليتها.	
8. أحمد رحال	يجب العمل على التشريعات، وتضمينها الكوتا، وأن نعتمد منهجية الدراسات والتوعية والمحاجات المحقة لتواجد النساء، بالتأكيد إن هذا التواجد يتمثل بالحاجة والمطلب لدور فاعل لطاقات النساء في إعادة إعمار سوريا.	تضمين التشريعات كوتا للنساء
9. ملك قاسم	الإجابة مرتبطة بشكل الحلّ السياسي، وما سيفضي إليه هذا الحل من ناحية شكل الدولة ونظام الحكم ومن سيحكم سوريا، لكن وبشكل عملي، وأياً كان هذا الحل، نحن نعلم كنساء بأن نضالنا مركّب ومعقد، ونحن نناضل على جبهات عديدة، لهذا علينا ألا ننتظر الحل السياسي الذي يمكن أن يُفرض علينا كسوريين وسوريات، بل يجب العمل على فرض رؤيتنا في الحل السياسي من خلال المشاركة الفعالة في رسم ملامح هذا الحل. عندها فقط يمكن إدراج مشاركة النساء السوريات في مؤسسات القطاع الأمني في فترة ما بعد الحرب،	شكل الحل السياسي مهم لكن على المنظمات النسوية أن تعمل منذ الآن لتهيئة نفسها لأخذ زمام المبادرة.

	وحصول الحل السياسي، وذلك عن طريق إحداث أكاديميات علمية متخصصة في هذا المجال، والعمل من الآن على ورشات عمل ودورات تدريبية لكل فئات المجتمع السوري، لنشر المعرفة بأهمية مشاركة النساء في المجال الأمني وفي كل مفاصل بناء الدولة الحديثة.	
10. صفوان عكاش	التغيرات التاريخية الكبرى تأتي وفق متغيرات غير متنبّأ بها، أفضل طريقة لتحقيق التغيرات هي تبسيط الموضوع، فنحن لدينا كليّات شرطة، وعملية الدخول والانضمام إليها متاحة، لا يجب الفصل بين الذكور والإناث، بل دمجهم بكلية واحدة، وفتح المجال على قدم المساواة للانتساب للمدارس والكليات العسكرية، والالتزام بالمعايير الموضوعة لانتقاء العناصر لكي يتم تطبيقها على الطرفين، لكن هذا الأمر ليس مضموناً بتحقيق المساومة، لأن المقاومة الاجتماعية تتدخل في هذا الموضوع لأفضلية باقي القطاعات، ونأخذ بعين الاعتبار أننا مجتمع محطّم الآن.	فتح باب المشاركة للنساء والرجال بدون فصل بين الجنسين، لكنه سيلقى مقاومة اجتماعية.
11. نوال اليازجي	بعد سمعتها الفظيعة التي اكتسبتها خلال الصراع، سيكون هذا أعقد ملف في عملية السلام، والسير باتجاه هيكلتها	الوصمة التي لحقت بهذا الجهاز نتيجة الفظائع المرتكبة، عقدت إمكانية

	والمصالحة والسلم الأهلي هي قضية مفتاحية حتى تسترد الثقة بها، وهي عقدة العقد، وتحتاج إلى جهد خرافي، ومن السهل القول بفصل السلطات، والقضاء المستقل ونزاهة المحكمة الدستورية، لكن التعقيد يكمن في موضوعة الأجهزة الأمنية.	الوصول لسلام مبني على الثقة.
12. وسام جلاحج	إن آليات العدالة الانتقالية هي أهم الآليات للتعامل مع آثار الحروب والنزاعات، سواء الداخلية أو الخارجية. ومن هنا يجب إشراك النساء في جميع آليات العدالة الانتقالية، بدءاً من التخطيط وصولاً إلى التنفيذ والمتابعة والمراقبة، بنسبة لا تقل عن 30%، وخاصة عند عملية الإصلاح المؤسساتي، التي سيكون في صلب عملها الدستور والقوانين وإعادة هيكلية المؤسسات، وخاصة المؤسسات التي شاركت في الانتهاكات، كالمؤسسة الأمنية والعسكرية والقضائية وغيرها، وذلك ضمن برنامج وطني شامل للعدالة الانتقالية، يلحظ احتياجات النساء والفجوات الموجودة ضمن سياق من السياسات الجندرية، تؤمن الوصول إلى نتائج حقيقية، تضمن أمن وسلامة وحقوق النساء في مواجهة العنف الذي يتعرضن له أو تعرضن له	ضمان كوتا نسائية في آليات العدالة الانتقالية بما لا يقل عن 30%.

	خلال النزاع. وإن أي اتفاق سلام مستقبلي لن يكتب له النجاح دون إشراك النساء في مختلف خطواته وتفصيلاته، وخاصة تلك المتعلقة بعمل وإصلاح المؤسسة الأمنية.	
13.عبد الباسط الطويل	أنا على قناعة بأنّ هذا النظام إلى زوال مع مؤسساته، والسؤال كيف نستثمر العنصر النسائي في المستقبل إذا كن فاعلات، أدعو النساء للانخراط بشكل أكبر في مجال الأمن والدراسات العليا، والتخصص بالأمن السيبراني، والأمن الإقليمي، والأمن الصناعي، والتكنولوجيا، ليفرضن أنفسهن بالقوة على السلطة القادمة بكوادر مؤهلة أكاديمياً بهذه التخصصات، وهي أمن المنشآت، وسيتم الإجبار حتى يتم دمجهن.	النساء مطالبات بالانخراط في تخصصات المجال الأمني.
14. محمد صبرة	الحل الأفضل، برأيي، يتمثل بإعادة إنتاج المجتمع السوري على أساس المواطنة بالقوانين. وبإمكاننا فرض ذلك بنص دستوري يقضي بأن أي قانون يفرض أي تمييز ضد حقوق النساء أو ضد حقوق أي مجموعة داخل المجتمع، يعتبر غير دستوري، ثم يتم تعديل القوانين بما يوافق هذا النص الدستوري، والكوتا خطيرة على مستوى	يجب تثبيت مبدأ المواطنة المتساوية دستوريًا، لكن فرض الكوتا خطرة على قطاع الأمن، الذي يجب أن يقام على معايير مهنية وقانونية!

	الجهاز الأمني، لأن طبيعة عمل الجهاز الأمني يجب أن تقوم على معايير مهنية وقانونية، كما أسلفت سابقاً.	
15. حازم نهار	لننوه إلى فكرة العنوان العريض لإعادة التأهيل والعدالة الانتقالية، إذ لا يمكن أن نخطو خطوات باتجاه إصلاح القطاع الأمني من دون المضي وفق مبادئ أساسية نحو إصلاح جميع القطاعات، لأنها تدعم بعضها بعضاً وتؤثر في بعضها بعضاً. لا يمكن إصلاح القضاء بدون إصلاح الجهاز الأمني، أي يجب أن تكون الرؤية شاملة وتستند إلى خطة متكاملة لبناء وطن وشعب، على الرغم من وجود تفاصيل وآليات وتخصصات خاصة بكل قطاع؛ فكل القطاعات تخضع لمبادئ أساسية تكون مشتقة من الهدف الرئيس، ألا وهو بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة.	يجب المضي نحو إعادة التأهيل والعدالة الانتقالية لإصلاح جميع القطاعات وفق خطة متكاملة مترابطة لبناء الدولة الوطنية الحديثة.
16. جمال سليمان	لدينا عدة سيناريوهات تتعلق بالحل السياسي، ويجب أن نضع لكل سيناريو مشروعاً يتضمن آليات التنفيذ وما هي الوظائف والمهمات الأمنية التي تستطيع النساء القيام بها. في العمل الأمني لا يوجد شخص قادر على القيام بكافة المهام، بل يوجد شخص مناسب أكثر من غيره لأداء مهمّة معينة، وهذا	ضرورة رسم سيناريوهات لمشاريع متعددة تأخذ بعين الاعتبار وجود أكثر من سيناريو للحل السياسي، والمشاركة تبنى على المنظور المهني القائم على الكفاءة قبل كل شيء آخر.

	سينطبق بالضرورة على النساء ولكن ليس من منظور تمييزي، بل من منظور مهني بحت. في الحل السياسي السوري، يجب دمج جميع الأجهزة الأمنية بجهاز مركزي واحد، ويجب كشف الملفات كاملة للمحققين وللعدالة لمعرفة مصير المعتقلين، والمشاركة في لجان التحقيق في إطار تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية، كذلك لا يجوز تجاوز مشاركتهن في التحقيق في القضايا الجنائية وزيارة السجون. ولكن مرة أخرى يجب ألّا نتجاوز مسألة المؤهلات، سواء بالنسبة للنساء أو للرجال. طبعاً يجب التفكير بشكل علمي لا نريد تمثيلاً صورياً .. وببدء الإصلاح يجب عدم حرق المراحل، والعمل عليها يتضمن الأشخاص ذوي الكفاءة مع ضمان التمتع بالفرص.	
17. لمى أحمد اسكندر	يجب ضمان قاعدة الكوتا المؤقتة، أما الآلية الأساسية بالتوعية وألا نعود لقلة من المتحكمين بالقرار لفرض أهواءهم دون مصالحنا، لكن الأساس بإعادة البناء يكون من قبل مجموعة تكنقراط، وليس وفق التوازنات السياسية.	فرض مبدأ الكوتا ومشاركة التكنوقراط في مرحلة إعادة البناء.

18. جمال الشوفي	يتطلب الحل السياسي أولاً: تغير بنية الدولة جذرياً، والسلطة ليست سوى إحدى مؤسساتها القابلة للتداول سياسياً بشكل انتخابي وسلمي، بحيث تتحول من سلطة استحواذ وهيمنة إلى سلطة ديمقراطية منتخبة تعمل وفق أسس ومعايير دستورية ملزمة ومحددة، ثانياً تعزيز الأمن المجتمعي، ثالثاً إجراء تطبيق العدالة الانتقالية، وقد يكون أحد بنودها المصالحات الشعبية، رابعاً تحقيق القانون وتفعيل دور القضاء المستقل والنزيه ضمن آلية دستورية عامة تشترط الكفاءة والتخصص، ومشاركة النساء في كل مفاصل الدولة، بحيث تشكل الأرضية الوطنية لتحقيق الحقوق المتساوية الأفقية بين جميع المواطنين دون تمييز عرقي أو جنسي.	منح الحقوق والفرص المتساوية والمتكافئة لكل الشرائح بدون تمييز.
19. سليم ادريس	أرى إدراج مشاركة النساء السوريات في القطاع الأمني في فترة الحل السياسي، وأن تكون أحد أركان خطة الإصلاح الشامل، وأن يكون هناك وضوح في نقطة إعطاء الحق للنساء في العمل في القطاع الأمني، على قدم المساواة مع الرجال، والتركيز على الكفاءة والمؤهلات من خلال إخضاعهن للتدريب اللازم، وألا يكون هناك تفرقة بسبب الجنس	توفير التدريب للنساء كما الرجال وعدم التفريق على أي أساس كان، والأولوية للكفاءة.

	والمذهب والقومية وغيرها، والأولوية للأفضل بغض النظر عن كونه ذكراً أو أنثى.	

الجدول رقم (8)

العلاقة بين مشاركة النساء وحداثوية الدولة

1. بسمة قضماني	لا يوجد مؤشرات سلبية، إذا اعتبرنا أنّ مشاركة النساء تُشكل المؤشر على دولة حداثية، وتعبّر عن الوجه الحضاري. برأيي إن الأمر أعمق من ذلك، وهو يتطلب مشاركة المرأة بحفظ الأمن الذي يضبط القانون، وشرعيته تأتي من القانون، إنّ قوى الأمن تقوم بالاعتقال على الرغم من وجود قوانين ناظمة للاعتقال، وهناك محددات لها علاقة بإصلاح القطاع الأمني، ولا ينفصل ذلك عن إصلاح القضاء، بالعمل على برنامج قانوني لإصلاح القطاع الأمني، بحيث يتم الربط بين الاثنين، ولا يتم فصلهما عن بعضهما البعض، أي قوننته في أي عمل في قطاع المؤسسة الأمنية، وهو الضامن لاحترام المواطن ومشاركة المرأة. بهذه الحالة تُجسّد المساواة على أساس المواطنة، أي أن تقوم المرأة بالمشاركة في وضع القوانين، وهنا تأخذ دورها في تحقيق المساواة، وفي	مجرد المشاركة لا يشكل مؤشرًا للحداثوية، بل الانخراط بدور أساسي في صوغ القوانين الناظمة وتطبيقها ومراقبتها.

	جميع المراحل وصــولاً إلى تطبيق القوانين بمشاركتها في القطاع الأمني.	
2. معن طلاع	أرى أن المشــاركة المجتمعية هي مدخل لاسـترداد الدولة بكل تفاصـيلها، ولا يمكن أن يتم بدون كل المجتمع بالمعنى الفلسفي، لـدينـا أكثريـات وأقليـات، ولا يسـتقيم الوصــول إلى اســترداد البلد إلا بعاملين: إعادة التفكير بشـكل النظام السـياسـي في ســوريا عن طريق اللامركزية والمشــاركة المجتمعية، وعلى الدولة عدم احتكار أي أيدولوجية معينة، لا ســياســياً ولا دينياً، وأن تكون حيـاديـة، وتـتـيـح منـاخـات للمشـاركة المجتمعية وبشـكل علني، وعلى الأحزاب أن تعلن ســياســاتها، وأن تقوم الـدولـة بـإدارة التنوع. وبهـذا المعنى نحن نتحدث عن مؤشـرات سـليمة لبناء الدولة الحديثة.	لامركزية الدولة وحيادها تتيح مناخات المشــاركة المجتمعية بكل تنوعها.
3. مجدولين حسن	إذا أخذنا بشــروط إعادة هيكلة القطاع الأمني.. يمكننا جندرة الملف، ليصــبح هذا القطاع مثله مثل أي قطاع آخر، وتصــبح المشــاركة طبيعية، ووجودها في المراكز التنفيذية وبمسـتويات القيادة، ويجب أن يكون هذا محســوماً. وســيصــطدم ذلك بمعارضــة الثقافة المجتمعية، لكن هذه الثقافة غير ثابتة ومتغيرة.	يجب جندرة قطاع الأمن مثله مثل أي ملف آخر.

4. يوسف سلامة	خلال النزاع، تكونت مفاهيم يكتنفها القصور، ولعبت الاتجاهات الأصولية الدور في حرفها عن حقيقتها، ورسخت الأفكار الذكورية، وأعتقد أن الأكدمة وشرط المواطنة تدعمها، وبالتالي يتخذ الممتحن والمقوّم القرارات الصحيحة بانتقاء الكفاءات، دون اتخاذ الرأي المبني على أسس الطائفية، بل يعتمد على معايير دقيقة للاختبار.	الأكدمة شرط أساسي لاتخاذ القرارات الصحيحة.
5. أحمد الرمح	هناك أدوار مشتركة للجنسين؛ لذلك وجود النساء في المؤسسة الأمنية ليس سلبياً، علينا أن نفكر بهذه الطريقة، لأنّنا ما زلنا نفكر بعقلية ذكورية، والتفكير الذكوري لن ينتج الدولة الحديثة التي تقوم على ركائز؛ أهمّها التشاركية بين النساء والرجال، ويجب ألا يتقدم دور على دور، وإلا فسيحدث الخلل.	لن ينتج التفكير الذكوري الدولة الحديثة القائمة على التشاركية بين الرجال والنساء.
6. هيثم رحمة	هنا ستكون منظومة القيم في المجتمع السوري مساندة لدعم المشروع في إطار احترام القانون والدستور وذات القيم التي يتميز بها المجتمع السوري.	
7. محمد سرميني	أنا ضد فكرة الكوتا للنساء وإظهارهن كديكور مكملا للصورة العامة، لأنني أفهم الكوتا كنوع من الفرض والإجبار القسري بمواجهة الذين يمانعون هذه المشاركة، وما نحتاجه بالفعل بأن تتم التشاركية بين	ضد فكرة الكوتا، فالحاجة ليست للتمثيل الصوري بل للمشاركة الفعالة التي تحول الأحلام إلى واقع.

	النســـاء والرجال من أصـحاب الكفاءات والاســتفادة من الطاقات التي نفتقدها، وبـالتـالي تثبتن وجـودهن ويتم التـأقلم بحضــورهن فتتحول لثقـافـة، كمـا أن للمناهج التعليمية دور لأنها تدرس عبارة "رجــال أمــن" ولــيــس جــهــاز الأمــن. ومهمة الورقة البحثية أن تعالج المشــكلة بإيجاد الحلول وتحويل الأفكار إلى المشاريع العملية، ولا يكفي أن تحلمن بل يجب أن تتوفر الرغبة والقدرة لتحويل الأحلام إلى واقع، وفي المســتقبل ســيتم الحكم على النتائج فقط.	
8. خبير في الحوكمة	ما زلت مقتنعاً أنه خلال عشــر ســنوات حصلت إنجازات، وليست جميعها قاتمة، حركـة المجتمع المـدني وتطوره المعرفي، الذي ساهم في تشكيل وتراكم الخبرة، ولا ســيما على صــعيد فهم الدور المناط به، والنســـاء أكثر من حقّق هذه الإنجازات في ظل الانكسارات، ويكفي أن نعطي مثالاً أن السيدات ينشـطن في الحقل السياسي في إدلب، وهنّ من تيار محافظ، لندرك بأن هناك إنجازاً نوعاً ما، ومع هذا اســتطعنا كســر كثير من الأدوار النمطية في العمل بالدخول في أعمال هي حكر على الرجال. في القطاع الأمني، ما زلنا في مرحلة مبكرة، وهـذا لا يعني ألاّ نعمـل عليـه لأنـه قطـاع	التعويل على كسر الصور النـمطيـة التي حـقـقتهـا النساء بنجاح خلال عشر ســنوات، والبنـاء عليـه لـتشـــمـل قـطـاع الأمن وتغيير نمط بنائه السـابق المبني على أســـاس أمن الحـاكم، لأمن وحمـايـة المجتمع.

	صعب لكسر الصورة النمطية فيه، دائماً يوجد رجل الأمن والمخبر، ولا أحد يقول العكس "امرأة أمن" أو "كتيبة تقارير"، وكسره مهم بالطبع، وهو جزء أساسي من دولة الحداثة، لأنّ وجود النساء وجندرته سيطبّع القيام بمهمة حماية المجتمع، وإلا فسيبقى محصوراً بالنموذج البطريركي لحماية رأس الهرم. وهذا يحتاج إلى وقت طويل وعمل أطول وصبر، لأنه سيؤثر على جميع القطاعات، والنساء هن الأقدر.	
9. وائل الخطيب	سوريا ستنتصر في المعركة، عندما تقود المرأة طائرة حربية أو مدنية، ولو خسرت ألف معركة، سترتفع بقدر ارتفاع المرأة السورية، لأن المرأة أخذت دورها، ووجودها في القطاع الأمني سيرسي الأمور على حقيقتها بأن السوريين أخذوا أدوارهم الحقيقية نساء ورجالاً، وعلى مستوى جميع القطاعات.	مستقبل سوريا المتقدمة مرهون بمشاركة النساء.
10. أحمد رحال	علينا أن نعمل بالتوازي، بأن نقوم بإعداد خطة ثقافية وتشريعية ودورات تمكين، وأن نطرح ثقافة جديدة، تتمثل بثقافة فكرة الديمقراطية، وأن نحاجج بأن الإسلاميين يطرحون مجلس الشورى والشورى ديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التديّن في سوريا وسطيٌّ، لكنّ المشكلة تنحصر في رجال الدين الذين	إعداد الخطط لطرح ثقافة جديدة وبيان القيمة التي تضيفها مشاركة المرأة.

	يعقّدون الدين بتقييد النساء، لهذا نحتاج إلى توعية المجتمع إعلامياً لإعادة برمجة الأدمغة بضوابط وأخلاق ومبادئ المجتمع السوري غير المتزمت بجميع مكوناته. ومن خلال مردودية إنتاج المرأة في هذا الموقع يتم تقييم عمل النساء من النتائج، برصد فعاليتها في هذا الموقع، والقيمة المضافة لهنّ، ولكي تصبح مقاربة أستطيع الاستشهاد بها، نحن نحتاج إلى خطة متسلسلة للوصول لهذا الوعي.	
11. ملك قاسم	لا أعتقد أنّ إدماج المرأة في القطاع الأمني سيكون مؤشراً سلبياً، استناداً للقيم المجتمعية السورية، لأن هذه الثقافة القيمية بدأت تتغير، وهي مستمرة في التغيير بحكم الضرورة والحاجة إلى نمط جديد، فظروف الحرب والتهجير والنزوح واللجوء والاعتقال والجوع والفقر والموت والتدمير و..... الخ كل هذه الحالة بمجملها أدت وستؤدي إلى تغيير مستمر في أدوار المرأة، والتي بدورها ستؤدي إلى تغيير الثقافة القيمية.	القيم الثقافية المجتمعية ليست ثابتة بل متغيرة تحت تأثير جملة عوامل التي غيرت الأدوار النمطية للمرأة.
12. صفوان عكاش	يتم التقييم من ناحية النتائج، بمعنى أو بآخر، هل المشاركة ستنعكس إيجابياً على المنظومة القانونية، بحمايتهن وتثبيت حقوقهن؟ إذا ساهمت في تثبيت الحقوق وتغيير الأنماط، فستساهم في إدراج	في المشاركة الشكلية ستصبح النساء جزءًا من المنظومة القمعية.

	قضـــايا معينة في الدســـتور وفي حمايتهن، وإذا كانت ســـتلعب هذا الدور فســـيتم تقييمـه بشـــكل إيجـابي، أمـا إذا كـانـت المشـــاركة شـــكلية، فســـتكون جزءاً من منظومـة قمعيـة أخرى، وبـدون أي قيمـة إضافية، والمؤشرات تتعلق بهذه النتائج.	
13. نوال اليازجي	وجود النســـاء في أي قطـاع لا يمكن أن يعطي مؤشـراً سـلبياً، لأن المجتمع السـوري اعتاد على وجود النسـاء في مراتب قيادية، كوزيرات، ومهما قيل عن شـكلية المشـاركة فإنها أصبحت جزءاً من ثقافتنا، وفي رأيي، لا يوجـد أي اســـتهجـان مجتمعي لوجود النسـاء في أعلى مراكز صـنع القرار، إلا أن هذا الموضـوع بات مسـيساً بامتياز، وهناك مقاومة واضـحة له الآن، من قوى بعينها، وقد عاد ليكون مطلباً نضـالياً صـعباً، بعد أن كـان مقبولاً إلى حـد كبير. ولا بـد من الإشـــارة إلى أن طريقـة التعـاطي مع وجود النساء في مواقع صنع القرار جرى التعامل معها بفوقية وبشـــكل قســـري، فعضـــو مجلس الشـعب لا يقوم بالتصـويت لقرار ضـد إرادة البعث والسـلطة، سـعاد العبد الله نســـوية مهمة، وأســـســـت الاتحـاد النســائي، واقترحت مجموعة من مشـاريع القوانين في مجلس الشعب باتجاه المساواة	مشـــاركة المرأة جزء من ثقافتنا على الدوام، لكن تســـييس تلك المشـــاركة يؤثر سلبًا.

	التامة، لكن تم قمعها وتحييدها، وعينوها كسفيرة.	
14. محمد صبرة	الإيجابية تكون بدفع المجتمع لتطوير أفكاره، وهذا يتضمن إتاحة الأبواب والفرص والتمكين للجميع، وليس القسر والجبر، وبطبيعة الحال، سيذهب كثير من النساء لملء الفراغ للأماكن المتاحة في أجهزة الدولة، وهذا ينطبق على مستوى الأجهزة الأمنية، وهذا سيؤدي إلى مساهمة حقيقة من قبل المرأة في كامل المواطنة والحقوق، ومن دون النظر إلى أنها موجودة في هذه المواقع رغماً عن باقي فئات المجتمع، لأن القانون التميزي أو قانون الكوتا يفرض وجودها، يجب أن يتحول وجود المرأة في كل أجهزة الدولة إلى الحالة الطبيعية، كمواطن كامل الحقوق وليس كوجود استثنائي بناء على الكوتا، في المرحلة الأولى، ستكون مساهمة المرأة بعد رفع القيود التمييزية عنها على خجل واستيحاء، ثم ستتحول إلى اندفاعة ذاتية وسيكون تطوير المجتمع بأفكاره وبرضاه وضمن منظور أشمل وأسمى لمكانة المرأة كمواطن حر كامل الحقوق.	المشاركة الطبيعية كمواطنة متساوية الحقوق أنجع من الكوتا التي تظهر وكأن مشاركتها استثناء.
15. حازم نهار	ربطنا مشاركة المرأة كمعيار للدولة الوطنية الحديثة بنقطتين أساسيتين.	عدم مشاركة المرأة يضرب أركان دولة المواطنة.

	حيادية الدولة تجاه الأيديولوجيات والأحزاب والطوائف والعقائد والمذاهب والأديان والطبقات، وهي الدولة العمومية المحايدة، الدولة القادرة على أن تقوم بمهماتها ووظائفها انطلاقاً من سمتي العمومية والحداثة، ما يعني أن الدولة الوطنية الحديثة تقوم على مبدأ المساواة بين المواطنين، لأنه عندما نفتقد هذا العنصر تكفّ الدولة عن كونها دولة، وتتحول إلى طغمة وعصابة. وفي حال عدم مشاركة المرأة في إعادة البناء والتأهيل نكون قد ضربنا أركان هذه الدولة الوطنية أو دولة المواطنة.	
16. جمال سليمان	يجب عدم المبالغة، هناك عدد من الدول التي أدمجت النساء، ولكنها ليست حضارية، أو حداثوية، وهذا ليس مؤشراً. ويجب التعامل مع الأشياء بحجمها المطلوب وهو الدمقرطة والمحددات القانونية الناظمة لهذا العمل والمسؤولية والكفاءة ضمن هذا الإطار، وهو ليس مؤشراً. ومن موقعي، أؤيد تمكين المرأة ولا يجب ربط كل شيء بالحداثوية، وإذا لم يتواجد النساء لا يعني أنها ليست حضارية.	الحداثة غير مرتبطة بمشاركة النساء، والدليل مشاركتها موجودة في بعض الدول القمعية.

17. صفوان قسام	يتطلب الأمر أولاً تحديد هوية الدولة بسبب الوضع القائم، فالإسلام بثقله لم يستطع سحب البدويّ من حضن عشيرته وإطار العادات والتقاليد، وتنتشر في مجتمعاتنا ثقافات جامدة لن تتغير بسهولة، ونحن بحاجة إلى كسر مقولة هشام شرابي "نحن نلد آباءَنا"، لتربية جيل جديد لا يكرر هذا النهج، وأن نستوعب ونتقبل فكرة استلام امرأة لمنصب قاضٍ يحكم أو بموقع سلطة في الأمن.	نحتاج لتغيير النهج الذي يكرر فيه الأبناء ولادة آباءهم.
18. سليم إدريس	ستكون مشاركة المرأة، في مجالات كانت محظورة عليها تقريباً، أحد مؤشرات الدولة المتحضرة، ومؤشرات التحضر كثيرة ولا تقتصر على مشاركتها فقط.	مؤشرات التحضر لا تقتصر فقط على مشاركة المرأة.
19. لمى أحمد اسكندر	المؤشر الحداثوي لأيّ منظومة هو العدالة الجندرية، ولكن إذا كان وفق الصورة النمطية ومقيدة فلا قيمة لها: بدون شك يجب أن يرافق دخول النساء بدور حقيقي لهن، والدوافع والروافع المجتمعية لها دور، ولكن من يتقدم؟ هل هو القرار السياسي أم المجتمع! فالمجتمع يتأثر بالقرار السياسي وله آليات لتقديم مقاربة لأي رؤية جديدة. والعمل يكون بقدرتنا على القيام بالترويج لهذه الأفكار للوصول إلى المجتمع ولمخاوفه وتجاوز ردود فعله،	العدالة الجندرية مؤشر على الحداثوية.

	وحينها نقوم باستخدام المجتمع لمساعدتنا.	

الجدول رقم (8)

معوقات مشاركة المرأة في قطاع الأمن:

1. بسمة قضماني	.في سوريا، سيظل الوضع كارثياً، إن لم يتم إصلاح القطاع الأمني بوجود سلطة سياسية تعطي الأوامر وتراقب برقابة مدنية، لا سيما من قبل البرلمان ومن قبل لجان مهمتها المراقبة، وأن يأخذ الشعب دوره أيضاً في مهمة مراقبة المؤسسات، ويجب تواجد النساء لتراقب أيضاً في اللجان الأمنية والتحقيقات، بأدوار مفصلية، عدا حمل السلاح.	إسناد كافة الأدوار للنساء، عدا حمل السلاح.
2. معن طلاع	للمحافظة على قيمة مطالب الثورة في 2011 ولاسترداد الهوية الوطنية والمشاركة المجتمعية بشكل حقيقي، التحدي الأبرز هو التحدي التقني المتعلق بالانخراط في جميع القضايا التقنية والسياساتية ليكون لدينا رسم للسياسات العامة للبلد، لسيدات الدولة، لأن الانتقال إلى الضفة الأخرى، من الضفة الحقوقية المطلبية إلى	الانتقال من الضفة المطلبية إلى ضفة الممارسة ورسم السياسات، كسيدات دولة.

	الممارسة العملية، بحاجة إلى كثير من الدعم التقني والمالي والسياساتي.	
3. مجدولين حسن	لا بد من بدء عملية سياسية حقيقة تضمن الانتقال السياسي، وإلا فستبقى لدينا مشكلة في كل شيء، فبنية الأجهزة الأمنية لا تسمح بمشاركة النساء. إعادة الهيكلية هو الباب وهو مرتبط بعملية الانتقال السياسي.	مشاركة النساء مرتبط بإعادة الهيكلة والأخيرة مرتبطة بالانتقال السياسي.
4. يوسف سلامة	التعليم من خلال شرح مفهوم العمل الأمنيّ والعسكري، في المدارس الابتدائية، ويكون مدرجاً ضمن مادة، مثل التربية الوطنية، بشرح وظائفهم وعملهم، وستربى الأجيال من البداية، وتعزيز هذا المفهوم سيفيدنا في أمرين بتعزيز الديمقراطية، وألا تتدخل الأجهزة والجيش بالسياسة، بل تقدّم المشورة والنصح والدراسات، ويُعزز إقبال السيدات من الناشئات وسيرين حينها أنهن لائقات للخدمة.	إدراج مفهوم الأمن في التعليم، في كتب التربية الوطنية.
5. أحمد الرمح	التحدي الثقافي في أي عملية تطوير وتحديث ونهضة، حيث يُعتبر الإرهاص الثقافي أهمّ من الإرهاص السياسي، إذ لا يرتبط تغيير المجتمعات بتغيير الحكام، إضافة إلى وجود دراسات تعمل على ذلك؛ يجب أن تظهر المرأة في وسائل الإعلام للدفاع عن قضيتها، ولدينا أمثلة كثيرة	التغيير الثقافي أهم من التغيير السياسي، وعلى النسويات الدفاع عن قضيتهن في وسائل الإعلام.

	كنوال السعداوي وغيرها من النسويات المدافعات، واجهت التدين الموازي؛ والتابوهات الموجودة في الأعراف والتقاليد كأنّها أصنام، (كذبابة سقراط) حيث وجهت تهم إلى سقراط بأنّه يفسد عقول الشباب، فقال: "أنا كالذبابة وأثينا كالجواد الجميل، الذبابة تلدغ الجواد ليتحرك"، ذكرت هذا المثال من أجل خلق الزخم بطرح الأفكار الجريئة والمواجهة بشجاعة وعدم الخوف. لأنّ النبيل من يطرح ويخرج للعلن، علينا أن نقول إنّ الملك عارٍ ونخترق المحظورات، ونتكلم ونشير إلى الأخطاء بكل أمانة وحرية.	
6. ريما فليحان	بانخراط الكفاءات ضمنه، ويتم استيعاب هذا من قبل النساء أنفسهن، لأن المنظور الأبوي للتحكم في السلطة مرتبط بالسلطة، وأيضاً يتم الإدماج بشرط الأكاديمية والدراسة الجامعية، ولا يقتصر على التدريب العسكري، وكذلك يجب الاهتمام بدراسات العلوم الإنسانية والحقوقية والقانونية وتدريب اجتماعي، وهذا بحد ذاته تحدّ للرجال والنساء.	اتباع الأساليب الأكاديمية في الإدماج، وتضمين منظور النوع الاجتماعي في التدريب.
7. هيثم رحمة	التحدي الأول في تقديرنا القدرة على إسقاطات المنظومة الثقافية والأخلاقية النظرية على أرض الواقع، بحيث تكون	المنظومة الأخلاقية والثقافية تشكل التحدي الأول.

	مشـاركة النسـاء آمنة إلى حدٍ يخلق الثقة بها.	
8. محمد سرميني	خلق الثقافة المجتمعية للمشـاركة، حتى نسـتطيع تقبّل عمل المرأة في هذا القطاع. الأمن قوة وسـلطة، وهي محلّ صـراع، وتلقائياً سـتلقى مقاومة شـديدة من كثير من الأطياف، وعلى رأسـها الرجال الذين تعودوا على الاسـتئثار بالسـلطة، وعدم مشـاركتها مع النسـاء، ويجب دراسـة الحسـابات أن العمل الأمني والسـياسـي مبني على صـراع المغالبة، ويجب النضـال والقتال من أجل تفعيل الوجود.	بنـاء الثقـافـة المجتمعيـة التي تقبل عمل النسـاء في قطاع الأمن.
9. خبير في الحوكمة	التحـديـات التي تواجههن تتمثـل بـأنّ الهيكلية لن تحصـل على المدى القريب، عدا عن التحدي السياسي، فجميع القوى السياسية اليوم بما فيها المتنوّرة لا ترى في هذا الملف أولوية، ولن تراه ولن تسـمع به، وتحـديـدا في الـقـطـاع الأمني، وهنـاك معارضـة شـديدة له من قبل طرفي النزاع، لأنها تراه تهديداً قائماً بسـبب اسـترضـاء التيـارات المحـافـظـة، وعلى المسـتوى الاجتماعي، من هي الفئات المجتمعية التي سـتسـمح لنسـائها بأن تتوظف في هذا القطاع؟ ولماذا؟! وهل نتوقع أن جزءاً من الأقليات سـوف تدفع بهذا الاتجاه، وبهذا نعود لنقطـة العمـل على الطريقـة غير	يعتبر انسـداد أفق الحل السياسي كشرط لازم غير كافي لإعادة الهيكلة قطاع الأمن تحديًا كبيرًا، كما أن أطراف الصـراع لا ترى ضرورة في هيكلته.

	المتوازنة والخلل الذي يحصل الآن، اجتماعياً، لا يوجد لها حامل على الإطلاق.	
10. وائل الخطيب	إنشاء مناهج تعليمية تستند إلى حقوق النساء، وبدون حماية المرأة وتحصينها بالقانون، قواعد الحماية ستفشل. يتم هذا بصوغ الدستور نفسه بآليات تحميها ضمن إطار المساواة والعقوبات بحق تعنيف النساء، حتى يستطعن القيام بأدوارهن، وأخيراً يجب أن تكون مؤهلة علمياً وفكرياً، وأن تكون محصنة من قبل ذاتها ومن قبل المجتمع.	توكيد حقوق النساء، عبر مؤسسات التعليم وفي الدستور وضرورة التأهيل والتدريب.
11. أحمد رحال	رجال الدين يقومون بدور منطقي بالتفسير، وإلغاء مقولة إن عمل المرأة حرام.	
12. ملك قاسم	إنشاء أكاديميات أمنية علمية تخرّج مختصين ومختصات في المجال الأمني، وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإتاحة العمل بالمجال الأمني لجميع السوريات والسوريين، دون النظر إلى الانتماءات الطائفية والعرقية. وذلك بآليات وسبل مختلفة عن طريق تكثيف الدورات وورشات العمل التي تستهدف كل فئات المجتمع السوري، والاطلاع على تجارب الدول الأخرى، وعلى المنظومة الأمنية في الدول الديمقراطية، وكيفية إدماج النساء في هذه المؤسسات، والعمل	أكدمة قطاع الأمن وإخضاعه لسلطة القانون والمحاسبة، وعدم التمييز على أي أساس كان.

	على بناء مؤسسات أمنية وفقاً للمعايير الدولية. وتفعيل آليات الرقابة على الأجهزة الأمنية ورفع الحصانة وعدم الإفلات من العقاب، وإلغاء مجموعة من القوانين والمراسيم.	
13. وسام جلاحج	إن التحدي الأكبر في هذه العملية هو مدى التأثير الذي ستحمله مشاركة النساء في القطاع الأمني، بالنسبة لقضايا المرأة وحقوق الضحايا وبناء السلام، وهل سيكون لمشاركتهن دور فاعل مؤثر في هذه العملية أم لا. فالعيون ستكون مصوبة على عمل النساء، وسيتم تحميلهن كل الإخفاقات التي ستصيب العملية، وخاصة من الأطراف المحافظة والرافضة لمشاركتهن بأي مجال من المجالات التي يعدونها حكراً على الرجال. فمشاركة النساء في مجال القطاع الأمني يجب أن تتم بدءاً من الميزانية والتي يجب أن تلحظ قضايا النساء، مروراً بوجودهن في أماكن صنع القرار، إلى عمليات المتابعة والمراقبة والتقييم، والتي يجب دائماً أن تعمل على سد الفجوات الجندرية الموجودة في هذا القطاع، ويمكن رصد وتقييم عمل النساء في هذه المؤسسات، وتذليل العقبات التي تواجه هذه العملية من خلال عمليات تقييم دورية تلحظ الدور والمراكز التي	تورط الأجهزة الأمنية في العنف سيعقد مشاركة المرأة ودورها في بناء السلام، وقد يعمد البعض لتحميلهن كل الإخفاقات التي قد تحدث.

	وصلن إليها، ونسبة عدد النساء في مراكز صنع القرار، وتفعيل دور المنظمات النسوية والحقوقية، وتوسيع مجالات عملها في رصد عمل المؤسسات الأمنية والعسكرية.	
14. نوال اليازجي	أهم التحديات تتمثل بتحد ثقافي قائم على الأفكار المسبقة التي وردت، والعامل القيمي سيكون ضعيفاً في سوريا، ولن يتم أخذ موقف سلبي من مشاركة النساء بحد ذاتها وبوجه عام، ولكنني أتوقع أن توضع العراقيل أمامها، وسيجري تحديد دورها وتنميطه، علماً أنه كان كذلك على الدوام. وستعود قضية مشاركة النساء الفاعلة في جميع المجالات وعلى كل المستويات لتتصدر مطالب النساء الكفاحية، كما كانت من قبل.	العامل الثقافي المجتمعي الذي ينمط أدوار المرأة يشكل أهم التحديات.
15.عبد الباسط الطويل	ثبات المرأة بموقفها كترجمة على أرض الواقع، والإصرار على نسبة الكوتا وأن يبقى السقف مفتوحاً، والأهم المشاركة العلمية بأن تكون خياراً مفروضاً على الكل، بغض النظر عن النسبة، كأكاديميات متخصصات يجب أن يتواجدن بالتحصيل العلمي، ونحن بحاجة إلى قدرة المرأة السورية، كي تقوم بالاتصال والتواصل مع المجتمعات المتقدمة الحرة في الغرب، ومع المؤسسات	يجب الإصرار على الكوتا وضمان التحصيل العلمي الأكاديمي.

	النسوية القادرة على دعم خياراتها التي تحد من التمييز بين الرجل والمرأة، للضغط على السلطات القادمة في سوريا.	
16. جمال سليمان	التحدي الأكبر أن يتقبل الرجال باحترام التراتبية، ويتقبلوا تعليمات النساء في مواقع صنع القرار، لأننا في مجتمع ذكوري، هذه الأماكن فيها هذه التحديات بتجسيد الذكورية على مستوى العالم، وليس على مستوى سوريا فقط النساء اللواتي سينخرطن يجب أن يكن واثقات وقادرات بدون عقدة النقص تجاه خبرات الرجال، لأنه مجال ذكوري، وأن يعرفن دورهن وقدراتهن.	بناء الثقة بالنفس والمقدرة لدى النساء للتغلب على السمة الذكورية لقطاع الأمن.
17. محمد صبرة	دور الدولة في سورية الجديدة هو استغراق جميع مواطنيها، أياً كانت صفتهم الجنسية أو الإثنية أو الدينية، ورفع القيود القانونية التمييزية ضد النساء أو ضد أي مجموعة مجتمعية، ولا نحتاج إلى خوض معارك فكرية وأخلاقية كبرى في هذا الصدد، يكفي أن نقرّ المبدأ الأساسي مبدأ المساواة، وأي قانون أو أمر يخالف هذا المبدأ يعتبر غير دستوري. تطوير وضع المرأة لا يكون بوضعها في حالة تضاد وصراع مع الرجل، لأن هذا المبدأ حقيقة ينتمي إلى نسق تفكير نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن	إقرار مبدأ المساواة ورفع القيود التمييزية ضد المرأة في الدستور، بدون فرض كوتا أو تمييز إيجابي!

	العشـــرين، نحن الآن في عصـــر ســـيادة المواطن، وهذا العصر يتطلب أن ننظر إلى الجميع كمواطنين أحرار يتمتعون بكافة الحقوق، وبالتالي عملنا يجب أن ينصـــب على رفع القيود التمييزية، وليس على خلق تمييز إيجابي لصـــالح هذه الفئة أو تلك، وزيـادة مســـاهـمـة المـرأة في الـحـيـاة الاقتصـادية والسـياسـية والثقافية تكون عندما نرفع كل القيود التي تقف أمامها، وليس بوضـــع قيود جديدة تحت مســـمى جندرة أجهزة الدولة.	
18. حازم نهار	أهمّ العقبات عبر التاريخ كانت السـلطة ورجال الدين، والقادة السياسيين والوعي الشعبي العام والإعلام السائد. جميع هذه المســتويـات يمكن أن تشــكـل عقبـات، وهناك المزيد أيضـــاً على مســـتوى النخب الثقافية والسـياسـية، حيث يهيمن الطابع الـذكوري على العمـل الســـيـاســـي، وأداء الفاعلين، والناشطين والسلطة. عنـدمـا نـذكر العقبـات ونكتشـــف أنهـا معقدة ومتداخلة، يصبح السؤال البديهي من أين نبدأ بالحلّ؟ دائماً وأبداً، جميع المشـكلات التي نواجهها تبدأ بالســـيـاســـة، ومن ثم فإن إعادة بناء الحقل الســـيـاســـي الســـوري وتحويله إلى حقل ســـيـاســـي وطني حديث، هو ما يتيح	تشكل السلطتان الدينية والســـيـاســـيـة عقبـات أســـاســـيـة. يجب إعـادة إنتاج الحقل الســـيـاســـي وتوطينـه كأســـاس لحـل لمعظم مشاكلنا.

	بناء مركز وطني يساهم تدريجياً في حل إشكالات الدولة والمجتمع العديدة والمتداخلة.	
19. صفوان قسام	العائق الأول يتعلق بموقف مشايخ الدين، والمتمثل بدار الإفتاء وأئمة الجوامع والشارع، لأن البيئات المتطرفة لديها رؤية نمطية لوجود المرأة، ويجب أن نعمل على التوعية المجتمعية ودراسة المجتمعات واختبارها، كأن نقوم باختبارات إدخال النساء ضمن دوريات في المناطق النائية، لندرس حالة تقبّل جلوس النساء في مجالس الرجال، وبهذا الاستطلاع، نقيس النتائج تجريبيّاً للتعرف على اتجاهات المجتمعات والأفراد، ويمكن أن نستفيد من الأبحاث السوسيولوجية لنتعرف على أبعاد الموضوع.	العامل الديني وأثره على الاتجاهات المجتمعية، ودوره في تكريس الأدوار النمطية، يحتاج إلى دراسات تحليلية مستفيضة.
20. جمال الشوفي	إذا ما اعتمدنا معايير الكفاءة والتخصص وفصل السلطات، كأساس لدولة المواطنة العصرية، فحينها نعتبر المعوقات -كما المؤهلات عامة- أمام كلّ من المرأة والرجل بآن. ومن جهة أخرى، نضيف إليها قدرة المرأة على تحمل ضغوط العمل في القطاع الأمني العملية والميدانية، في مقابل العمل الإداري والمكتبي والتقني المتعلق بدوائر العمل في هذا القطاع، ما يعكس ضرورة	المعوقات تكمن في المؤهلات، تحمل ضغوط العمل، لذا يتوجب مراعاة الفروق الطبيعية بدون تمييز في الحقوق، ومعالجة آثار التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي.

	مراعـاة الفروق الطبيعيـة في أداء المهـام دون تمييز في الحقوق السياسية عامة. تمثل البيئة المجتمعية، بمحتواها الثقافي المتنكر والمُقلّـل من دور المرأة عمومـاً في المجتمع، عـائقـاً كبيراً في مجتمعٍ لم يحقق أسـسـاً وأرضـيـة لدولة المواطنة والقانون، هنـا يبرز دور العمل المدني والسـيـاسـي والثقافي في المسـاهمة الفعّالة في التحوّل التدريجي والمتنامي في البنى المجتمعية. فإن كان العائق الأسـاسـي أمام الجميع، رجالاً ونسـاءً، هو التغيير السـياسـي لممارسـة الحقوق والحريات، فإن العائق المضـاف أمام النسـاء في ذلك هو البنية الاجتماعية الثقـافيـة تلـك، والتي من المتوقع أن تبـدأ بـالانفتـاح التـدريجي بعـد التغيير والتحوّل السـيـاسـي الـديمقراطي المطلوب، وهـذا مجال يجب خوضـه على الدوام، أيّا كانت البيئة السياسية القائمة. من المفيـد التنويـه إلى أن وجود المرأة في الأجهزة الأمنيـة في الحـالـة السـوريـة كان مقتصـراً على الحـالات الجـاسـوسـيـة والتوظيف الأمني عبر العلاقات الجنسـية غير الشـرعية، وهذه يمكن أن تكون محط دراسـات حذرة ومدققة تلقي الضـوء على مكـانـة المرأة في العمليـة السـيـاسـيـة السلطوية، كأداة لا كذات فاعلة ومستقلة	

	من جهة، ومن جهة أخرى إلى البنية الذهنية العمومية التي تحط من مكانتها المجتمعية.	
21. لمى أحمد اسكندر	عدم استقلالية القرار التي تقوم بإعادة الهيكلة، وخاصة إذا كانت برعاية دولية ليس لها مصلحة بمشاركة النساء، والمحركات الاجتماعية المدفوعة بالأجندات، ستكون تحدّياً، إضافة للصورة النمطية أيضاً لأنها تلعب دوراً، والأهم الإرادة السياسية المتحكمة بهذا القرار، ويجب أن يكون لمنظمات المجتمع المدني دورها المنتظر الذي لم تصل إليه بعد، بعملية البناء الحقيقي للمجتمع تجاه العدالة الجندرية والعدالة الإنسانية بمفهومها الأوسع، ولها دور أساسي في تشكيل الرأي العام، ولكن يجب أن يكون هناك دعم سياسي واضح، وغطاء سياسي يحمي المرأة من أي اعتداء على استقلاليتها.	تضارب الأجندات الدولية والمحلية يشكل تحديًا.

9. المراجع والمصادر

1. ديفيد شوتر، حوكمة وإدارة قطاع الأمن، الطبعة الأولى عن معهد الدراسات الأمنية، الترجمة بتمويل من الاتحاد الأوربي وألمانيا كجزء من مبادرة دعم عملية السلام السورية، بريتوريا/ تشوانيه، جنوب أفريقيا، 2011.

Chuter_GoverningManagingDefenseSector_AR.pdf

2. باتريك سيل، الأسد الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة العاشرة 2007 باتريك سيل.pdf

3. د. بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية (1918-2000)، دار الجابية-لندن بريطانيا، الطبعة الأولى 2008 نسخة PDF

4. كريستين فالاسيك (Valasek Kristin)، "النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني"، دليل النوع الاجتماعي وإصلاح قطاع الأمن، المحرران ميجان باستيك (Bastick Megan) وكريستين فالاسيك (Valasek Kristin). جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، منظمة التعاون.

إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي.pdf

5. سفيتلانا أليكسييفيتش، ليس للحرب وجه أنثوي، ترجمة نزار عيون السود، دمشق: دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع ط1، 2016.

ليس-للحرب-وجه-أنثوي-kutub-pdf.net.pdf

6. هايل عبدالله المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، نسخة PDF

الأمن-الوطني-وعناصر-قوة-الدولة-في-ظل-النظام-العالمي-الجديد---هايل-طشطوش.pdf

7. Philipp H. Fluri Eden Cole, From Revolution to Reform: Georgia's Struggle with Democratic Institution Building and Security Sector Reform, Vienna and Geneva, July 2005

21_From_Revolution.pdf

8. راديكا كوماراسوامي، منع النزاع، وتحويل العدالة، وضمان السلام، دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، الولايات المتحدة الأمريكية، هيئة الأمم المتحدة 2015

global_study_on_1325_ar.pdf

9. فهم دور النوع الاجتماعي في منع ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدين إلى الإرهاب الممارسات الجيدة لإنفاذ القانون، OSCE منظمة الأمن والتعاون في أوربا، منشور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيينا، أبريل/ نيسان 2019 ©OSCE 2019.

10. حسام الدين درويش، نصوص نقدية في الفكر السياسي العربي والثورة السورية واللجوء (بشارة وباروت أنموذجاً)، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017

11. رايموند هينبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة حازم نهار، ط1، رياض الريس، لبنان- بيروت، نوفمبر 2014.

12. ميشيل سورا، سورية الدولة المتوحشة، ترجمة أمل سارة ومارك بيالو، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، بيروت، 2017.

13. حنة آرندت، في العنف، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي، الطبعة الثانية 2015.